جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

واقع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر وانعكاساتها على العدالة الإجتماعية

ـ دراسة تحليلية ـ 2008 - 2017

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد :
- حفناوي عتوسي
- عادل سعودي

إشراف :
- ياسين شكيمة

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ عبد الفتاح حلواجي	أستاذ مساعد " أ "	رئيسا
أ/ ياسين شكيمة	أستاذ مساعد " أ "	مشرفا و مقررا
أ/ خليل زغدي	أستاذ مؤقت	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يأيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾

135(سورة النساء)

" كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء

فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

نحمد الله الذي من علينا ووفقنا لإتمام هذا العمل

ونتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " ياسين شكيمة " الذي لم يدخر أي جهد في التوجيه والإرشاد والنصح والذي إستفدنا من معلوماته القيمة حيث لا نوافيه حقه مهما قدمنا له

والشكر الموصول إلى أعضاء لجنة المناقشة ونقدم لهم أسمى عبارات التقدير والاحترام

وإلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم

وجزيل الشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد بغية إتمام هذا العمل

والشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية وخاصة الأستاذ " عبد الفتاح حلواجي " الذي كان نعم المرافق في مرحلة الماستر بالتقويم وتقديم النصح والإرشاد

وفي الأخير نرجو من الله أن يجعل هذا العمل نافعا يستفيد منه كل الدارسين والباحثين

قائمة المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
شكر و تقدير	أ
قائمة المحتويات	ب – د
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
قائمة الملاحق	159
مقدمـــة	01
مدخل منهجي و مفهومي و نظري	03
الفصـل الأول: سمات و مظاهر اللامساواة وعدم العدالة الإجتماعية في الجزائر	30
المبحث الأول: عوامل تفشي الإقصاء و التهميش الإجتماعي في الجزائر	32
المطلب الأول: العوامل التاريخية و الثقافية في تفشي الإقصاء و التهميش الإجتماعي	32
المطلب الثاني: العوامل السياسية و الإيديولوجية في تفشي الإقصاء و التهميش الإجتماعي	36
المطلب الثالث: العوامل الإقتصادية و الإجتماعية في تفشي الإقصاء و التهميش الإجتماعي	39
المبحث الثاني: واقع المستوى المعيشي في الجزائر	43
المطلب الأول: مؤشرات الدخل الفردي في الجزائر	43
المطلب الثاني: واقع البنى التحتية في الجزائر	55
المطلب الثالث: واقع المؤشرات المعيشية في الجزائر	60
المبحث الثالث: واقع المستوى الصحي و التعليمي في الجزائر	66
المطلب الأول: المؤشرات الصحية في الجزائر	66
المطلب الثاني: واقع التعليم في الجزائر	78
الفصل الثاني: مضامين سياسات التوزيع و إعادة التوزيع و أثرها على العدالة	86

الإجتماعية في الجزائر	
المبحث الأول: مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر	**88**
المطلب الأول: مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على المستوى المعيشي	**88**
المطلب الثاني: مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على المستوى الصحي	**95**
المطلب الثالث: مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على المستوى التعليمي	**99**
المبحث الثاني: أثر سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على العدالة الإجتماعية في الجزائر	**108**
المطلب الاول: سياسات التوزيع وإعادة التوزيع واثرها على مستوى الفرد	**108**
المطلب الثاني: سياسات التوزيع وإعادة التوزيع واثرها على مستوى طبقات المجتمع	**112**
المطلب الثالث: سياسات التوزيع وإعادة التوزيع واثرها على مستوى الدولة	**115**
المبحث الثالث: تقويم سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر	**121**
المطلب الأول: الأطراف المشاركة في صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر	**121**
المطلب الثاني: فعالية تنفيذ سياسات التوزيع وإعادة التوزيع	**132**
المطلب الثالث: تفعيل سياسات و برامج تحقيق العدالة الإجتماعية في الجزائر	**138**
الإستنتاجات	**143**
قائمة الملاحق	**147**
قائمة المراجع	**149**
الملخص	**160**

قائمة الجداول

الجـــــدول	الصفحة
جدول رقم (01): نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الإجمالي للفترة (2008 و 2016).	43
جدول رقم (02): الدخل القومي الإجمالي في الجزائر.	45
جدول رقم (03): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2008 – 2016).	46
جدول رقم (04): معدلات الفقر في الجزائر(2008 – 2013).	49
جدول رقم (05): معدل البطالة في الجزائر مقارنة بمعدل الفقر (2008 – 2013).	51
جدول رقم (06): تطور الإستهلاك المحلي للغاز في الجزائر (2008 – 2014).	64
جدول رقم (07): ميزانيتي التسيير و التجهيز الخاصة بقطاع الصحة بالجزائر.	68
جدول رقم (08): الميزانية العامة للصحة بالنسبة لميزانية الدولة.	70
جدول رقم (09): الجزائر ترتيب معدل وفيات الرضع (لكل 1000 رضيع مولود حي).	76
جدول رقم (10): الإنفاق على قطاع التربية الوطنية في الفترة (2008 – 2017).	79
جدول رقم (11): الإعتمادات المخصصة لقطاع التربية و التعليم مقارنة بالميزانية العامة للدولة خلال الفترة: (2008 – 2017).	80
جدول رقم (12): نصيب كل تلميذ من الإنفاق الحكومي على التربية و التعليم خلال (2008 – 2017).	82
جدول رقم (13): عدد الأشخاص المنتمين لبعض صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر سنة 2008 و 2009.	90
جدول رقم (14): الاعتمادات المالية لقطاع السكن في الجزائر سنة 2008 – 2017.	93
جدول رقم (15): الإنجازات المادية لقطاع السكن في الجزائر 2008 – 2017.	94
جدول رقم (16): تطور مؤشرات الوضع الصحي للسكان في الجزائر في الفترة: 2008 – 2010.	97
جدول رقم (17): تطور عدد المتمدرسين في الجزائر للطور الثلاث للفترة: 2008– 2016.	101
جدول رقم (18): الإنجازات المادية لقطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر لسنة 2011:	106

جدول رقم (19): تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2008- 2016):	**136**
جدول رقم (20): أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية:	**138**

قائمة الأشكال

الشكـــــل	الصفحة
شكل رقم (01): نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الإجمالي للفترة (2008 و 2016).	**44**
شكل رقم (02): للدخل القومي الإجمالي في الجزائر.	**45**
شكل رقم (03): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.	**47**
شكل رقم (04): معدلات الفقر في الجزائر(2008 – 2013).	**50**
شكل رقم (05): معدل البطالة في الجزائر مقارنة بمعدل الفقر.	**52**
شكل رقم (06): تطور الإستهلاك المحلي للغاز في الجزائر (2008 – 2014).	**64**
شكل رقم (07): ميزانيتي التسيير و التجهيز الخاصة بقطاع الصحة بالجزائر.	**69**
شكل رقم (08): للميزانية العامة للصحة بالنسبة للميزانية العامة للدولة.	**71**
شكل رقم (09): معدل وفيات الرضع لكل 1000 رضيع في السنة.	**77**
شكل رقم (10): الإنفاق الحكومي على قطاع التربية الوطنية في الفترة (2008 – 2017).	**79**
شكل رقم (11): الإعتمادات المخصصة لقطاع التربية و التعليم مقارنة بالميزانية العامة للدولة خلال (2008 – 2017).	**80**
شكل رقم (12): التوزيع النسبي المتوسط للمتمدرسين في الاطوار الثلاث بالجزائر في الفترة : 2008–2016.	**102**

مقدمـــــة

تعد مشكلة التفاوت في توزيع وإعادة توزيع الدخل و الإنتاج والثروة والخدمات والوظائف ...الخ، من المشكلات التي عنيت بإهتمام بالغ من قبل الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، لما لها من آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية، حيث سادت نظريات إقتصادية حاولت أن تربط بين النمو الإقتصادي وعدالة التوزيع ، حيث ذهب البعض منهم إلى أنه يجب على الدول النامية أن تهتم في المراحل الأولى للتنمية

بزيادة الدخل الوطني دون التركيز على التوزيع العادل للدخل ، لأن أي سياسة إقتصادية تهدف إلى تحقيق درجة أعلى من العدالة الإجتماعية ستؤدي إلى تراجع معدل النمو الإقتصادي المرتفع والمستمر، لكن الفريق الآخر يرى ضرورة تركيز السياسة الإقتصادية الكلية للدولة على توزيع وإعادة توزيع الثروات والإنتاج.

تأخذ سياسة التوزيع وإعادة توزيع الدخل لأي دولة أربع أشكال هي : إعادة توزيع الدخل بين الفئات الإجتماعية، إعادة التوزيع بين الأقاليم وإعادة التوزيع بين القطاعات الاقتصادية وإعادة التوزيع بين مختلف عوامل الإنتاج، إذ أن بلوغ هذا المسعى يتطلب من الدولة إتخاذ تدابير وسياسات إقتصادية رشيدة.

لذا تعاني المجتمعات العربية على ما بينها من تفاوت إقتصادي وتنموي من الناحية الممارستية من إخفاق في تحقيق التنمية القائمة على العدالة ا لإجتماعية بسبب إنخراط العديد من الدول قي تطبيق سياسات تكرّس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة، إذ يكاد لا يخلو بلد عربي من صور الإجحاف والتمييز وصور الإقصاء والتهميش.

تعد الجزائر من بين هذه الدول التي تعرف سوء توزيع الدخل الوطني بمختف أنواعه، وهذا نظراً للوضعية الإقتصادية المتدهورة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني إذ قامت بطرح العديد من البرامج التنم وية الهادفة إلى تحسين الوضعية الاجتماعية لأفرادها إلاّ أن هذه البرامج لم تكلل بنجاح.

أثرت الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر سنة 1986 بإنهيار أسعار البترول على المؤشرات الإقتصادية الكلية والمؤشرات الإجتماعية، ممّا دفع بالدولة في نهاية الثمانينيات إلى تغيير النظام الإقتصادي المتبع، وذلك بالإنتقال من الإقتصاد الموّجه إلى إقتصاد السوق، وفي هذا الإطار عقدت إتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية والتي فرضت على الجزائر تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، لذا قامت الدولة بإصلاحات عميقة في العديد من المجالات.

قد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري و فصلين ومجموعة من الإستنتاجات حيث ستتناول الدراسة في الفصل الأول إبراز العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والأيدلوجية و الإقتصادية والإجتماعية لتفشي الإقصاء والتهميش الإجتماعي في الجزائر وكذا إبراز الواقع المعيشي للسكان في الجزائر من خلال مؤشرات الدخل الفردي والقومي وكذا الواقع السكن والتشغيل وشبكة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وشبكة الطرقات وتوزيع الكهرباء والغاز لمختلف أنحاء الوطن، ومختلف البنى التحتية في جميع أنحاء الوطن، وأيضاً تناولت الدراسة إبراز الواقع الصحي والتعليمي من خلال الإنفاق الحكومي، والتطرق إلى مختلف المؤشرات التي تعكس الواقع.

تناولت الدراسة في الفصل الثاني توضيح مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع وأثرها على العدالة الإجتماعية في الجزائر من خلال إظهار البرامج والسياسات المتبعة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية في مجال الرعاية الصحية والتعليم وكذا المستوى المعيشي ومن خلال رصد الأغلفة المالية اللازمة عن طريق سياسة التوزيع وإعادة التوزيع المنتهجة من قبل صنّاع السياسة العامة لتغطية هذه العملية، و كذا أثرها على مستوى الفرد والمجتمع والدولة من خلال الحقوق والحريات والتفاوت الطبقي والإستقرار السياسي والأمني وتحقيق التنمية، وكذا تشاركيه مختلف الأطراف الفاعلة والمساهمة في تقويم هذه السياسات، والتي نعتبرها الركيزة الأساسية في الدولة، وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات حول هذا الموضوع.

مدخل منهجي
ومفهومي ونظري

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

أولا: مدخـل منهجـي

يتضمن المدخل المنهجي العناصر التالية:

1 المشكلة البحثية

يبدو أن موضوع تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر من المواضيع التي شغلت بال صناع السياسة العامة وأضحى من المواضيع الهامة المدرجة ضمن أجندة الحكومة ،خاصة بعد الحراك العربي الذي مسّ مختلف الدول العربية الشقيقة،ولتنفيذ ذلك يتطلب تفعيل جملة من الميكانيزمات، مما يدفعنا لطرح التساؤل التالي:

ماهي مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع التي ينتهجها صانعو السياسة العامة من أجل تحقيق عدالة اجتماعية في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية

1. ماهي عوامل ومؤشرات عدم وجود عدالة اجتماعية في الجزائر ؟
2. هل يمكن تحقيق عدالة إجتماعية دون إشراك الطبقات الهشة والفقيرة في صناعة وتنفيذ سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر؟
3. مامدى نجاح الآليات المتبعة من قبل صانعي السياسة العامة من أجل تحقيق عدالة إجتماعية في الجزائر؟

2 مجالات الدراسة

أ - المجال المكاني:

يتحدد المجال المكاني للدراسة في الجزائر بجميع أقاليمها ، كون العدالة الاجتماعية يعنى بها جميع الفئات بما فيها الفئة الهشة والمحرومة في الدولة .

ب - المجال الزماني:

تناولت هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية نهاية سنة 2017 والتي شهدت جملة من الإصلاحات والمتمثلة في تفعيل الإدارة الالكترونية في 2013 والتي سهلت على الطبقة الضعيفة استخراج مختلف الوثائق للتقليل من شبح البيروقراطية ،وقانون الصفقات العمومية 2015 الذي جاء للحد من مظاهر الفساد في توزيع المشاريع وكذا إعادة توزيع الدخول المتمثلة في السكنات المخصصة للفئات ذوات الدخل الضعيف ،والذي جاء فيه أيضا إدراج عدة فئات هشة بالمشاركة في سوق الشغل،وكذا التعديل الدستوري 2016 والمتضمن العديد من الإصلاحات التي تهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية.

ج- المجال الموضوعي:

يتمثل المجال الموضوعي في دراسة واقع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على المستوى الوطني ومدى اهتمام صانع السياسة العامة بمختلف أطياف المجتمع وخاصة الضعيفة والهشة والمحرومة ودراسة الواقع المعيشي للسكان والوقوف على مختلف الإصلاحات في المجال السكني وكذا شبكات المياه والصرف الصحي والهاتف والكهرباء والغاز والطرق والمواصلات من جهة،والواقع الصحي والتعليمي من جهة أخرى.وكذا أثر هذه السياسات على العدالة الاجتماعية في الجزائر.

3 - الفرضيات العلمية :

- هناك علاقة ارتباطيه بين فاعلية سياسات التوزيع وإعادة التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية أي كلما زادت فاعلية سياسات التوزيع وإعادة التوزيع كلما زاد مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية.
- هناك علاقة عكسية بين تفاقم ظاهرة الفساد والبيروقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية، أي كلما تفاقمت ظاهرة الفساد والبيروقراطية وانتشرت كلما تراجع مستوى تحقيق العدالة الإجتماعية .
- هناك علاقة ارتباطيه تكاملية بين تشاركيه الفاعلون والمساهمون في صنع سياسة التوزيع وإعادة التوزيع ، والعدالة الاجتماعية، أي كلما زاد إشراك مختلف المساهمون الرسميون وغير الرسميون في بلورت سياسات التوزيع وإعادة التوزيع زاد تحقيق العدالة الاجتماعية.
- هناك علاقة إرتباطية بين نمط تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وفاعلية سياسات التوزيع وإعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية، فكلما اتسم الفصل بين السلطات بالمرونة وعدم تداخل الصلاحيات زادت فاعلية سياسات التوزيع وإعادة التوزيع المؤدية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.
- هناك علاقة عكسية بين تقلّص الطبقة المتوسطة وتحقيق العدالة الإجتماعية،أي كلما زاد تقلّص دائرة الطبقة المتوسطة كلما تراجع مستوى تحقيق العدالة الإجتماعية.

4 - الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع العدالة الاجتماعية من طرف الدارسين والباحثين خاصة في الآونة الأخيرة باعتبار الطبقة الكادحة المكون الأساسي من مكونات الدولة واستقرارها وأن إهمالها وتجاهلها يبعث إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في مختلف أقاليمها ، وقلة الدراسات التي توضح آليات ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية ،فان هذه الدراسة تحاول أن تقدم عرضا يتم فيه توضيح الواقع المعيشي للسكان في الجزائر ومعرفة السبل التي تعمل على تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة والمساواة بين مختلف شرائح المجتمع،

من خلال انتهاج سياسات توزيع وإعادة توزيع فاعلة ورشيدة، تكون مخرجاتها متوائمة وتطلعات المجتمع.

ب- **الأهمية العملية:**

تتناول هذه الدراسة مجموعة من النقاط التي يتم فيها توضيح كيفية القيام بعملية بلورت سياسات التوزيع وإعادة التوزيع من قبل صانعو السياسة العامة في الجزائر ومنفذوها ومعرفة الآليات والطرق التي يتم من خلالها انجاز البرامج والسياسات التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في السرعة في تنفيذها مع احترام معايير العدالة و المساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف الشرائح لتحقيق الهدف المنشود والمتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية في جميع أقاليم الدولة.

المناهج والاقترابات المستخدمة:

1 - المنهج الإحصائي :

يعد المنهج الإحصائي من بين المناهج العلمية التي أضفت الصيغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية والتي تهم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية، ويرجع ظهورهفي ميدان العلوم الاجتماعية إلى التعاون السائد بين هذه العلوم و الرياضيات في العهد الإغريقي ولا سيما لدى لفيثاغوريين الذين كانوا يستخدمون الإحصاء في أبحاثهم ،غير أن استعماله تعزز وتجلت قيمته العلمية والعملية واضحا في أبحاث كل من (أميل دور كهايم–وهال واكس) حول ظاهرة الانتحار كما ساهمت دراسة كل من (مونتير –وروسو) في تطور المنهج الإحصائي في ميدان العلوم الاجتماعية كما شمل التطور في المنهج الإحصائي جميع العلوم الأخرى،الإدارية،السياسية،القانونية ،الاقتصادية،النفسية وغيرها من العلوم الأخرى ويرجع سبب تطور استعماله في العلوم المختلف إلى التطور التكنولوجي الهائل وما نتج عنه من تطور في مجال الحاسبات الإلكترونية والطرق والوسائل الإحصائية الأخرى ،مثل نظام الإحصائي ،ويعرف المنهج الإحصائي على أنه فرع من الدارسات الرياضية التي تعتمد على جميع المعلومات والبيانات لظهور معينة وتنظيمها

وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا تم تحليلها رياضيا واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها [1]

2 -اقتراب علاقة: الدولة - المجتمع :

ظهر هذا الاقتراب مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات على يد **جويل ميجدال** وذلك لتغطية قصور نظريات التنمية والتحديث،التي افتقرت لتفسير علمي للعديد من ديناميات العالم الثالث لأنها أهملت أدوار المجتمع، فجاء ميجدال باقترابه الجديد الذي يركز على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع خصوصا في العالم الثالث من خلال التنافي بين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير الرسمية سواء الصغيرة أو الكبيرة حول من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق ومن يمتلك سلطة الضبط، حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن الدولة لا تنفرد لوحدها بممارسة التحكم والضبط الاجتماعي.

ستعتمد هذه الدراسة على اقتراب الدولة والمجتمع لأنه يساعد في تحليل العلاقة بين تأثير سياسة التوزيع وإعادة التوزيع باعتبارها ليست من اختصاص الدولة لوحدها، بل يشترك فيها أطراف أخرى ، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تعتبر أسمي أهداف المجتمع.

3 -اقتراب الاقتصاد السياسي:

اكتسب هذا الاقتراب شعبية كبيرة بين علماء السياسة في ثمانينيات القرن الماضي حيث تهتم دراسات الاقتصاد السياسي بالعلاقة بين الحكومة والاقتصاد ،ولم يكونا إطلاقا منفصلين تماما عن بعضهما، فالطريقة التي يكسب بها الناس عيشهم كالمحترفين ورجال الأعمال وحتى العاطلين منهم تؤثر دائما في السياسة ، ويهتم الاقتصاد بالخلاف حول الموارد المتاحة بينما تهتم السياسة بشكل عام بالقرارات حول من سيدفع ومن سينتفع من إنتاج وتوزيع الموارد بشتى أنواعها بدء من الطرقات و الصحة ، وتستطيع الحكومات أن تؤثر على كمية الموارد المتاحة لدى الشرائح الأكثر فقرا والأكثر غنى في المجتمع. و تتبنى

[1] -عبد الناصر جندلي ***تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية و الإجتماعية*** ،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005) ص 213.

الدراسة هذا الاقتراب باعتبار الحكومة من يقرر تنفيذ سياسة التوزيع وإعادة التوزيع من جهة ،والاقتصاد يتحكم في العوائد اللازمة لإنفاقها من جهة ثانية ،من اجل تحقيق عدالة الاجتماعية.

ثانيا مدخل مفهومي ونظري:

I) – تحديد المفاهيم الأساسية:

1 -تعريف الدخل الفردي الإجمالي:

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي السابق) هو إجمالي الدخل القومي محولاً إلا دولارات أمريكية بإستخدام طريقة الأطلس لدى البنك الدولي مقسوما على عدد السكان في منتصف العام و إجمالي الدخل القومي هو عبارة عن مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات (مطروحاً منها إعانات الدعم). [1]

2 -العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش الس لمي داخل الأمم، و فيما بينها الذي يتحقق به الازدهار، حيث تهدف إلى توفير حياة كريمة لكافة المواطنين في ظل دولة تحترم الدستور و القانون.[2]

و في الحديث عن العدالة الاجتماعية يشير معظم الناس في العالم العربي و غيره أولا إلى القضاء على الفقر باعتباره أوضح مؤشرات الظلم الاجتماعي، و ثانيا إلى الحد من التفاوت الاجتماعي عبر عدة أمور مثل توفير التعليم و الرعاية الصحية مجانا، و ضمان

---

1) بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ،و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي، البنك الدولي متحصل عليه من الرابط :**https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD** بتاريخ 2018/03/17 14:05

2)مفهوم العدالة الاجتماعية متحصل عليه من الرابط :

http://www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/SocialJustice.htm بتاريخ 2018/03/17 15:05.

مستوى معيشي لائق للجميع عن طريق التشغيل بأجور لائقة و الأمن الوظيفي و السكن الملائم، و كذا دعم تربية الأطفال بالإعانات الاجتماعية و البرامج المجانية لرعاية الطفولة، حيث يرى معظم الناس أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بتطويع الدخل القومي لذلك القرض من قبل الدولة سوى الدخل الناجم عن الموارد الطبيعية، أو ذلك الذي يساهم به أفراد المجتمع من الأغنياء عبر الضريبة التصاعدية.[1]

التعريف الإجـرائي:

من خلال ما سبق يلاحظ بأن العدالة الإجتماعية لا يتم تحقيقها إلا بالتكفل من الدولة من جهة و ذلك بتأمين الرعاية الصحية و المسكن و التعليم و الحماية و التشغيل و إطلاق البرامج التي تقضي على شتى مظاهر الفقر و التهميش و الإقصاء، و من جهة أخرى تقع هذه المهمة أيضا على أفراد المجتمع و نقصد الأغنياء و الميسوري المال عن طريق الضرائب و الزكاة لإعادة توزيعها على الفئات المحرومة المهمشة لتحقيق مبدأ التكا فل الاجتماعي و كذا العدالة الإجتماعية.

من وسائل إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الإجتماعية زيادة على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، نجد الزكاة حيث يعتبر الخراج من أهم وسائل إعادة توزيع الدخل التي توظفها الدولة.[2]

3 -الأمن الغذائي:

1- يُعرّف الأمن الغذائي على أنه عملية إنتاج الغذاء في الدولة بما يكفي حاجة الطلب أو يزيد عنها

1) سلام سعيد، ***نحو تنمية عادلة إجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا*** (بيروت: مؤسسة فريديش ايبريت، 2017)،ص.41.

2) الطاهر قاتة ، " تحقيق العدالة الاجتماعية من باب الملكية "***الواحات للبحوث و الدراسات***، ع. 05(جوان 2009).ص ص 75-90.

وهناك مستوين للأمن الغذائي و هما الأمن الغذائي النسبي و الأمن الغذائي المطلق أما النسبي فيعني مدى تحقيق دولة أو مجموعة من الدول توفير المنتوجات الغذائية بجودة جزئية أو كلية، و المطلق هو تحقيق و توفير المنتوجات الغذائية داخل الدولة الواحدة بما يفوق أو يكفي الطلب المحلي.[1]

ب- و يُعرّف الأمن الغذائي أيضا حسب كل جهة نظر الدولة أو المنطقة أو حسب الإيديولوجيات و الثقافات، فالأمن الغذائي مصطلح و صفته الهيئات الدولية ثم تبنته الحكومات لذا نجده متشابه في الصياغات لبعض المفاهيم الأخرى كالأمن القومي الإستراتيجي، حيث يُقصد بالأمن الغذائي مدى قدرة المجتمع على توفير حاجياته لكل الأفراد و ذلك من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال عوائق الصادرات التي يمكن أن تستورد بها ما يغطي النقص الموجود من الإنتاج المحلي.[2]

قد عرف أيضا بأنه توفير الغذاء كميا و نوعيا اللازم للنشاط الحيوي للأفراد بصفة دائمة و ذلك بالاعتماد على المنتوجات المحلية حيث تكون في متناول كل أفراد المجتمع وتتناسب مع دخولهم.[3]

4 - الدخل القومي الإجمالي:

هو المجموع الخاص في قيم دخول السكان في المجتمع في فترة زمنية محددة، و عادة ما تكون سنة حيث يمثل هذا الدخل القيمة المعنوية أو النقدية للفرد التي يستطيع كل شخص إنفاقها أو ادخارها، وهو أيضا كل العوائد المحصلة من خلال مساهمة الأفراد في مختلف

1) محمد السيد عبد السلام ، ***الأمن الغذائي للوطن العربي***، (الكويت :سلسلة عالم المعرفة، 1998).ص. 25.
2) محمد سلمان ، ***مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية و آفاق حلها*** (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص.155.
3) المرجع نفسه،ص.156.

النشاطات و الأعمال التي يقومون بها داخل مجتمعاتهم عن طريق مجموعة من المؤسسات و المنشآت العامة و الخاصة وحتى الأفراد. [1]

5 -الناتج المحلي الإجمالي:

هو إجمالي القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج المتواجدة في حدود الرقعة الجغرافية في فترة زمنية محددة و المقدرة بسنة غالباً.

ويُعرّف أيضا إجمالي دخول عناصر الإنتاج المتمثلة في (العمل ، الرأس المال، الأرض) المتواجدة داخل الرقعة الجغرافية و التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج المحلي الإجمالي). [2]

6 الجوع:

يُعرّف الجوع بأنه الشعور الذي ينتابه الشخص بالحاجة إلى الطعام، أو هو الحالة التي لا يمتلك فيها الجسم ما يكفيه من الغذاء [3].

7 -التهميش الاجتماعي:

1) وسام رجب ، ***حساب متوسط دخل الفرد و الأسرة*** (العراق:جامعة الكوفى، د.س.ن ،) ،ص. 116.

2) مهند بن عبد الملك السلمان وأحمد بوبكر البكر، "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي". ***إدارة الأبحاث الإقتصادية***، ع.03 (2016).ص ص175-185..

3) فادي الحوري،"ماهو الجوع" ،

متحصل عليه من الرابط : ***"hunger", www.dictionary.cambridge.org, Retrieved 8-1-2018. Edited***

3) Caryl Ehrlic ، what is Hunger " www.psychcentral.com,Retrieved 8-1-2018.Edited

يطلق مصطلح التهميش الاجتماعي للدلالة على التجبر و التسلط و الحرمان، فهو يعني إيقاع و إيذاء و حرمان مجموعة من الأفراد أو مجتمع بأكمله أو فئة داخل الإقليم أو خارجه بقوّه ما تفرضه بعض القوانين المحلية أو الدولية الجائرة أو تضافرهما معاً.

و يعني أيضا عدم قدرة المجتمع على تجنيد و تفعيل أفراده و فرض مقدّراتهم و قدراتهم و طاقاتهم ومواهبهم، وبالتالي فالتهميش لا ينحصر في المجالات الإقتصادية فقط بل يتعدى ذلك إلى غياب الاعتبار و غياب المعنى و القيمة لجماعة ما ، و بذلك فالتهميش يعتبر مرآة عاكسة لصورة مجتمع ما و صورة الفاعلون الرسميون و المتمثلة في عدم الاعتراف بالحقوق السياسية و الثقافية و الاجتماعية و التي نحصرها في (الحق في التعليم في الصحة في المشاركة....).

8 -إعادة التوزيع:

هناك عدة تعاريف لمصطلح إعادة التوزيع فهي في مجملها تعني استفادة الطبقات المختلفة أو ذوات الدخل المنخفض من الدخل و يطلق عليها التوزيع النهائي.

التعريف الأول:

يتعلق هذا المفهوم أي إعادة التوزيع بالمدفوعات التحويلية بين الأفراد و الأسر من خلال نظام الضرائب و الإعانات التي تفرضها الدولة على مختلف هؤلاء الأفراد و حتى

المؤسسات،[1] أو عن طريق الإرث أو الزكاة في قوله تعإلى " **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا** "[2]

التعريف الثاني:

يقصد بإعادة توزيع الدخل هو إدخال مجموعة من التغييرات و التعديلات على التوزيع الأولي، أي توزيع الإنتاج بين المستهلكين.[3]

التعريف الثالث:

و يقصد بإعادة التوزيع هنا بالدور الذي تقوم به الدولة من خلال السياسات الاقتصادية، قصد تحويل المداخيل بين الأفراد في المجتمع و مختلف الطبقات. [4]

التعريف الرابع:

و تعني هنا عملية إعادة التوزيع هو أن التوزيع الأولي لم يكن بالشكل الذي يضمن توزيع الدخل بين الجميع فتقوم الحكومة بذلك إدخال تعديلات باستخدام الإنفاع العام بشقيه المباشر أو غير المباشر.[5]

---

1) عبد القادر محمود رضوان، ***مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية***، ا(لجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1990) ،ص.31.

2) الآية 103 من سورة التوبة.

3) رفعت المحجوب، ***إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية***.(القاهرة، دار النهضة العربية، 1974).ص.180.

4) سيد أحمد كبداني، ***أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية –دراسة تحليلية وقياسية***،" أطروحة دكتوراه ،(جامعة تلمسان سنة 2012–2013) ،ص.87.

5) المرجع نفسه .ص.88.

9 - الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق الحكومي وسيلة لإشباع الحاجات العامة و م ن ثم فقد احتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامة فقد جعلت منه المدرسة التقليدية سببا وحيدا يبرر حصول الدولة على الإيرادات العامة و بمعنى أن الدولة لا تحصل على الإيرادات العامة إلا بقصد تمويل النفقات العامة.

و يمكن أن تعرف الإنفاق الحكومي بأنه المبالغ المالية التي تصدر عن القطاع العام بقيمة تحقيق النفع العام.[1]

10 - الإقصاء:

يُعرّف الإقصاء بأنه العملية الاجتماعية التي يتم فيها تهميش الأفراد، تهميش جماعة ما في مجتمع أكبر، حيث تتعدد مظاهر الإقصاء في الخطاب السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، إذ تتنوع بين الإبادة أو التطهير العرقي و بعض الممارسات التي تظهر كراهية الغرباء في أكثر أشكالها تطرفا، أو قد تظهر في هيئة مصاعب تتعلق بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى الفردي أو العائلي، و قد تتنوع مظاهر الإقصاء حسب نمو المجتمع ثقافيا، فالإقصاء في الدول النامية ليس مثله في الدول المتقدمة.[2]

---

1) عمر الموسى، "الإنفاق العام أنواعه و أقسامه". ***أبحاث الحقوق و القانون***،ع.04 (الأربعاء .ديسمبر 2010)، ص ص 18-25.

2) أديتيا أتو بكرمبار، "مفهوم الإقصاء،" تر، بثينة الإبراهيمي ، 16-04-2016. متحصل عليه من الرابط: ***hekmah.org***/ بتاريخ /2018/03/01.سا 00:12

11 -نقص المناعة:

يُعرّف نقص المناعة بأنه الانهيار الكلي في جهاز المناعة في الجسم و عدم قدرته على مقاومة مسببات الأمراض فيه و الذي يؤدي في الغالب إلى الإصابة لمختلف الأمراض كما أن معظم الحالات التي تصيب الجسم من نقص المناعة هي حالات مكتسبة أو ما يسمى بنقص المناعة الثانوي و غالبا ما يصيب الأطفال أثناء ولادتهم.[1]

- أنواع نقص المناعة:

1- نقص المناعة الخلطي.

2- نقص المناعة التائية.

3- نقص الخلايا البيضاء المحببة.

4- انعدام الطحال حيث تنعدم وظيفته.

5- نقص المتمم حيث تضعف وظيفة الجهاز المناعي المتمم.

12 -نقص التغذية

يُعرّف نقص التغذية بأنه حالة مرضية تدخل في جسم الإنسان أو تجتاحه عندما لا يتمكن من إيجاد المكونات الغذائية اللازمة أو الزيادة الكبيرة في استهلاك الطعام الذي يحتوي على التنوع في العناصر الغذائية، و سوء التغذية يعتبر من الأسباب الأساسية التي تؤدي بحياة الأفراد إلى الموت في البلدان الفقيرة بسبب نقص الغذاء، و يمثل مرض سوء التغذية أكثر الأمراض تهديدا للبشرية.[2]

---

1) خنساء حسن، "ما هو نقص المناعة"، ***الرئيسية***، ع .112(10 مارس 2015) ، ص.02.

2) سميحة بناصر خليف ، "مفهوم نقص التغذية"،***الرئيسية***،ع.112(20 ديسمبر، 2015) ،ص.02. متحصل عليه من الرابط : ***http://mawdoo3.com تعريف_سوء_التغذية /***

13 – الفقر:

ارتبط مفهوم الفقر بالموارد حيث أن العلاقة بينهما متغيرة و شديدة الإعتماد على المميزات التي يختص بها كل شخص إلى آخر و كذا البيئة التي يعيشون فيها، حيث نرى عدة إمكانيات تتحكم في اختلاف تحويل الدخل بين الفئات والأفراد في عدة أنواع من الحياة التي يحتاجها الناس و المتمثلة في أربعة حاجات:[1]

– **التباينات الشخصية:** حيث نجد أن الناس يختلفون في تركيباتهم البدنية و اختلاف أعمارهم و أجناسهم و صمتهم و مدى تعرضهم للمرض، حيث نجد التباين في أن الشخص المريض يحتاج إلى تحويل الدخل أكثر من شخص سليم. [2]

– **تباين البيئة الفيزيائية:** و ذلك من خلال الظروف البيئية التي تتدخل في تحويل الدخل كارتفاع درجة الحرارة و الفيضانات إذ أنه بالرغم من إثبات الظروف البيئية ليست حتما مقضيا، إلا أن تحسين هذه الظروف و تطويرها يكون بتضافر جهود الجماعة كالحد من التلوث و استنزافه مثلا. [3]

– **تفاوت المناخ الاجتماعي:** الفوارق بين الظروف الإجتماعية تتحول إلى وظائف مما يؤثر في العلاقات الإجتماعية بين الأفراد في تلقي الخدمة كالرعاية الصحية العامة و الأوبئة و ترتيبات التعليم العام و تفشي الجريمة و غيرها. [4]

– **إختلاف منظور التقييم:** تتحكم أنماط السلوك السائدة في مجتمع دون آخر في الحاجة إلى الدخل لإنجاز الحاجات الأساسية نفسها، فمثلا يستوجب الظهور أمام الناس دون خجل،

---

[1] أمارتيا سن ، ***فكرة العدالة*** ، تر، مازن جندلي(بيروت : الدار العربية ،2010)، ص.370.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ***المكان نفسه.***

[4] ***المكان نفسه.***

معايير أعلى للملابس أو طرق الإستهلاك الظاهرة في مجتمع غني غير التي تكون في مجتمع أفقر. [1]

14 -البطالة:

البطالة ظاهرة العصر التي نعيشها و التي نجدها منتشرة في عالمنا العربي أكثر منها بكثير في العالم الغربي فهي ظاهرة توحي بوجود خطر داهم يهدد حياة الأفراد و الشعوب على حد سوى، فهي تعني وجود أيدي عاملة فنية قادرة أكثر من وجود فرص العمل المتاحة في بلد ما،.[2]

15 - توزيع الدخل:

يقصد بتوزيع الدخل هو تحديد حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج و مساهمته في تكوين الدخل

و أسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام السياسي و الإقتصادي و آلية عمله، فالتوزيع هو حصيلة عمل آلية النظام الإقتصادي لتوزيع ما تم إنتاجه على العناصر التي ساهمت في إنتاجه، كلا حسب وزن هذه المساهمة، و يتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عملية النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية بين عناصر الإنتاج.[3]

- العلاقة بين توزيع الدخل و إعادة توزيع الدخل:

يتعرض الدخل الوطني إلى توزيعين هما:

---

1) ***المرجع نفسه.***

2) زيد بن محمد الرماني، ***البطالة، العمالة، العمارة من منظور إسلامي***(دار طويقة الرياض، 2001)،ص.47.

3) أشرف بن خليل سكيك ، محدودات تفاوت توزيع الدخل في الإقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2013. ***رسالة ماجستير غير منشورة***(جامعة غزة: كلية التجارة،2015 - 2016).ص.115.

- **التوزيع الأولي للدخل أو توزيع الدخل بين المنت جين:** أي بين من ساهموا في العملية الإنتاجية في صورة مكافأة لعوامل الإنتاج في شكل أجور و فوائد و ربح وريع.[1]

- **إعادة توزيع الدخل الوطني أو التوزيعية الثانية أو التوزيع النهائي:** و يمكن للدولة أن تتدخل لإحداث تعديلات على حالة التوزيع الأولي بمعنى أنها تلجأ إلى توزيع الدخل الوطني مرة ثانية بين المستهلكين وهذا ما يعرف بالتوزيع النهائي، و ذلك بإستخدام النفقات العامة إذا ما رأت عدم ملائمة التوزيع الأولي من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية.[2]

حيث يمكن إظهار دور الإنفاق العام في إعادة التوزيع الدخل الوطني من خلال الإتجاهات التالية[3]:

أ إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف المناطق و لصالح المناطق الأكثر فقراً و الأقل تنمية. وهو ما يلاحظ في الدول النامية حيث هناك أقاليم تتمتع بمميزات نسبية عديدة تجعلها محلا لتوظيف المشروعات وجذبا للموارد من الأقاليم الأخرى،في حين لا تتمتع أقاليم أخرى بأي ميزة مما يؤثر على مستوى الدخول فيها.

ب- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الفئات الإجتماعية للحد من التفاوت في ما بين الطبقات وهذا ما هو سائد في الدول المتقدمة. ويبرر ذلك في الدول الرأسمالية بأن النمو الاقتصادي يتسم بأنه غير متوازن، بمعنى أنه لا تستفيد منه كل الطبقات والفئات بدرجة واحدة وتتم عادة عن طريق الضرائب والدعم السعري.، وبذلك يتحول الدخل من الجماعات ذات الدخول المرتفعة إلى الجماعات ذات الدخول المنخفضة.

---

1) عادل فليح العلي ، ***المالية العامة و التشريع المالي الضريبي*** (الأردن: دار الحامد، 2007)، ص.55.

2)) هشام مصطفى الجمل، ***دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر. دراسة مقارنة*** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2001)، ص .120.

3) محمد عباس محرزي، ***إقتصاديات الجباية و الضرائب*** (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، ط.04 ،2008).ص.48.

ج- إعادة توزيع الدخل بين مختلف عوامل الإنتاج أي بين مختلف مصادر الدخل كالعمل و رأس المال والتنظيم.

د- إعادة توزيع الدخل بين مختلف القطاعات، الزراعة، الصناعة، الخدمات، ويفسر ذلك أيضا بالنمو غير المتوازن في القطاعات المختلفة، حيث ينخفض معدل النمو الزراعي في العادة عن معدل النمو في القطاعي الصناعي وقطاع الخدمات

التعريف الإجــرائي:

يمكن تعريف التوزيع وإعادة التوزيع بأن التوزيع يكون بين المنتجين في شكل أجور وربح وريع وإعادة التوزيع يكون بين المستهلكين حين يطرأ قصور في عملية التوزيع الأولية تلجأ الدولة الى التدخل و إعادة توزيع الدخل للحد من التفاوت حين ترى عدم ملائمة التوزيع الأولي وذلك بإستخدام النفقات العامة،عن طريق الضرائب وخاة الضرائب التصاعدية.

- **تصنيف أنواع السياسات العامة:** في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة ضمن المجتمع المعني بها وما يترتب عن ذلك من الاثار القائمة على صعيد المجتمع والسياسة:

***السياسة العامة الاستخراجية** : وتتمثل توجهات الحكومة ونظامها السياسي القائم نحو تعبئة الموارد المادية والبشرية الضرائب.[1]

***السياسة العامة التوزيعية:** وتتمثل في توزيع المنافع والقيم بشكل شامل على عموم المجتمع[2].

***السياسة العامة لاعادة التوزيع** : وتتمثل في تلك السياسة التي تضطلع بها الحكومة كإعادة النظر في توزيع الدخل[3].

***السياسة العامة التنظيمية:** وتتمثل تلك السياسات العامة جميع التعليمات الحكومية

---

1 خليفة الفهداوي ***ملخص لكتاب السياسة العامة***، متحصل عليه من الرابط

https://9alam.com › ... › العلوم الإجتماعية › العلوم السياسية و العلاقات الدولية

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ***المكان نفسه.***

المتعلقة بضبط الأنشطة والسلوكيات للإلتزام بدواعي المصلحة العامة[1].

***السياسة العامة الرمزية:** وهي تولية الحكومة اهتماما ملحوظ عند اتخاذها بما يخفي عليها من التغطية الاعلامية.

– **تصنيف أنواع السياسات العامة:** في ضوء القوى السياسية المتنافسة ضمن البناء التعددي للمجتمع:

***السياسة العامة تمثل الأغلبية:** ولهذا النوع الفرضية التي ترى بأن السياسة العامة الأجدى والأكثر حضورا وفعالية هي تلك السياسة العامة الواسعة الانتشار.

***السياسة العامة تمثل جماعة المصلحة:** حيث إن جماعة المصلحة تعكس قواعد المساومة والتوفيق والتفاوض.

***السياسة العامة تمثل العميل أو التابع** : إن السياسة العامة لهذا النوع لا تحتاج إلا وجود متطلبات اقتصادية,

***السياسة العامة تمثل صاحب الاهتمام العام:** ويتمثل هذا النوع من السياسات العامة توجها معاكسا يتعارض مع السياسة العامة المعنية بالتابع والعميل.

***السياسة العامة تمثل الأحزاب السياسية:** تكون السياسة العامة قائمة من خلال بروز الأحزاب السياسية وتجبها بشكل واضح حينما يبدأ البرلمان في تبني سياسة عامة معينة.

16 -الفساد :

يعرف الفساد على أنّه ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الخاطئة، وهي منتشرة بكثرة في جميع المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية، وهي من الأساليب الخاطئة التي يتبعها فرد من أفراد المجتمع من أجل تحقيق مكاسب ومصالح شخصية على حساب الآخرين، وبذلك فهي خروج عن القانون والعرف السائد في المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد الفاسدين، واستغلال للمناصب الرفيعة وذات السلطة والسيادة في الحصول على ممتلكات الغير، سواء

[1] *المكان نفسه.*

كان هذا الاستغلال لصالح فرد أو لصالح جماعة، مع غياب القوانين والعقوبات الرادعة لمثل هؤلاء الأفراد. [1]

-الفساد في الإسلام:

من حيث المصطلح لا نجد علاقة بين إستعمال كلمة " الفساد " سياسيا، قانونيا ، إقتصاديا وإعلاميا وبين إستعماله في العلوم الشرعية،حيث يطلق الفساد للدلالة على عدم الإجزاء أو ترتب الأثر، كما أن مادة " فسد " في القرآن الكريم شاملة للفساد العقدي والسياسي والخلقي والمالي ، فقول الله تعالى : " **وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ** "[2]، وفي قوله أيضا : " **وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ** "[3]، أي لا تستعمل مالك يصد عن الحق وفعل المحرمات، وفي قول أيضا : " **فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ**" [4] ، وقوله أيضا : " **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ". [5]

II) – الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات حول موضوع العدالة الاجتماعية ، لكن في مجال علاقتها بسياسات التوزيع وإعادة التوزيع لم تكن هناك دراسات تطرقت لذلك، على الرغم من وجود أهمية بالغة في جوهر العلاقة بينهما، باعتبار موضوع عدالة التوزيع وكذا إعادة التوزيع يهم جميع الفئات في جميع المجتمعات المتقدمة منها أو النامية.

1) شيرين طقطاقة ،"الظواهر الاجتماعية-تعريف الفساد، "***الموضوع*** :، ع.25 (22 ديسمبر 2015). ص.03.
2) الآية 205 من سورة البقرة.
3) الآية 77 من سورة القصص.
4) الآية 12 من سورة الفجر.
5) الآية 41 من سورة الروم.

أطروحة دكتوراه للباحث عبد الهادي مختار بعنوان ، "الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر" ، للسنة الجامعية 2015-2016، حيث تناول الباحث في دراسته الإصلاحات الجبائية باعتبارها من بين أدوات السياسة المالية في تخطي مشاكل الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية، وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية والاجتماعية،بالإضافة إلى محاولته معرفة مدى قدرة الإصلاح الجبائي و خاصة الضرائب الجديدة المتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة في تحقيق الأهداف المرجوة منها،و المتمثل أساسا في تحقيق العدالة الاجتماعية، والوفرة في الحصيلة المالية، وكذا مساهمتها في تغطية النفقات العامة ، لكن لم يتطرق في دراسته إلى بقية الإبعاد التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية كالبعد السياسي والمتمثل في سياسات التوزيع وإعادة التوزيع وأثرها في تحقيق العدالة الإجتماعية، واقتصرت دراسته على الجانب الإقتصادي فقط ، هذا ما كان دافعا لتطرق الموضوع من الجانب السياسي.

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للباحث عبد الكريم بريشي بعنوان : " دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011 " ، من خلال هذه الأطروحة تناول الباحث دراسة وقياس أثر النظام الضريبي على إعادة توزيع الدخل، وذلك بالتطرق إلى أهم الضرائب المشكلة للنظام الضريبي وهما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة باعتبارهما وسائل ومصادر لإعادة توزيع الدخل، ولم يتطرق الباحث إلى كيفية توزيع وإعادة توزيع الدخل من أجل ضمان عدالة مجتمعية.

رسالة ماجستير المقدمة لكلية التجارة، جامعة عين شمس سنة 2008 من طرف الباحث، "سمير سعد الدين"، بعنوان " تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الإصلاح الإقتصادي في مصر، 1992-2003"، تتمحور إشكاليتها حول الدور الحقيق للضرائب في التأثير على توزيع الدخل، حيث قسم الدراسة إلى ستة فصول وانتهى بتقييم

الدور التمويلي والتوزيعي للضرائب، وخلص إلى أن للضرائب دور فعال في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المصري، غير أنه يتجه لصالح الأغنياء، تناول الباحث في دراسته حول إعادة توزيع الدخل من خلال دور سياسة الضرائب وتأثيرها على ذلك ،أي ركّز على سياسة واحدة وهي سياسة الضرائب، ولهذا تحاول الدراسة التطرق إلى مختلف سياسات التوزيع وإعادة التوزيع بمختلف برامجها والتي تهدف إلى تحقيق عدالة إجتماعية.

III) – الإطــار النظــري:

– الإطار النظري:

أهم نظريات العدالة الاجتماعية

- **نظرية الأهلية** – Entitlement :

تؤكد هذه النظرية أن العدالة متأصلة في حرية الشخص، في أن يقتني ويستخدم ممتلكاته وموارده كما يشاء ويكون الناس أهلا لما يملكون طالما أنهم يحوزون عليه من خلال سبل عادلة، وهذا يؤكد أن الشخص يولد وينمو وهو راغب في العدالة، وساعيا لها لأن العدالة جزء لا يتجزأ من الحرية في التملك والحرية في استخدام أملاكه دون إضرار بالآخرين، وهذه النظرية تؤكد أنه العدالة إلا مع أشخاص يفهمون معناه وقادرين على ممارستها وذو أهلية للاستفادة منها.[1]

- **نظرية المساوتية– Egaliarian :**

وجه نظر هذه النظرية أن الأساس هو المنظور الذي يرى أن لجميع الناس قيمة متساوية، وأنه يجب معاملتهم بالتساوي، حيث تركز المساوتية على المساواة الإجرائية وتؤكد المساواة الإجرائية على فرص متساوية لكل فرد للحصول على الرعاية بغض النظر عن الصفات

[1] حازم محمد ابراهيم مطر،"نظريات العدالة الإجتماعية "، ***العالم الحر*** ، ع. 80 (08 جانفي 2016).ص.04.

الشخصية، مثل العمر أو الجنس أو الدين أو الدخل أو نوع التغطية التأمينية،أم إذا كان الشخص يقيم في المدينة أم في الضواحى. [1]

- **النظرية التعاقدية** – The Contractuel Théorie :

تركز النظرية التعاقدية على الجدل المتعلق بما يقرره الأشخاص العقلانيون لو طلب منهم أن يستنبطون مجموعة عادلة من المبادئ لتوزيع السلع المجتمعية على أن يعملوا وفق الإفتراض النظري – قد يكونون في موقع المجتمع حيث تطبق عليهم هذه المبادئ بما في ذلك أقلها إجتماعيا وإقتصاديا– تعتمد هذه النظرية على مجموعة من المبادئ وهي، تنظيم حقوق الجميع للحرية بتناغم مع نظام مماثل فيه الحرية للجميع، ضمان التساوي العادل للفرص المتاحة للإشخاص ذوي القدرات المختلفة في المجتمع، التأكيد على انتفاع الذين هم بأسوأ الحال، ويركز هذا المنظور على ضمان حقوق الذين هم أقل قدرة على الوصول لخدمات الرعاية الإجتماعية. [2]

- **نظرية الحاجات**– **Theory of Needs :**

تؤكد هذه النظرية على ضرورة تبني السياسة العامة، وسياسات الرعاية الإجتماعية في المجتمع لخطط وبرامج ومشروعات تعتمد في فلسفتها الأساسية على ضمان توزيع عادل لخدمات الرعاية الإجتماعية – الصحية والتعليمية والإسكانية ....الخ – من خلال الإعتماد على الخطط قصيرة وطويلة المدى، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. [3]

- **النظرية المنفعية**– **Utilitarian Theory :**

تعد هذه النظرية في أساسها ترابطية أو تتجه نحو الغاية،وتقاس قيمة أي نشاط أو قرار بنتائجه – الغاية تبرر الوسيلة – والهدف الأساسي هو تعظيم المنفعة وإتاحة أكبر منفعة لأكبر عدد من الناس، حتى أن صنع القرارات المبنية على منفعة التكلفة والسياسات الموجهة للسوق كلها راسخة في منظور المنفعة. [4]

---

[1] ***المكان نفسه***.
[2] ***المرجع نفسه***، ص.5.
[3] ***المرجع نفسه***، ص.5.
[4] ***المرجع نفسه***، ص.5.

- **النظرية الكينزية :**

العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الإقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة،لذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها "جون مينارد كينز" إلى تدخّل الحكومة، للمساعدة في التغلب على إنخفاظ الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو. [1]

- **نظرية العدالة :**

تتمحور نظرية العدالة لراولز التي تطرق لها في كتاب " فكرة العدالة " "لأمارتياسن" من حيث إسهامات نسيج من الفلاسفة، حيث إستقى مفهوم العدالة التوزيعية من فلسفة " أرسطو"،ومفاهيم الإستقلالية والكونية والإستعمال العموم للعقل " لكانط "،وإستحضار نظرية التعاقد " لروسو"،وإن كان قد إعتبر نظريته على قدر كبير من التجريد لكن ينبغي التنبيه بملاحظة في غاية الأهمية، وهي أن " راولز" قد تجاوز كل البنيات الفلسفية السابقة، وهو ما ساعده على بلورت نظرية جديدة للعدالة.

وخلافا للتصور الليبرالي المفرط لمسألة العدالة يقر " راولز" بإمكانية تحقق العدالة كإنصاف،شرط الإيمان بمبدأ التعاون كعنصر إستراتيجي لتوفير الرفاهية للجميع، ويحث " راولز" على تحقيق البعد الإجتماعي في عملية إنتاج الخيرات مادامت هذه الإخيرة ستوزع بالتساوي بين أفراد المجتمع في إطار العدالة التوزيعية.

إذن نظرية العدالة بما أنها إنصاف عند " راولز" تتحدد فيما يلي:

أ –كل الناس أحرار ولهم الحق في النسق الموسع الأساسية بالتساوي.

ب –من الطبيعي أن تنتج عن هذا النسق الموسع للحريات فوارق إجتماعية وإقتصادية هائلة بين الناس،لكن شرط أن تنظم بالكيفية التالية:

– أن تكون في مصلحة الإفراد الأكثر حرمانا.

– أن تكون نابعة من مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف.

[1] ***المرجع نفسه***، ص.5.

حيث لا يرى " راولز" مانعا في بقاء اللامساواة، لكن شرط أن تكون في مصلحة الأكثر حرمانا والأقل حظا من الناس، ومن هنا يتضح هدف نظرية العدالة كإنصاف،هو محاولة الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بإمكانية تحقيق مجتمع عادل يضمن لأفراد الحرية والمساواة، بحيث تكون الحدود المنصفة للتعاون موضع توافق بين المواطنين أنفسهم مادام الدخول للمجتمع ، إذن فإن من مبادئ نظرية العدالة أن يكون[1]

1 - **الإطار النظري للدراسة:** (خط التفكير)

- **مقاربة الإستطاعة**

لقد نتج عن إعادة النظر في النظريات النيوكلاسيكية للتنمية إلى ميلاد رؤية جديدة تعطي مفهوما أوسع للعملية التنموية، ويعد "أمارتيا سن" في هذا الإطار من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الاجتماعي النيوكلاسيكية، التي ترى بأن الرفاه يعتمد على المنفعة التي تترتب عن استهلاك السلع والخدمات. وقد أعطى "سن" بديلا لتلك القناعات النيوكلاسيكية، عندما أكد أنه يمكن النظر لعملية التنمية على أنها توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. وبالرغم من إقرار "سن" بأن زيادة متوسط دخل الفرد، والتصنيع، والتقدم التقني، والتحديث الاجتماعي هي عناصر مهمة لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد أيضا على عناصر أخرى، كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية، التي تهيئ الفرص وتوسع الخيارات الفردية للمشاركة في القضايا العامة، ومساءلة الحكام. ووفقا لهذا المنظور فإن تحقيق التنمية يتطلب القضاء على كافة مصادر عدم الحرية، كالفقر والجوع، وانعدام الفرص الاقتصادية، والبطالة، والفساد، والحرمان والإقصاء الاجتماعي، وكافة مظاهر القمع الذي تطبقه الدول. [2]

يرى "سن" أيضا أن مفهوم الحرية ينطوي على العمليات التي تسمح باتخاذ القرار، والتي تنعكس على الفرص الواقعية المتاحة فعلا للناس. وبالتالي فإن الأهمية المحورية للحرية تتأتى من مصدرين، ويعنى الأول بتقويم أداء السجل التنموي، بحيث يتم قياس التقدم في عملية التنمية بالنظر إلى مدى توسع الحريات وتوفر الخيارات التي يتمتع بها الناس. أما

. [1] أمارتيا سن ، ***فكرة العدالة*** ، تر، مازن جندلي(بيروت : الدار العربية ،2010)، ص.99.

[2] Amartya Sen, ***Development as Freedom*** (New York: Alfred A. Knopf Inc., 4ed., 2000), pp. 3, 4.

المصدر الثاني فيعنى بكفاءة الأداء التنموي، الذي يتيح لنا قياس مدى مشاركة الأفراد في العملية التنموية كشركاء، وليس كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر. [1]

تعتبر عمليات توسيع حريات البشر عند "سن" الغاية الأساسية والوسيلة الرئيسية للتنمية. وعليه فقد حُددت الحرية على أنها غاية أساسية للتنمية عبر تفادي مختلف أنواع الحرمان، مثل الجوع وسوء التغذية، واعتلال الصحة والوفاة المبكرة من جهة. والاستمتاع بكافة أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم، والمشاركة السياسية من جهة أخرى. في حين تكمن فعالية الحرية كوسيلة رئيسية للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات يرتبط بعضها ببعض، وأن الحرية في جانب معين، تساعد على تعضيد الأنواع الأخرى من الحرية. [2]

بالرغم من صعوبة تحديد المكونات الإنشائية للحرية إلا أن "سن" ركز على خمسة جوانب للحرية اعتبرها ذات علاقة تكاملية فيما بينها هي:

• الحريات السياسية: التي تشمل الحريات المدنية، والتي تتعلق بالخيارات المتوفرة لدى المواطنين في تحديد المبادئ والأشخاص والمؤسسات الحاكمة، بما يكفل مساءلة ورقابة ومحاسبة السلطات، كما تشمل حريات الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية، والمعارضة والنقد وحرية الصحافة وحرية المشاركة السياسية[3]

• التسهيلات الاقتصادية: تشمل التسهيلات التي تتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والتبادل والإنتاج، كما يجب أن تنعكس الزيادة في تحقيق المكاسب الاقتصادية على كيفية توزيع الزيادات بين الأفراد والأسر.

• الفرص الاجتماعية: تشمل الترتيبات الاجتماعية التي تؤثر في الحريات الحقيقية للأفراد مثل التعليم والصحة، والتي لها تأثير ايجابي على الحياة الخاصة للأفراد من جهة، وتفعل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى.[4]

---

1 ***المكان نفسه.***

2 المرجع نفسه، .ص.5.

3 المرجع نفسه ، ص.5.

4 لمرجع نفسه ، ص.5.

• ضمانات الشفافية: تتعلق هذه الضمانات بتعزيز الثقة بين الناس في إطار المجتمع، إذ إنها تلعب دورا هاما في الحد من الممارسات الفاسدة، وعدم المسؤولية، والخروج عن إطار الشرعية القانونية.[1]

• الأمان الوقائي: يعني ذلك توفير شبكات حماية وأمان اجتماعية للجماعات الهشة والفقيرة، كبرامج الضمان الاجتماعي، والإعانات، والمنح الداخلية. كما تشتمل آليات الحماية على البرامج في حالات الطوارئ، كالمجاعة أو التصحر أو برامج التشغيل. فمهما بلغت كفاءة النظام الاقتصادي فإنه معرض لأزمات وصدمات مفاجئة، ستؤثر حتما على بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة التي ستعاني مزيدا من الحرمان والتهميش.

إن تبني هذه الدراسة لمقاربة الاستطاعة التي قدمها "سن" والتي تركز على المساواة بين الأفراد وعدالة التوزيع في الثروة والدخل وتكافؤ الفرص، وكذا الإهتمام البالغ بالإفراد الأكثر حرمانا في المجتمع ومعرفة أثر سياسات التوزيعية وإعادة التوزيع على حياة الإفراد ومعرفة مدى فعاليتها في تحقيق عدالة إجتماعية وتمكين الأفراد في تلبية حاجاتهم وإشباعها من خلال مبدئي الإنصاف والمساواة ، سيوفي إلى فهم عميق لمضامين السياسات والبرامج الوطنية لمكافحة الظواهر التي تقف سدا منيعا في سبيل تحقيق العدالة الإجتماعية.

- بحوث تحليل السياسات العامة:

تهتم هذه البحوث بدراسة أنسب الأدوات والسياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف العامة، وهي تبدأ عادة بتحديد مشكلة عامة وتحديد الخيارات المتاحة، والنتائج المترتبة على كل اختيار وتحديد معايير لتقويم تلك النتائج والوصول إلى سياسة عامة من أجل أهداف محددة. تنتمي هذه الدراسة إلى هذا النوع من البحوث إذ أن المشكلة العامة هي عدم وجود عدالة اجتماعية في الجزائر، ودراسة الخيارات . المتاحة والمتخذة من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين للوصول إلى تحقيق عدالة اجتماعية للطبقات الهشة والفقيرة.

---

1 لمرجع نفسه ، ص.5.

الفصل الأول :

سمات ومظاهر اللامساواة وعدم العدالة الإجتماعية في الجزائر

تمهيد

يعد الاهتمام بالجانب الاجتماعي من أولويات العديد من الدول في العالم المعاصر، وذلك من أجل تقليص الهوة بين المجتمعات والانظمة السياسية ، لذلك أولى المشرع الجزائر أهمية بالغة للمجال الإجتماعي قبل الإقتصادي،وذلك من خلال العديد من الإصلاحات المتتالية وجملة السياسات والبرامج التنموية وكذا الدساتير والتعديلات الدستورية في هذا الشأن، وذلك بتسطير جملة من المخططات الاستراتيجية التي هدفها تحقيق التوازن الإجتماعي والتقليل من الفوارق الإجتماعية، أو ما يعرف بتحقيق العدالة الإجتماعية بين أوساط المجتمع ومختلف الفئات والمناطق ، إلا أن الواقع المرير يبرز العديد من مظاهر اللامساواة والتهميش والإقصاء ...الخ ، والتي لا تعكس الرؤية الإستراتيجية والأهداف المرجو من تحقيقها.

المبحث الأول : عوامل تفشي الإقصاء والتهميش الإجتماعي في الجزائر

تعد ظاهرة تفشي الإقصاء والتهميش الإجتماعي في الجزائر من الظواهر والمعضلات التي اثقلت كاهل المجتمع وعملت على إتساع الهوة وقطع قنوات الاتصال بين أفراد المجتمع والنظام السياسي،مما أدى الى عدم تحقيق العدالة الإجتماعية، وهذا راجع لعدة عوامل منها:

المطلب الأول: العوامل التاريخية والسياسية التي أدّت إلى تفشي الإقصاء والتهميش في الجزائر

أ- العوامل التاريخية:

بات الجزائريون غرباء في وطنهم من جراء الممارسات الإستبدادية التي تستعملها السلطات الفرنسية عليهم وتمزيق وحدتهم وإستعمال كل الأساليب القمعية الدنيئة من أجل إمتلاك كل المقدرات الجزائرية من مؤسسات إقتصادية وإجتماعية وتحويلها لخدمة المصالح الفرنسية والأوروبية، ذلك من أجل تنفيذ المخططات التي سبق وأن وضعت أهدافها مسبقا.[1]

حيث قام المستعمر بالإستيلاء على كل ممتلكات الشعب الجزائري من أراض زراعي ة خصبة، دفعت بالفلاحين إلى الأراضي الجبلية والصحراوية وإقصائهم وتهميشهم من حق الزراعة، مع العلم أن معظم الفلاحين الجزائريين ليس لديهم القدرة على شراء الأسمدة مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري الذي أسفر عنه وفاة العديد من الفلاحين الجزائريين نتيجة إلى إنهيار الزراعة وما تلاها من غلاء المعيشة، حيث تحول الفلاح الجزائري من مالك ورب عمل في أرضه إلى أجير يعمل في حقول المعمرين الذين سلبوا لهم أرضه.

كما قام المستعمر الفرنسي أيضا بضرب جذور المجتمع الجزائري من حيث القبلية والزعامات الدينية والقيادات التي تعتمد على المال أو الأصل، حيث كتب أحد المعمرين

1) عبد المجيد بن عدة ، "مظاهر الإصلاح الديني و الإجتماعي، "***رسالة ماجستير غير منشورة*** (جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم التاريخ، 1992 – 1993) .ص.45.

الفرنسيين في سياق كلامه أنهم قاموا بتحطيم عدة قبائل عريقة لها صدى كبير في البلاد عن طريق الآلة الفرنسية، وصودرت أملاك العديد من الأهالي وتم تهميشهم وإقصائهم من التصرف فيها كما تم تكسير شوكة العديد من العائلات ذات المكانة الرفيعة في أوساط المجتمع.[1]

حيث أننا لو أجرينا مقارنة بين حياة المعمر داخل الأراضي الجزائرية وبين حياة الفرد الجزائري فإننا نجد المستعمرين عاشوا في رغد حيث يتمتعون بالخير الوفير، بينما أصحاب الأرض يعيشون في حرمان وفقر وتهميش، حيث لا وجود لإدارة تهتم لوجودهم أو تضمن لهم حقوقهم بالرغم من وجود بعض الموظفين الفرنسيين يهتمون بالأهالي لكي يستولوا على حقوقهم ويستغلونها، فمقابل أربع عشرة ساعة عمل في اليوم يتقاضى الجزائري أجرة تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك، إضافة إلى الشتم وسوء المعاملة.[2]

وقد كان محصلة هذا الإستبداد والقهر الإجتماعي هو إصابة المجتمع الجزائري بالركود والخمول وتدهور حالة السكان وإنتشار البطالة وإرتفاع نسبة الإجرام، حيث تفشت الآفات الإجتماعية والفقر والجهل إضافة إلى غلاء المعيشة وزيادة المجاعة، حيث عبر أحد الجزائريين عن هذه الحالة في سياق كلامه: " أتذكر إلى ما رأيت بعين رأسي هذه الأعوام من زيادة في إرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، حتى بلغ رطل البصل المكروه مائة فرنك، كما رأيت صبيانا ذكورا وإناثا لا يتجاوزون أربعا أو خمسا من أعمارهم يتقاطرون ويتزاحمون على سلل وصناديق القمامة، وسقط المتاع يلتقطون من تلك الصناديق نفضات الموائد للإقتيات".[3]

ورغم وجود أقسام صحية وعلاجية وعاملين في هذا المجال إلا أن إستفادة الفرد الجزائري تكاد تكون معدومة، وإن وجدت فهذا لأجل إستغلال خدماتهم والأيدي العاملة

---

1) بن عدة ، مرجع سابق.ص.46.

2) حدّة بولافة،"واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال،***"مذكرة ماجستير غير منشورة***(جامعة الحاج لخضر بباتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010-2011)، ص .10.

3) عباس فرحات ***ليل الاستعمار*** ،(ت.ر): إبريكر رحال (المغرب: مطبعة المحمدية ، 2002)، ص 130.

عندهم،حيث أن تراجع مردود العامل الجزائري يعود سلبا على عجلة الاقتصاد الاستعماري الفرنسي آنذاك ومثال على ذلك حسب تصريح السيد"فرحات عباس" أنه ذكر أحد الباحثين الفرنسيين إحصائيات غريبة إستخرجها من التقارير العسكرية تبين سوء الحالة الصحية للجزائريين حيث يقول في سياق الكلام أن في مدينة الجزائر عام 1927م من بين 18607 شاب لبى دعوة الخدمة العسكرية، تبين أن 2688 لا يصلحون للخدمة العسكرية لأن حالتهم الصحية تمنعهم من ذلك، وزاد بأن المستفيد الأكبر من هذه الرعايـة الصحية هم الأوروبيين ولقد مارس المستعمر الفرنسي كل الأساليب من أجل تهميش وإقصاء المجتمع الجزائري وذلك من خلال غلق كل المنافذ التي تؤدي إلى حياة طبيعية جيّدة وبالبقاء تحت القهر والذل والحرمان إلى غاية الإستقلال. [1]

ب- العوامل السياسية:

أصبحت الدولة بمثابة الآداة العمياء التي تنفذ سياسات تملى عليها إلى درجة تفوق التصوّر من كل جهة سوى من جهة مجموعات المصالح أومجموعات الضغط وحركات القوى المختلفة ومن دول ذات المصلحة المشتركة والتي تمارس سلطتها ونفوذها عن طريق طبقة بيروقراطية برجوازية تعمل لصالح فرنسا ، ويعني هذا التوظيف الأداتي للدولة أن الأجهزة الفاعلة الإدارية والسياسية لم تنجح في بلورة مبادئ عملها ومهامها من داخلها ولم تستطع بالتالي أن تدرك بعمق رسالتها الخاصة وأن تنمي في ذاتها وعيا وضميرا، حيث بقيت الدولة تجسيداً لحشد كبير من الموظفين الذين ينتظرون مرتباتهم في آخر الشهر، ولم تتحول إلى نظام يستمد فاعليته من العقلانية، كما أخفقت في بناء مفهوم للدولة ولرجل الدولة حيث أخفقت في بناء الوعي الوطني وروح التضامن الجماعي، وهكذا لم تنجح في خلق الإطار السياسي الملائم لتوليد قومية حية وفاعلة في ضمير الأفراد والجماعات، ودافعة نحو تحقيق التضامن والتفاهم والتفاعل فيما بينهم، كما فشلت في تكوين مفهوم المصلحة الوطنية العليا الذي لا يمكن أن تقوم من دونه دولة وطنية [2]، إنما نجحت في إتساع الهوة بينها وبين المجتمع وعمدت إلى كل الممارسات التي عملت على إقصاء وإستبعاد وتفريق الجماعات سواء كان هذا التفريق عن قصد أو غير قصد مثل إعطاء الأولوية في التوظيف

1) ***المكان نفسه***

2) احمد حمد عاشور، "ثقافة ومعرفة/إدارة واقتصاد"،شبكة الالوكة،ع.85 (فيفري2016)،ص 04.

إلى أبناء الشهداء أو الظفر برئاسة الجمهورية الأشخاص الذين شاركوا في حرب التحرير، لذلك يطال الإقصاء كل أولئك الذين ليسوا أبناء شهداء وغيرهم.

وممّا لا شك فيه أن تحويل الدولة في إتجاه خدمة المصالح الخاصة التي تتحكم بها هو التجسيد الرئيسي لكل هذا الإقصاء والإبتعاد والإنحراف في وظائفها والإنحطاط في هياكلها والقطيعة التي تشهدها بينها وبين المجتمع. [1]

هكذا تجد الجماعات الهامشية لنفسها حلولاً من الدرجة الثانية لحالة الإنحلال الفعلي السياسي والأخلاقي في التنظيم الجمعي الذي تحمل الدولة عنوانه، لتستخلص في أهدافها إلى عملية التنظيم الإجتماعي بصفة الزوائد الإجتماعية (الثانوية) والبرية فتنمو نمو الفطر، وتثمن بذلك عصبياتها وتضامناتها بالفوضى ومقت النظام وبالتالي التموقع في القطب الهامشي في مواجهة القوى والمخططات المناوبة التي لا تكن عن إستفزازها، والنتيجة هو إفتقار إلى قواعد إجتماعية راسخة ومتينة تسمح بتحقيق إندماج فاعل إيجابي وتجريد قطاع عريض من فئات المجتمع من كل قيم المواطنة والإنسانية، وكم هم كثرة هؤلاء الشباب بالمدينة الجزائرية الذين تتطاير أشلائهم يوميا في أيادي شرطة التنظيم العام في الأزقة والشوارع، وهم في الحقيقة ضحية إقتصاد مركب على المضاربة والمنافع والربح الرخيص والسرقة المنظمة والتهريب، إقتصاد مبرمج على الفساد ينتج عنه ظاهرة إقصاء وإستبعاد وفقر ومن ثمّ ينتج عنه بلورتاريا فعلية. [2]

ومن ثمّ أجمع الدراسيين على حقيقة أن المواطن الجزائري يعيش منذ الإستقلال ضمن نسق قيمي يبينه ويعيد تشكيله وتكييفه بسلوكيات وممارسات وأفكار سجنته في منطق حالة إنتظار دائمة، فهو فرد يتوقع أن من هناك يفكر في مكانه ويعتقد بأن يؤخذ المبادرة بدلاً عنه، يرى في الإجتهاد والإبداع مضيعة للوقت نفس روح الإشكالية أصبحت الإنهزامية السمة

1) ياسر بودرع،" الواقع الصعب للشباب الجزائري" ، ***يومية التحرير الجزائرية***،ع.75(28 جويلية 2014)،ص.03.

2) عبد الرزاق امقران ***في سوسيولوجيا المجتمع،دراسات في علم الاجتماع***(مصر: المكتبة العصرية ،ط2، 2009). ص.10.

الطاغية عن كل فرد جزائري، بمعنى أن القيم التي يكتسبها ويؤمن بها الفرد الجزائري تسقطه في دائرة اللامبالاة والفقر والإستبعاد.[1]

وعلى الصعيد الشباني فنجد معظم الشباب الجزائري عازف عن المشاركة في العمل السياسي ويعيش في قطيعة معه، إذ نرى أن الأمر لا يعنيه وأنه خارج اللعبة السياسية بما أنه محروم أصلاً من حقوقه الإجتماعية و السياسية من عمل وسكن وغياب قنوات الحوار والتعبير التي تسمح له أن يسمع صوته، ليطوى بذلك شباب تلك الصورة التي كان يظهر بها شباب التاريخ الجزائري الذي لازم العمل السياسي وكان فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية خاصة بعد ثورة الشباب والطلاب في فرنسا في ماي 1968، رغم التهميش والإقصاء الذي يعاني منه الشباب الجزائري إلى أن مختلف التجاذبات السياسية ترمي بورقة الشباب للرهان والظفر بالمقاعد في مختلف التظاهرات السياسية كالإنتخاب.[2]

المطلب الثاني: العوامل الإجتماعية والإقتصادية لتفشي الإقصاء والتهميش في الجزائر:

أ- العوامل الإجتماعية:

تعد ظاهرة التهميش في الإقصاء في الجزائر من الظواهر التي باتت تعمد على إتساع الهوة بين المجتمع والنظام السياسي وإزدياد عدم الثقة المتبادل في التصريحات المتكررة والتي هي في الغالب تصريحات سياسية تُهدى من تأجج الأوضاع والإحتجاجات لفترة ثم تعود الحالة إلى ما كانت عليه من جراء الوعود والتصرحات الزائفة ومن جملة هذه المشكلات مشكلة السكن سواءً في عملية التوزيع أوفي طريقة التوزيع، حيث أن الإحتجاجات بدأت في مناطق عدة في شهر جويلية 2017 بعد إعلان وزارة السكن عن وضع برنامج جديد لتوزيع السكن أو الشقق السكنية من الدعم الإجتماعي الذي تدعمه الحكومة الجزائرية والمخصص للمواطنين من ذوي الدخل الضعيف .[3]

---

1) ***المكان نفسه.***

2) بودرع، ***المرجع السابق***،ص.4.

3) عثمان لحياني،"قوائم السكن الاجتماعي توقض الاحتجاجات في الجزائر"،***العربي الجديد*** ، ع.12(09جويلية 2017) ،ص.6.

وحسب تصريح الخبير الإقتصادي " محمد لمين فلاحي " أن معظلة السكن في الجزائر لن ترى حلاً بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة في هذا القطاع بإطلاقها عشرات المشاريع عبر شتى المناطق الجزائرية، حيث أن السبب الرئيسي راجع إلى سياسات تلبية الطلبات التي تنفذ بطرق عشوائية والتي لا يتم فيها التوزيع بحسب المناطق والجهات والمستويات ولا تراعي الطابع الإجتماعي للسكان في عديد الولايات، وبذلك يتم إستفادة البعض وإقصاء البعض وتهميش مناطق والتكفل بأخرى.[1]

ومن الظواهر الإجتماعية الأخرى لتفشي التهميش والإقصاء ظاهرة الفقر والبطالة، حيث أن رغم حصول الجزائر على المرتبة الرابعة من بين الدول المصدرة للنفط عالمياً وثالث منتج للنفط إفريقيا لكن التقديرات تشير إلى أن 20 بالمائة من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر، حيث تنتشر مدن الصفيح على تخوم بعض المدن الجزائرية، ويوجد في العاصمة وحدها قرابة 60 ألف كوخ من الصفيح، بينما تتأرجح نسبة البطالة بين 20 و 25% وتحصى قسنطينة لوحدها عشرة آلاف كوخ و 15 حياً معظم منازله من الصفيح، وبعد تجارب نصف قرن من إستقلال البلاد لا يزال أغلب الجزائريين يتطلعون إلى ديمقراطية حقيقية تبعدهم عن شبح البطالة والفقر، وتبعث في نفوسهم روح المبادرة والمشاركة.[2]

ومن الأمور التي تشير وتؤجج نفوس المواطنين هو اللاعدالة في التوزيع والتي على غرار توزيع السكن حيث تستفيد جهات معينة بحصة الأسد بينما تهمش جهات أخرى وتقصى من الحصص المعتبرة، ومثال على ذلك إستفادة ولاية قسنطينة من توزيع 1330 وحدة سكنية بصيغة سكن إجتماعي في شهر جوان 2017 حسب تصريح والي ولاية قسنطينة[3]، وإستلام 6 آلاف وحدة سكنية بنفس الصيغة نهاية سنة 2017 [4]وأكد على توزيع 15000 وحدة سكنية في مطلع سنة 2018 ، في حين كشف والي ولاية المسيلة

---

1) ***المكان نفسه*** .

2) سامي ج،" توزيع 1330 وحدة سكنية اجتماعية بعد ايام من العيد"، ***النصر*** ، ع . 1586(جوان2017)،ص2.

3) ***يومية الفجر*** ،"استلام 6 الاف سكن اجتماعي بالخروب في قسنطينة نهاية السنة"، متحصل عليه من : ***https://www.djazairess.com/search/قسنطينة..++سكن+للقضاء+على+الأحياء+الهشة*** بتاريخ 2018/03/18 19:05

4) "والي قسنطينة أكد توزيع 15 الف وحدة في النصف الاول من 2018" ، ***النصر***،ع. 1586(21ديسمبر2017)،ص01.

"حاج مقداد" من العدد الإجمالي للسكنات العمومية الإيجارية التي سوف يتم توزيعها في الثلاثي الأول لسنة 2018، مقدرة بـ : 330 6 وحدة سكنية مع العلم أن الكثافة السكانية [1] لولاية قسنطينة 943111 نسمة والكثافة السكانية لولاية المسيلة 890591 نسمة ، أي عدد سكان المسيلة يفوق عدد سكان قسنطينة حسب إحصائيات عام 2008 والحصة السكنية لولاية قسنطينة تفوق حصة ولاية المسيلة بـ: 250% وهذا ما يفسر عدم وجود عدالة في التوزيع الحصص وبالتالي عدم وجود عدالة إجتماعية مما يسبب في تفشي مختلف الظواهر كالعصيان والتمرد والإحتجاج والإقصاء والتهميش وغيرها.

أ- العوامل الإقتصادية:

إن بروز الصعوبات الإقتصادية وإستمرار الزيادة في نسب النمو الديموغرافي هو إنتكاس في الحراك الإجتماعي والمهني، وغياب إصلاح سياسي وتعميق في التفاوت الإجتماعي المدرسي إلى تهميش عدد كبير من الشباب، حيث أصبح التعبير الوحيد عن إغترابهم وغضبهم هو النزول إلى الشارع، والتظاهر الوسيلة الوحيدة التي يعتمدها الشباب الجزائري للبحث عن مكانة لهم داخل المجتمع فهم يستخدمون كل المصادر المتاحة لديهم مثل الإقتصاد الموازي [2] مما صعب عليهم الإندماج في الإقتصاد الوطني.

ومن مظاهر التهميش على المستوى الإقتصادي نجد إسناد العديد من المشروعات الضخمة في الجزائر إلى شركات إنجاز أجنبية بأثمان هائلة جداً في حين نقص المؤسسات الجزائرية لأسباب وشروط موضوعة مسبقاً كإفتقارهم إلى درجة التأهيل والتصنيف المطلوبة في دفاتر الشروط، أي إقصاء مقنن، مما أدى إلى تسريح العديد من العمال في المؤسسات الجزائرية، أما على المستوى الجهوي نلاحظ تمييزا وإقصاء وتهميش إقتصاديا.

يخضع التوظيف في الشركات للمؤسسات الوطنية الإقتصادية وخاصة الوظائف السامية منها إلى إعتبارات غير موضوعية بعيدة عن شروط التوظيف، ويخضع أساسا إلى إعتبارات جهوية أو سياسية...إلخ، ونتيجة ذلك قام أبناء منطقة ورقلة إذ احتجو بالقرب من

---

1) ***المكان نفسه،ص.2.***

2) دليلة مالك،" المسرح في الجنوب ... طموح وبحث في الخصوصية" ، ***المساء الوطنية*** ،ع. 38(01 شباط 2015). ص.04.

مكتب التشغيل ومقر الولاية بولاية ورقلة، رغم أن قرار الوزير الأول "عبد المالك سلال" الصادر سنة 2013 منح الأولوية لأبناء المنطقة في التشغيل، إلا أن الأمين العام للكنفيدرالية الوطنية الإستشارية لتنسيقة الحركة الجمعوية لورقلة " قويدر بن حنيش" رفقة أعيان ومشايخ ورقلة، يقولون أن التعليمة لم تحترم ولم تطبق وهو الأمر الذي لا يزال يتسبب في إحتجاجات. [1]

المطلب الثالث: العوامل الثقافية والإيدي ولوجية لتفشي التهميش والإقصاء في الجزائر:

أ- العوامل الثقافية:

إن الجزائر تزخر بموروث ثقافي جد وفير على غرار باقي الدول العربية والغربية، إلاّ أن هذا الموروث لا نجده مقسم بالتساوي بين أفراد المجتمع الجزائري، حيث نجد فئات تتصدر مختلف الثقافات والتظاهرات في حين نجد من يملك موروث ثقافي كبير لكن يعاني من مشكلة الإقصاء والتهميش المجهول مقاصده، حيث نتناول هذا الإشكال من عنصرين أساسيا هما: اللغة والمسرح في الجزائر.

المسرح : أن المسرح في الجزائر لا يعرف تنسيقا ومشاركة لمختلف الفئات داخل الوطن، حيث يطالب عدد من الجمعيات المسرحية في الجنوب بضرورة تشييد مسرح جهوي يغطي المنطقة الشاسعة من الوطن وأمام سعي الوصاية إلى بناء هذا الصرح الثقافي إلهام ولمواجهتها لمشكل العقار الذي أدى إلى تأجيل بناء مسرح تمنراست الجهوي عدة مرات، طفت تساؤلات كثيرة خصوصه، حيث يرى عدد من الأساتذة والباحثين أنه من المهم معرفة مضمون المسرح في الجنوب، تأتي هذه التساؤلات على ضوء بعض المسرحيات التي أنتجتها فرقة من الصحراء تشبه بعضها وغير مستعينة بموروثها الثقافي الأصيل وغريبة عن واقع تمحورها من جهة ومن جهة ثانية يعتقد بعض الممارسين للمسرح في الجنوب إن هناك

1) ***المكان نفسه .***

إقصاء يستهدفهم، حيث لم تشارك أي فرقة مسرحية من الجنوب في مهرجان " المسرح المحترف " في دوراته التسع الماضية، رغم أن مسرحياتها تفتك جوائز كبرى.[1]

وعلى الصعيد الإقليمي عن مظاهر التهميش والإقصاء، حيث بداية التحقيق كانت عينات من ممارسي المسرح في كل من ولايتي أدرار وتمنراست، حيث تحدث أحد متحري المسرح ورئيس جمعية " فرسان الركح " بولاية أدرار عن أسباب عدم مشاركة أعمال المسرح من الجنوب في مهرجان "المسرح المحترف" يقول بأن الجنوب غيب في الدورة التاسعة للمهرجان الوطني بإقصاء تمنراست في التصفيات الجهوية حتى نهاية المهرجان بحجة الوقت، كما تم إقصاء أدرار من لجنة المشاهدة، وتبقى الأسباب مجهولة كما أن الجهات مجهولة كذلك بالرغم مما يقال أن المسرح في الجنوب بدائي ولا يرقى إلى مستوى المشاركة في عروضهم ويقول أيضا شئنا أم أبينا فإن هناك جهوية ظاهرة إقصاء في الشأن الثقافي والفني، بالرغم من الأعمال العالمية والمحلية التي قامت بها مسارح الصحراء مثل: مسرح الأغواط حصد جائزة هامة في الأردن ومسرحية " حب وحال " لفرسان الركح من ولاية أدرار التي زارت العديد من البلدان في العالم العربي ومسرحية الجدار لنفس الجمعية التي نالت جائزة دولية.[2]

حيث يؤكد الأستاذ:" أحمد شنيقي" من جامعة عنابة أن مسرح الجنوب أومسرح الصحراء في الحقيقة هي مسألة سياسية أكثر منها ثقافية وأن هناك مشكل حيث نتحدث عن مسرح الجنوب، بإعتبار الجنوب فضاء هامشي لا أهمية له وهذا يجعل الأمر خطير، حيث يرى سكان الجنوب أن الدولة لا تهتم بهم ولا ترعى مصالحهم وسبب عدم وجود مسرح في الجنوب يعود إلى عدم التفكير في بناء مسرح ما عدا بعض قاعات للسنما.[3]

1) مالك، ***مرجع سابق*** .ص.5.
2) مالك، ***مرجع سابق*** .ص. 6.
3) ***المكان نفسه.***

اللغة: إن مسألة اللغة من المسائل الخطيرة والمعقدة في شتى أنحاء العالم الغربي والعربي على حد سوى وفي الشمال الإفريقي نجد هذه المخطلة التي من خلالها يتم تهميش لفئات والإهتمام بفئات أخرى ومن بين دول الشمال الإفريقي نجد الجزائر والتي بها عدة لهجات نذكرها فيما يلي وليست بأكملها [1]:

- القبائلية: وهي منتشرة في منطقة القبائل شمال الجزائر وتضم كل من تيزي وزو، بجاية، البويرة.

- الشاوية: منتشرة في شرق البلاد وتضم مدن مثل: باتنة، سوق أهراس، تبسة، قالمة.

- الميزابية: منتشرة في منطقة بني ميزاب في غرداية في الصحراء.

- التارقية: وهي لغة الطوارق منتشرة في ولايات إليزي، تمنراست، أدرار في الجنوب.

- الشناوية: وتنتشر إستعمالها في جبال الشنوة في ولاية تيبازة، الشلف.

- الشلحة: منتشرة في ولاية تلمسان والبيض على الحدود الجزائرية المغربية.

- أمازيغية تفارقرانت: منتشرة بالقرب من ورقلة وتقرت في الجنوب.

حيث أن كثرة هذه الأصول واللغات توصي بوجود صراع الهوية وهو أكثر تعقيدا مما يتصور، كما تنذر بأن الخراف لن يقتصر بالضرورة على العرب والأمازيغ، وإنما قد يتسع في أي وقت ليفجر مواجهات خطيرة بين شتى الفصائل الأمازيغية نفسها والتي تختلف فيما بينها هوية ولغة، وأن النظام السياسي عليه السعي لترتيب هذه اللغات الكثيرة حسب الناطقين بها وتطويرها وإعتمادها في الدراسة والحياة العامة، وبين قوانين صارمة لمحاربة العنصرية والجهوية والإقصاء والحقد، وزرع بور المحبة والثقة في قلوب أفراد المجتمع وتنمية الشعور بالإنتماء إلى الوطن الواحد [2].

1) مولود بن زادي ،" أزمة اللغة والهوية في الجزائر وخطر إندلاع حرب الجزائر الأهلية الثانية"، ***رأي اليوم***،ع.47(08 نوفمبر 2017 .ص.2.

2) ***المكان نفسه.***

ب- العوامل الإيديولوجية:

تعود جذور الصراع والخلاف الإثنين في الجزائريين الأمازيغيين ومختلف مكونات المجتمع الجزائري الأخرى إلى عهود عابرة، حيث كان هذا الخلاف والصراع مصدر قوة بالنسبة للمستعمر الفرنسي الذي إستغله وأخذ يغذيه، حيث أخذ هذا الخلاف يتطور ويصعد وهذا ما لاحظناه في المواجهات الدامية التي عاشتها مدينة غرداية جنوب الجزائر بين أتباع المذهب المالكي والمذهب الأباضي ولو أنها خفت قليلا إلا أنها ما زالت تشكل تهديدا على الجزائر التي ما فتئت أن تجاوزت مرحلة العشرية السوداء التي خلفت ما يزيد عن 200 ألف ضحية جزائرية، حيث تعود جذور هذا الصراع إلى مئات السنين بين هاتين الطائفتين.

ومن خلال هذه الأحداث فإن أصبع الإتهام التي يوجهها المجتمع الجزائري إلى عدم إستطاعة السلطات فك هذا الخلاف، أما الأمازيغ يتهمون السلطة الجزائرية بالإنحياز للقبائل العربية وإقصائهم من المناصب في الشرطة والجيش وباقي مؤسسات السيادة.[1]

وبرزت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة نزاعات إجتماعية ذات طابع عرقي ومذهبي ومشكلات ذات طابع لقوى واشني مست العديد من المناطق الأخرى في الجزائر على غرار منطقة بني ميزاب، مثل الصراع الدامي بين قبيلة " البرابيش " العربية وقبيلة " إيدنان " الطوارق والتي خلفت 10 قتلى و 40 جريحاً حسب حصيلة رسمية أعلنها وزير الداخلية " دحوولد قابلية " حيث تكون الأسباب على شيء ولكن الأبعاد التي هي محور الصراع هي إثنية وعرقية وقبلية.[2]

1) ***العرب*** ،" حرب الهوية تعيد أمازيغ الجزائر إلى الواجهة وصراعات إثنية"،ع.29 (15 مارس 2015) . ص.3.

2) عثمان لحياتي ، "مخاوف من بروز توترات بالجزائر على خلفيات إثنية ومذهبية" ، ***العربية*** .23 أغسطس 2013.

المبحث الثاني : واقع المستوى المعيشي في الجزائر

يتضح واقع المستوى المعيشي من خلال معرفة جملة من المؤشرات،وذلك من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وأيضا من خلال معرفة واقع البنى والهياكل القاعدية ، وكذا من خلا الطرق والشبكات المختلفة في الدولة.

المطلب الأول : مؤشرات الدخل الفردي في الجزائر

الفرع الأول: الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي:

أ- الدخل الفردي الإجمالي في الجزائر:

كشف البنك الدولي في تقرير حديث له عن إرتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الجزائر إلى 290 5 دولار خلال عام 2013 الماضي بعد أن كان في حدود 200 4 دولار عام 2008، وإحتسب البنك الدولي هذه البيانات بمعدل سكان يبلغ 39.21 مليون نسمة وإجمالي ناتج قومي يبلغ 210 2 مليار دولار، وهذا الجدول يوضح نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للفترة الممتدة ما بين 2008 و2016:

الجدول (01) : نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الإجمالي للفترة (2008 و2016):[1]

(الوحدة: دولار)

السنـــــة	نصيب الفـرد مـن الدخـل
2008	4200
2009	4270
2010	4360
2011	4580
2012	5140
2013	5480
2014	5470
2015	4800
2016	4360

[1] بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ،و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي، البنك الدولي متحصل عليه من الرابط :**https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD** بتاريخ 2018/03/17 14:05

الشكل(01): نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الإجمالي في الفترة ما بين(2008 و2016):[1]

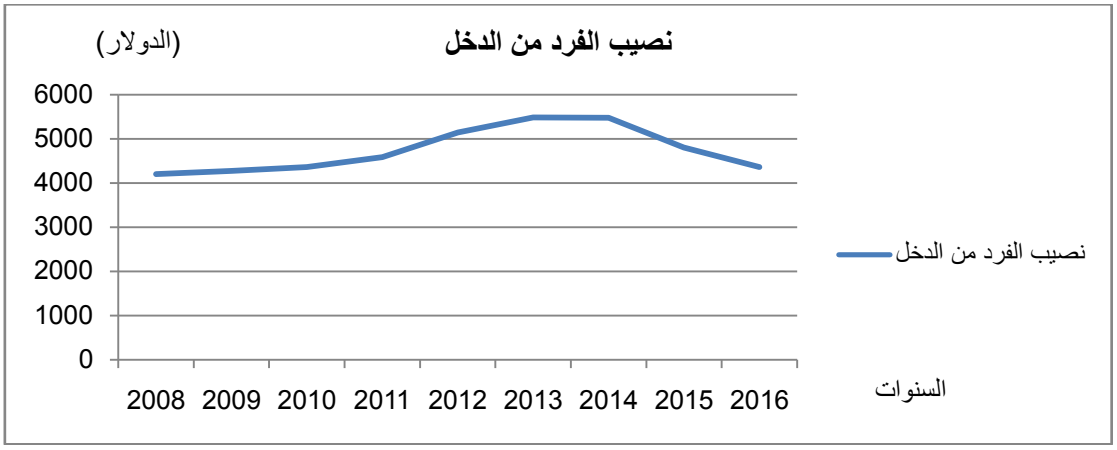

من خلال الشكل والجدول المضحين أعلاه نلاحظ إستقرار ا في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات 2008 و2009 و2010 من 2011 ما عدا إرتفاع غير ملحوظ أما في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2014 نلاحظ إرتفاعاً ملحوظاً بلغ ذروته سنة 2013 بمقدار 480 5 دولار للفرد ثم تراجع سنتي 2015 و2016 وكان سبب الإرتفاع هوبرنامج التنمية الخماسي 2010 و2014 الذي خصص له مبلغ قدره 286 مليار دينار لإنعاش الإقتصاد الوطني مما إنعكس إيجابياً على نصيب الفرد من الدخل الإجمالي ، أمّا التراجع يفسر من خلال تراجع أسعار النفط بعد سنة 2014 حيث وصل عام 2016 نصيب الفرد 360 4 دولار مثلما كان عليه الحال في سنة 2010.

[1] من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ،و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي، البنك الدولي متحصل عليه من الرابط :
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD بتاريخ 2018/03/17 14:05

ب- الدخل القومي الإجمالي:

الجدول (02) : الدخل القومي الإجمالي في الجزائر:[1]

السنة	الدخل القومي الإجمالي بالدولار
2008	169 706 186.477
2009	135 977 052.888
2010	160 996 386.417
2011	198 125 313.452
2012	206 732 627.425
2013	205 787 993.710
2014	208 830 646.943
2015	-
2016	-

الشكل(02): التمثيل البياني للدخل القومي الإجمالي في الجزائر:[2]

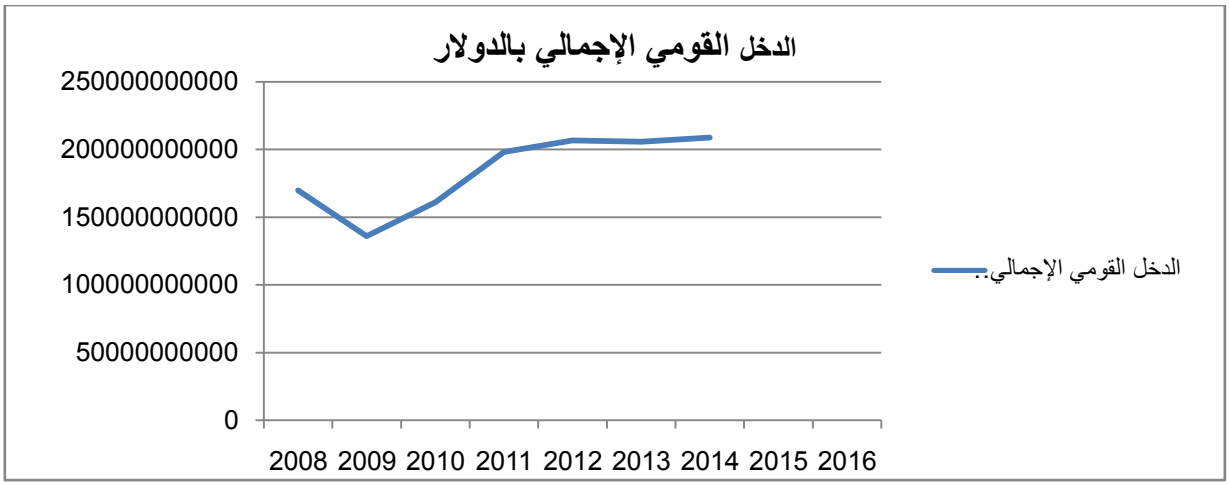

من خلال الجدول يلاحظ أن الجزائر قد قفزت قفزة نوعية من حيث الترتيب العالمي للدخل القومي الإجمالي والتي إحتلت به المرتبة 47 في سنة 2014 بعدما كانت في المرتبة 191 سنة 1960 حسب إحصائيات البنك العالمي وهذا ما يفسر تطور وتنوع صادرات

[1] بيانات الحسابات القومية للبنك العالمي،***مرجع سابق.***
[2] بيانات الحسابات القومية للبنك العالمي،***مرجع سابق***

الجزائر خاصة في مجال المحروقات وكذا المبادلات التجارية لمختلف السلع في العديد من الإتفاقيات بين العديد من الدول كالصين وتركيا والبرتغال...إلخ.

إلاّ أن هذا الإرتفاع صاحبه إرتفاع في معدلات النمو الديموغرافي للجزائر من جهة ونزول العملة المحلية أمام العملة الأجنبية من جهة ثانية ، مما يؤثر هذا سلبا على الأوضاع المعيشية للفرد الجزائري.

ج- الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي في الجزائر يمثل النشاط الإقتصادي أحسن تمثيل حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات ومن ثم فإن الكتلة النقدية تؤثر بشكل سلبي أن زادت على النشاط الإقتصادي، حيث أن الإفراط في إصدار أو طبع هذه الكتلة دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية أمام العملة الأجنبية وتسعى السلطات النقدية إلى التحكم فيها وسوف نوضح تطور الناتج المحلي في الجزائر من خلال هذا الجدول:

الجدول(03): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2008 – 2016):[1]

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
2008	10 993.2	18.1
2009	- 9 968.0	- 9.3
2010	11 991.6	20.3
2011	14 526.6	21.1
2012	16 115.4	10.9
2013	16 569.3	2.8
2014	17 205.1	3.8
2015	-	-
2016	-	-

تقارير بنك الجزائر.

[1] تقارير بنك الجزائرحول الناتج المحلي الاجمالي 2008-2014.

الشكل(03): التمثيل البياني لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: [1]

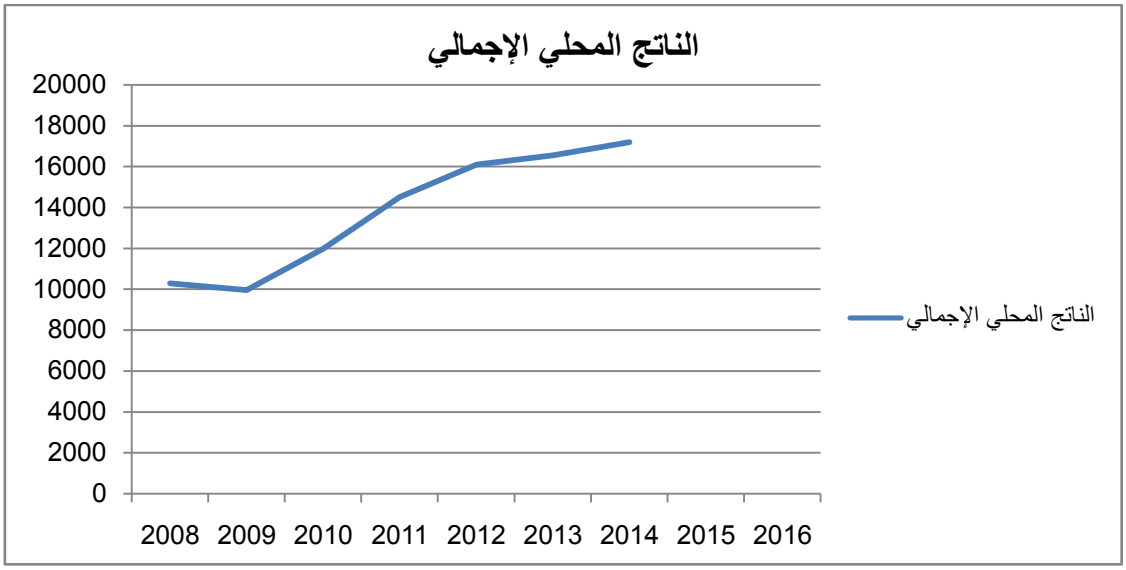

المصدر: تقارير بنك الجزائر. من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008 – 2014) حيث تراوح هذا المعدل ما بين (9.3-) كحد أدنى سنة 2009 و(21.1) سنة 2011 كحد أقصى، حيث يفسر سبب إنخفاض معدل النمو لسنة 2009 نتيجة للأزمة المالية التي مست الإقتصاد العالمي سنة 2008، لكن تأكد بعد ذلك إنعاش النمو الذي يجره أساس الطلب الداخلي المدعم بزيادة الموارد سنة 2010 ثم سنة 2011 حيث سجل معدل النمو خلال هذه السنة 21.1% ، وبعدها بدأ معدل النمو في التراجع إلى أن وصل إلى 2.8% و 3.8% سنتي 2013 و 2014 على التوالي، وهذا راجع إلى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة إنخفاض أسعار البترول على المستوى العالمي.

الفرع الثاني: الفقر والبطالة في الجزائر:

1- الفقر: يعد الفقر من أهم الظواهر والمؤشرات التي تعكس الواقع المعيشي في الجزائر، حيث يأخذ الفقر ثلاث أبعاد رئيسية وهي البعد السياسي والإقتصادي والإجتماعي. ، أو ما يسمى بالفقر المتعدد الابعاد.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول، تقارير بنك الجزائرحول "الناتج المحلي الاجمالي "2008-2014

– فالبعد السياسي يتمثل في التوزيع الجغرافي لبعض البلدان قد يؤثر على مستوى المعيشة لأفراد المجتمع وذلك من خلال قلة الموارد المتاحة بسبب التوزيع غير العادل للبلدان، حيث لا يستطيع سكان المنطقة الفقيرة من الموارد تلبية حاجاتهم وإشباع رغبات أفرادها.[1]

– البعد الإجتماعي: ويتمثل في اللامساواة واللاعدالة بين أفراد المجتمع كعدم تقديم الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة للأفراد والتي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية للفقر وكذا ظهور النظام الطبقي والتمايز بين مختلف الأفراد وعدم الإهتمام بالتنمية الثقافية للأفراد، وتدني مستوى الإسكان بالإضافة إلى سوء ونقص التغذية وإنتشار الأمراض.[2]

– البعد الإقتصادي: يتمثل في بعض الأزمات الإقتصادية مثل : عدم الإستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى المعيشي، وعدم إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة كالبترول والزراعة والأنهار، عدم الإهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع لزيادة ثروة الأفراد وعدم الإهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية مع بقية البلدان.[3]

يعرف الفقر على أنه : الحرمان الشديد من الحياة الرضية، فأن يكون المرء فقيرا معناه أن يعاني من الجوع، وأن لا يجد المأ وى والملبس، وأن يصاب بالمرض فلا تتاح له فرص العلاج، وأن يكون أمياولا يلتحق بالمدرسة. وبالتالي فإن هذا التعريف يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق ضمان مستوى معيشي معقول، ويطلق على هذا النوع بالفقر المطلق .[4]

---

1) منظمة الامم المتحدة،"حقوق الانسان والصحة والحد من الفقر "،سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان،ع.5 (سبتمبر 2010).

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HHR_PovertyReductionsStrategies_

بتاريخ 2018/04/15 الساعة 02:45

2) ***المكان نفسه.***

3) ***المكان نفسه .***

1): Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and ***I***mplications for Poverty Reduction***," Journal of Developing Societies,*** v. 25, n. 2 (2009), pp. 121-50**.**

يتم قياس نسب الفقر المطلق وفقا لخط الفقر، والذي يعرف بأنه قيمة الإنفاق التي يجبا لوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا . ويكون خط الفقر ثابتا بالوحدات الحقيقية عبر الزمن، بحيث يمكناعتبار الأفراد الواقعين أسفله فقراء . ويمكن تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة عبرطريقتين هما: الطرق المباشرة وغير المباشرة. ويتميز النوع الأول باستخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي،في حين يستخدم النوع الثاني بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي. وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة، لأن بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بياناتا لدخل. كما يجب عند قياس خط الفقر مراعاة مقدار القوة الشرائية للعملات المختلفة عبر الزمان والمكان.ويميز الاقتصاديون بين نوعين من خطوط الفقر، الأول مطلق وهو قيمة حقيقية ثابتة مع الزمان والمكان، والثاني نسبي يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة. [1]

ويمكن توضيح معدلات الفقر في الجزائر لعدة سنوات من خلال هذا الجدول الآتي:

الجدول(04) : معدلات الفقر في الجزائر(2008 – 2013):[2]

السنـــــــة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر %	11.1	9.8	6.2	5.55	5.20	5.03

2): Deepak Lal and James S. Coleman, "Poverty and Development," Working Paper Prepared for the
Kiel Institute Foundation of World Economics International Workshop on: the Ethical Foundation
of the Market Economy (October 1993), p. 12.

2 الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية رابط إلكتروني: 2
http/islamfin go.fovin.net/5333 tapic#10411 consulté le: 23/12/2013. بتاريخ 24-04-2018 سا 12.00

الشكل(04): معدلات الفقر في الجزائر (2008 – 2013) :[1]

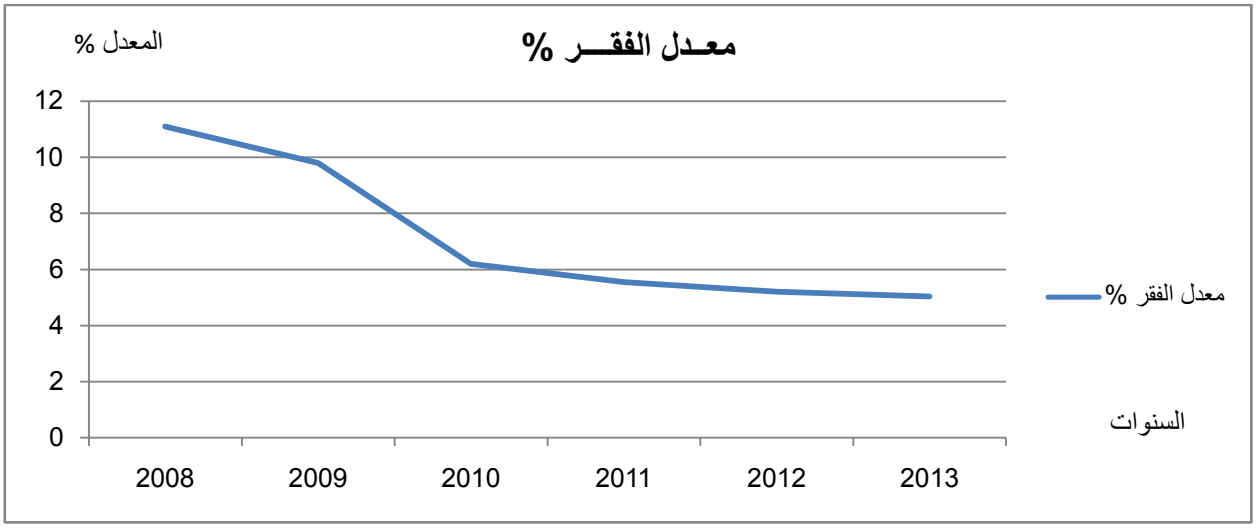

المصدر: تم إعداد الشكل بالإعتماد على الجدول.

هذه الإحصائيات تمت من خلال الدراسة حول واقع الفقر في الجزائر، حيث كانت نسبة الفقر بين سنتي 2008 و 2009 تساوي متوسط 10.4%، في حين حققت تحسن في الفترة الممتدة بين 2010 و 2013، حيث صنفت الدراسة التي قامت بها الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ولاية تيارت كولاية منكوبة بالنظر للإنخفاض الخطير في مستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها وتدهور الأوضاع الصحية والإجتماعية نظرا للنقص الفادح في أدنى ضروريات الحياة، حيث جاءت في مقدمة الولايات بـ : 36% من الأسر فقيرة، في حين سجلت ولاية الطارف 11% من الأسر الفقيرة والتي تعتبر الأغنى، وأقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة [2] عبر الوطن 61% منها متواجدة في الهضاب العليا، والأشخاص الذين تم إدراجهم تحت خط الفقر يقدرون بـ: 9.5% بعدما كان 8% سنة 2009، مما

1) الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية رابط إلكتروني:
http/islamfin go.fovin.net/5333 tapic#10411 consulté le: 23/12/2013. بتاريخ 24-04-2018

2) عبد المالك حداد، "أي مستقبل للفقراء بالجزائر"،متحصل عليه من الرابط :
montada.echoroukonline.com › المنتدى العام › نقاش حر بتاريخ 25-04-2018

يوحى بإزدياد الفقر في الجزائر، أما فيما يخص الفقر المتقع فإن النسبة إستقرت عند حدود 5.7% بعدما كانت 3.6% سنة 1998.[1]

حيث أكد الخبراء والباحثون الجزائريون أن نسبة الفقر في الجزائر لا تقل عن 40% وأعتمد هؤلاء الباحثون والمختصون في علم الإقتصاد في تحديد هذه النسبة من خلال إعتمادهم على بعض الدراسات والأبحاث التي كشفت أن أكثر من 45% من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر بالجزائر، فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير بإعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 500 ألف عامل إنضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر.

ب- البطالة:

هناك علاقة جد وطيدة بين ظاهرة الفقر والبطالة فالبطالة هي المكون الرئيسي للفقر ، والجزائر كباقي دول العالم الثالث تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة، ولكي يتضح الأمر سوف نحاول مقارنة معدلات البطالة مقارنة بمعدلات الفقر من خلال هذا الجدول الآتي:

الجدول(05) : معدل البطالة في الجزائر مقارنة بمعدل الفقر (2008 – 2013) :[2]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة %	11.8	12.50	10.20	9.90	9.60	9.80
معدل الفقر %	11.1	9.8	6.2	5.55	5.20	5.03

المصدر: سعودي نجوى، دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي: 15 و16 نوفمبر 2011، وبتصرف سنة 2012 – 2013.

1) ***المكان نفسه.***

2) نجوى،سعودي، دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية " الحومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" يومي: 15 و16 نوفمبر 2011، وبتصرف سنة 2012 – 2013.

الشكل(05): معدل البطالة في الجزائر مقارنة بمعدل الفقر:[1]

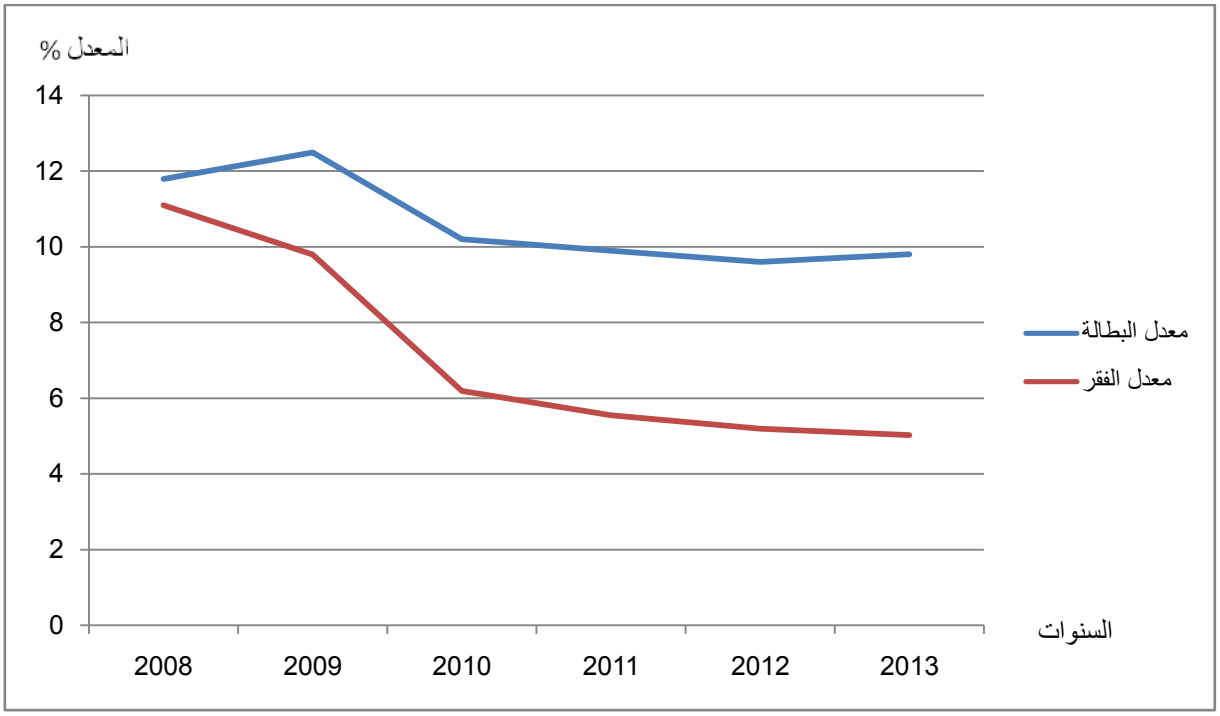

المصدر: تم إعتماده على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل أن معدلي البطالة والفقر حققا إنخفاضاً طفيفاً بين الفترة الممتدة بين 2008 و 2013، أمّا عن الإنخفاض الحاد الذي ظهر في 2010 فهذا ليس سببه تخفيض معدل البطالة وزيادة الناتج، ويعود إلى سياسة رفع الأجور، حيث تحصل أغلب الموظفين على مبالغ مالية متراكمة منذ سنة 2008 وهوما يُعد تخفيضاً غير حقيقياً من خلال زيادة أنفاق الدولة على المرتبات والأجور في القطاع العمومي، حيث الإنخفاض كان شكلي وليس حقيقي وهذا حسب رأينا يعود إلى أن سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد إعتماداً كلياً على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الإقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد، مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع بسياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل وهذه العقود التي أقصاها أربعة سنوات على أكبر تقدير مما يوحي بإنخفاض في نسبة البطالة.

[1] نجوى،سعودي، دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية" العولمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" يومي: 15 و16 نوفمبر 2011، وبتصرف سنة 2012 – 2013.

– عدم وجود آليات التي تخلق جومن التفاهم بين الجامعة وسوق العمل، أي غياب الدراسات حول هذا الموضوع.

– إرتفاع معدل النمو السكاني، تشير الإحصائيات الخاصة بالنمو الديموغرافي في الجزائر إلى أنه إبتداء من 2010 أن نسبة المواليد عرفت إرتفاعاً مميزاً تزمناً مع إرتفاع في معدل الزيجات وكذا إنخفاض طفيف في عدد الوفيات وهوما أدى إلى إرتفاع عدد السكان إلى 37.10 مليون نسمة في 2012 حسب الديوان الوطني للإحصائيات [1]، ويرى المختصون أن تطور هذا النمو الديموغرافي ما هو إلا مؤشراً لإنفجار ديموغرافي سوف يؤدي إلى زيادة معدل البطالة والفقر خاصة في ظل ضعف النمو الإقتصادي والإعتماد على الإقتصاد الريعي (البترول) لذا تبقى البطالة هي الآفة الكبرى التي تحول دون القضاء على الفقر في الجزائر رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة.

الفرع الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر:

تعيش الجزائر العديد من المشاكل على غرار الأمن الغذائي الذي يعتبر من بين المسائل المتشعبة، كونها تواجه تحديات على المستوى الداخلي كالنمو الديموغرافي، شح الموارد، تغيير المناخ هذا من جهة ومن جهة تواجه تحديات على المستوى الخارجي والمتمثل في إرتفاع الأسعار المستمر العالمي للمواد الغذائية، فإذا كان الأمن الغذائي بعدا إقتصاديا بالدرجة الأولى فهولا يقل أهمية على الأبعاد الأخرى كالبعد السياسي والإستراتيجي للدولة، بإعتباره المحور الرئيسي الذي يقلص الهوة بين المجتمع والدولة.[2]

يعتبر المجال الزراعي الركيزة الأساسية لتوفير الأمن الغذائي في جميع بلدان العالم، حيث نجد أن الجزائر أسوء حال من تونس والمغرب في هذا المجال على سبيل المثال، بسبب إهمالها لهذا القطاع على مدار الفترة الزمنية الممتدة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا،

---

1) الديوان الوطني للإحصائيات. متحصل عليه من الرابط:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160419/75131.html بتاريخ 2018/04/19 الساعه23:49.

2) لعجال عدالة ووليد شرارة،"دراسة واقع الامن الغذائي في الجزائر"***رؤى إقتصادية***، ع.07(،ديسمبر 2014)،ص ص 31-42.

والخطر الذي يهدد الجزائر في هذا المجال هوالتبعية الشبه كلية للخارج في مجال الغذاء وخاصة في المنتوجات الواسعة الإستهلاك، حيث تستورد 100% من السكر، 85% من البقول الجافة و 70% من الحبوب، و 90% من اللحوم الحمراء، و 11% من الأسماك، ونكشف هذه الأرقام عن الوضع الكارثي للجزائر في مجال الأمن الغذائي حيث تستورد الجزائر 80.4% من مجموعة الموارد الإستراتيجية الضرورية لضمان أمنها الغذائي وشراء سلمها الإجتماعي، إذ لم يكن للجزائر برنامج سياسي يعطي إهتماما لسياسة الأمن الغذائي، والذي من خلاله تتخلص الدولة من التبعية الأجنبية وتؤلف بين مختلف الفئات والأطياف المجتمع داخل الدولة.(1)

وترجع معظلة الأمن الغذائي في الجزائر إلى عدة أسباب منها:

- الإختلال في التوازن بين السكان والإنتاج.
- التصحر وكثرة الجفاف بالنسبة للطبيعة.
- إزدياد العنصر البشري ونقص الدخول.
- الإهتمام الصوري للزراعة وليس فعلا وهذا ما تترجمه المخططات الفاشلة.
- إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة والإستهلاكية كالخدمات والإدارة بدلا من الزراعة والصناعة.
- الإعتماد على الإقتصاد الريعي بنسبة 96% من الصادرات العامة الذي تتحكم فيه الأسواق العالمية من حيث السعر.
- عدم إستغلال أموال البترولية في العمل الإنتاجي بدلا من الإستيراد.
- دعم الأسعار بدلا من دعم الإنتاج.
- سيطرة الدول المتطورة على الغذاء وإحتكارها على الأسعار والسيطرة على الكم الغذائي حيث تحتكر ½ من فائض الغذاء العالمي، رغم شساعة الأراضي الصالحة للزراعة وخصوبتها في الجزائر.

1) محمد الهادي تقية،"مخبر المجتمع ومشاكل التنمية بالجزائر"، ملتقى بعنوان ***الأمن الغذائي ..أمانة الأجيال*** ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،22- 23 نوفمبر 2014. ص.6.

– الإعتماد على الهيئات والمساعدات التي يقدمها الشمال مما أدى إلى التبعية بدلا من العصرنة والتحديث.[1]

المطلب الثاني: واقع البنى التحتية في الجزائر:

الفرع الأول: واقع السكن في الجزائر:

إن أزمة السكن في الجزائر دفعت بصانعوا السياسة العامة في الدولة بأخذ التدابير اللازمة لحل هذه المعضلة حيث تم إنتهاج سياسة الإنفاق الكبير وذلك على المشاريع الضخمة في الخماسي (2009 – 2014) ببناء مليون وحدة سكنية، وقبله الخماسي (2005 – 2009) بـ: 950 ألف وحدة سكنية، كما تم وضع الخطط للخماسي (2014 – 2019) ببناء 1.6 مليون وحدة سكنية.

إلاّ أن السؤال المطروح هوهل أن كل هذه المخططات والإهتمام البالغ من طرف الحكومة أدلى بثماره لتغطية العجز والطلب المتزايد حول السكن أم أن هذه المخططات لم ترقى إلى حد الآن إلى تلبية حاجات المجتمع. [2]

على الرغم من الأموال الضخمة والميزانية الهائلة لإنعاش قطاع السكن،والتعاقب المستمر حول رئاسة وزارة قطاع السكن، حيث تم تنصيب 35 وزيرا منذ 1977 الى 2018 ،إلا أنه لم تستوفي بالغرض المنشود. [3]

والدليل على وجود أزمة سكن خانقة في الجزائر على الرغم من العدد الهائل لإنجاز وغياب الإستراتيجية الواضحة المؤطرة لهذا القطاع هووجود 1.5 مليون سكن شاغر، حسب تصريح " بوداود " لجريدة الأناضول قادر على إمتصاص الأزمة أوإحتواءها على الأقل. [4]

---

1) ***المكان نفسه.***

2) محمد أبو عبد الله، "أزمة السكن في الجزائر تهدد بإنفجار إجتماعي"، ***العربي الجديد***،ع. 80 (الإثنين 26 أكتوبر 2015).ص.3.

3) ***الموعد***، "تنصيب 35 وزيرا لقطاع السكن بالجزائر من 1977 الى 2018"، ع.06، (الاثنين 12 مارس 2018).ص5.

4) حسان جبريل ، السكن في الجزائر....ازمة تناوب عليها 35 وزيرا، ***إقتصاد الدول العربية***،ع.104(مارس 2014). ص ص 12– 20.

الفرع الثاني: واقع العقار في الجزائر:

يُعتبر توفير العقار محوراً رئيسياً ومحدداً أساسياً لإنجاح عملية الإصلاح الشاملة التي مفادها إنعاش الإقتصاد الوطني والقضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية فيه، وعاملاً مساعداً من جهة أخرى لجلب المستثمرين الأجانب وإستقرارهم إلا أن العديد من العراقيل التي يشتكي منها المستثمرين الأجانب والمحليين التي حالت دون سير إستثماراتهم بسلام.

حيث في الجزائر مازالت عملية منح الأراضي تحكمها ممارسات منها ما هوموضوعي ومنطقي وأخرى تحكمها عدة طرق ملتوية ذاتية كتفشي السمسرة والرشوة والمضاربة بالإضافة إلى نتائج مخططات التسوية السابقة الفاشلة والمتمثلة في العديد من المنشآت الضخمة والمباني غير المستغلة مما أدّى إلى الإستيلاء عليها بمرور الوقت وذلك مردُّه تداخل السياسات وعدم إستقرار القوانين.

والعقارات في الجزائر تصنف إلى عقارات سكنية كالشقق والمنازل، وعقارات تجارية كالمحلات والمراكز التجارية والعقارات الزراعية والفلاحية وعقارات الإدارية العمومية الحكومية بالإضافة إلى العقارات الصناعية، إلا أن مشكلة العقار في الجزائر مازالت معقدة، حيث نجد أكثر من 50% من العقارات الصناعية في وضع غير قانوني، زيادة على إفتقار وجود مخططات مسح الأراضي خاصة على مستوى العاصمة.

وأرجع المختصون في هذا الشأن أن من العراقيل الأساسية لدعم الإستثمار في الجزائر هو مشكلة العقار، خاصة بعد إستقرار الوضع طوى ملف هذا الاخير في الجزائر فهذا دافع مشجع لبقاء المستثمرين مدة زمنية طويلة في بلادنا لو لم تكن مشكل العقار.

أمّا العقار السياحي في الجزائر بأنه يعاني هو الآخر من مشاكل عديدة توجزها فيمايلي:

- تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وإنتشار البناء الفوضاوي.

أمّا العقار الزراعي فهو بدوره لا يخلو من المشاكل التي يعاني منها العقار السياحي والصناعي وهذا راجع إلى المنتجين نفسهم وإقامة مزارعهم على أراضي لا يملكونها مما يعمد إلى عدم إستقرارهم. [1]

الفرع الثالث: واقع الطرق والشبكات في الجزائر:

أ -الطرق:

إن الأوضاع الكارثية لشبكة الطرق في الجزائر والوضعية المهترية لها باتت تحصد الكثير من الأرواح من أبناء الوطن وغيرهم مما دفع بأحد أعضاء مجلس الأمة السيّد: " محمد بوطمية " بطرح عدة أسئلة شفوية للسيّد الوزير الأول " أحمد أويحي " حول ترميم وإعادة تأهيل الطرقات الوطنية بولاية غرداية، فردى السيّد الوزير الأول وقرأه نيابة عنه وزير العلاقات مع البرلمان "الطاهر خاوة"، وقال أنه: "على الرغم من التأثر بالوضع المالي للبلاد وتدهور أسعار البترول على المستوى الدولي إلا أن الجهود المبذولة للدولة لن تتوقف، وهذا لتهيئة وصيانة وإنجاز الطرقات في كامل ربوع الوطن من الشمال إلى الجنوب، كما تتمسك الدولة بإنشاء شبكة طرقات عصرية ومجهزة بأفضل التقنيات الفنية، وتستجيب للديناميكية المتسارعة التي تعرفها حركة التنقل عبر الطرقات الوطنية". [2]

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تغطى الإنجازات التي قامت بها الدولة في مجال الأشغال العمومية الفضائح والتجاوزات الحاصلة في هذا المجال بسبب رداءة نوعية الإنجاز في العديد من المشاريع، حيث نجد طرقاتها اليوم مليئة بالحفر والممهلات غير المدروسة وتآكل" الزفت" على الرغم من المدة الزمنية القصيرة التي لم تمر على إنجازها، وتفيد الأرقام الرسمية أن الطرق الوطنية والولائية والبلدية المشخصة بقرار تمتد على طول يتجاوز 111 ألف كيلومتر وهي شبكة تضاف إليها حوالي 10 آلاف كيلومتر أخرى من الطرق العمرانية

1) حمودة محبوب ،" أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الإستثمار الأجنبي"، ***الباحث***، ع. 05 (2017)، ص ص. 61-68.

2) إيمان ض، "واقع الطرق في الجزائر، ***النهار الوطني***"،ع.12(01فيفري 2017).ص.02.

المتمثلة في الشوارع وأزقة المدن، و 50 بالمائة من هذه الشبكات تقع مسؤولياتها على عاتق الجماعات المحلية. [1]

ويؤكد الخبراء أن المعايير الدولية تشير إلى أن عملية تأهيل أوإعادة تأهيل الطرق تكون في مدة زمنية قدرها 10 سنوات أي يتم القيام بـ: 10% في كل سنة إلى أن تتم 100% في 10 سنوات فعمر الطريق الإفتراضي مقدر بـ: 10 سنوات، إلاّ أن طرقاتنا في الجزائر لم تُكمل حتى سنة في بعض الأحيان وهذا راجع لعدة أسباب:

- **السبب الأول:** أرجع بعض الخبراء في الأشغال العمومية أن كثرة إحتجاجات المواطنين حول تدهور وضعية الطرقات المتهرية أدى إلى تدهور الطرقات نفسها، من خلال غلق الطريق وأعمال الشغب المتكررة وغيرها.

- **السبب الثاني:** والمتمثل في الإسراع في عملية إنجاز مشروعات التعبيد من طرف الجماعات المحلية أثناء الزيارات الرسمية المبرمجة وغير المبرمجة للولايات من طرف المسؤولين السامين ويقومون بنزع حتى الممهلات إلى حين إنقضاء الزيارة ثم يتم إرجاعها بشكل غير صحيح مثل الأول. [2]

أشارت حصيلة للمركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات إلى تسجيل وفاة أكثر من 2800 شخص في أكثر من 19559 حادث مرور خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2017 على مستوى التراب الوطني.

ومن بين الوفيات المسجلة نتيجة حوادث المرور فإن 682 ضحية تزيد أعمارهم عن 50 سنة، فيما تقل أعمار 203متوفي عن 05 سنوات من نفس المصدر، كما تسببت حوادث المرور أيضا في وفاة 57 شخص تتراوح أعمارهم ما بين خمسة إلى تسعة سنوات، فيما تتراوح أعمار 86 شخص متوفي إلى ما بين 10 و14 سنة، ومن بين 19559 حادث مرور وقع ما بين جانفي وسبتمبر من سنة 2017 فإن 4382 حادث مرور تعود أسبابه إلى السرعة الفائقة و 2516 حادث مرور إلى نقص اليقظة، 1282 حادث مرور إلى التجاوز

1) حيدر عاطشي،"فضائح تعبيد الطرقات في الجزائر تعري الانجازات"***قناة الجزائر***: 2009/05/17.
2) ***المكان نفسه.***

الخطير ومن جهة أخرى إلى اللامبالاة للراجلين عند عبورهم الطريق ومن جهة أخرى أشارت حصيلة المركز للوقاية والأمن عبر الطرقات إلى 293 حادث مرور من مجموع الحوادث المسجلة في ذات الفترة إلى الوضعية المزرية والمتدهورة إلى حالة الطرقات، وغياب لوحات إشارة المرور وغياب الإنارة العمومية في الطريق. [1]

من خلال كل هذه الإحصائيات ورغم تهور السائقين إلا أن الطرقات تعتبر من بين أهم الأسباب في حوادث المرور عبر الوطن من حيث عدم إزدواجية الطريق التي تستوجب إزدواجية أحياناً ومن حيث طرق الإنجاز وعدم إحترام المقاييس المتعارف عليها تقنيا ومن حيث الإتساع والضيق ومن حيث وضع الممهلات من عدمها ومن حيث إستعمال لوحات الإشارة المناسبة في المكان المناسب ومن حيث صيانة الطرقات في حال تهريها ومن حيث الإنارة العمومية، كل هذه الأسباب تكون عاملاً أساسياً في التسبب لحوادث المرور، زيادة على طبيعة الصفقات العمومية في مجال الأشغال العمومية التي تكون عملية إرساء الصفقة فيها بطرق إحتيالية على القانون مما يتسبب في إسناد المشروع إلى مؤسسة إنجاز غير كفؤة وغير قادرة من حيث التمويل والإنجاز. [2]

ب -الشبكات:

يعد قطاع النقل بالسكة الحديدية على رأس القطاعات التي تدعم الهيكل الإقتصادي للدولة، ويمثل أحد الركائز الأساسية للإقتصاد الوطني، وتعد شبكة النقل بالسكة الحديدية مكملة وداعمة لشبكة النقل الطرقي في الجزائر بما توفره من نقل للمسافرين والبضائع، إلا أن هذه الشبكة لم ترتقي إلى المستوى المطلوب حيث تعتبر قليلة الإستخدام في الجزائر مقارنة ببقية بلدان العالم.

تعاني شبكة النقل بالسكة الحديدية في الجزائر بالعديد من المشكلات والصعوبات والتي نوجزها فيما يلي:

---

1) ***المكان نفسه.***

2) ***الخبر***،" حصيلة ثقيلة لحوادث المرور 2017"،ع.76(01 نوفمبر 2017)،ص.03.

– تدهور نوعية الخدمات المقدمة في نقل المسافرين وشهدت عدم توفر شروط النظافة والراحة والسرعة والأمان.

– قدم بعض خطوط السكة الحديدية التي يعود إنجازها إلى سنة 1962.

– صعوبة التموين بقطع الغيار ومختلف مواد السكك الحديدية

– عجز في المستخدمين المؤهلين وعدم جود تكوين في هذا الإطار.

– نقص في الموارد الموجهة لصيانة الشبكة وكذلك زيادة إعباء النتائج خاصة متطلبات مستوى الصيانة للخطوط المجهزة بمسالك طويلة ملحمة.

– أعمال التخريب والشغب التي تسببت في إحداث إضطرابات كبيرة في برنامج الصيانة بالإضافة إلى الحراسة غير الجيدة.

– عدم الوفرة في كل الأوقات وإستعمال أوقات غير ملائمة للنقل. [1]

بهذا الواقع التي يعيشه قطاع النقل بالسكة الحديدية والمشاكل التي يعاني منها جعل الشركة الوطنية للسكك الحديدية غير قادرة على تلبية الطلب وعدد المستعملين وحجم البضاعة المنقولة بواسطتها في إنخفاض مستمر سنة بعد سنة والإعتماد على النقل الطرقي بشكل كبير. [2]

المطلب الثالث: واقع المؤشرات المعيشية في الجزائر:

الفرع الأول: واقع الكهرباء في الجزائر:

يمتلك واقع الكهرباء في الجزائر عدة مؤشرات تعكس المستوى المعيشي للأفراد والتي يمكن إيضاحه من خلال إبراز عمل قطاع الكهرباء والمتمثل فيما يلي:

– إنتاج الكهرباء: حيث بلغ إنتاج الكهرباء سنة 2010 حوالي 171 45 GWT حيث بلغت نسبة الزيادة بـ: 5.6% مقارنة بسنة 2009.

---

1) بن شريف حورية، "النقل والامداد"***محاضرات سنة ثانية ماستر: تخصص إقتصاد النقل و الإمداد*** ، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2011.

2) ***المكان نفسه.***

– مبيعات الكهرباء (الطلب الكلي): قدر بـ: 803 35 GWT بزيادة قدرها 5.9% مقارنة بنسبة 2009.

– عدد زبائن الكهرباء: قُدر عدد المشتركين (التوتر العالي – المنخفض – المتوسط) مشتركة بنسبة زيادة قدرت بـ: 4.3% مقارنة بسنة 2009. [1]

شهدت أغلبية مؤشرات مجمع سونلغاز لسنة 2012 إرتفاعاً وهذا ما عكسته الأرقام السنوية التالية:

– سعة القدرة المركبة: مجموع القدرة المركبة من مرافق توليد الكهرباء هو: 977.4 12 mw لعام 2012 مقابل 391.8 11 mw في عام 2011 أي بمعدل 13.9%.

– حجم الإنتاج: بلغ الإنتاج 086.4 54 GWT سنة 2012 بينما بلغ في سنة 2011 حوالي: 871.3 45 GWT أي بزيادة قدرها 10.7%.

– حجم الإستهلاك: بلغ الإستهلاك الإجمالي لجميع التوترات (العالي – المتوسط – المنخفض) سنة 2012م حوالي 150.1 43 بينما وصل في سنة 2011م 899.6 38 أي بزيادة قدرها 10.9%.

– عدد المشتركين: وصل عدد المشتركين لجميع التوترات خلال سنة 2012 بـ: 843 428 7 حيث سجل إنضمام 377 326 مشترك جديد زيادة على مشتركي سنة 2011، وتتوزع هذه الزيادة كالتالي 3.9% بالنسبة لمشتركي التوتر المتوسط، 4.6% بالنسبة لمشتركي التوتر المنخفض، أمّا بالنسبة للتوتر العالي كسب مشترك جديد.

– طول شبكة النقل: وصل طول شبكة النقل إلى 473 293 km سنة 2012، أمّا بالنسبة لمؤشرات سنة 2014 فقد لاحظت قفزة نوعية.

– حجم الإنتاج: بلغ الإنتاج 579 60 GWH سنة 2014 بينما بلغ سنة 2013 إلى 163 56 GWH .

3) ***Groupe sonalgaze, activité et comptes de gestion. Consolidés 2010- direction exécutive Rapport d des finances et la comptabilité group .***

– حجم الإستهلاك: بلغ الإستهلاك الإجمالي لجميع التوترات (العالي – المتوسط – المنخفض) سنة 2014 حوالي 426 51 GWH.

وصل عدد مشتركي الكهرباء لجميع التوترات خلال سنة 2014 إلى 341 092 8 زبون، بينما كان 835 699 7 مشترك سنة 2013.

– طول شبكة النقل: وصل طول شبكة النقل إلى 097 317 km سنة 2014. [1]

من خلال هذه المؤشرات تلاحظ أن واقع الكهرباء في الجزائر يتماشى مع تنامي عدد السكان، حيث أن الجزائر تتزايد نسبة الإنتاج كلما زاد حجم الإستهلاك، إلا أنه رغم السعة الهائلة لهذا العنصر الحيوي إلا أنه ما زال لم يرتقي لمستوى تطلعات الشعب، حيث نجد في الجزائر هناك العديد من القرى والأحياء مازالت تعيش على وطأت الظلام الدامس ومصارعة درجات الحرارة المرتفعة خاصة في مناطق الجنوب والجنوب الكبير، وهلاك العديد من المزارع بسبب إفتقار الكهرباء لتوفير المياه لها. [2]

الفرع الثاني: واقع قنوات الصرف الصحي والماء في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من نقص في المياه بحكم موقعها في الشمال الإفريقي وهي أيضا من المناطق الأكثر عرضة للجفاف ونقص تساقط الأمطار زيادة على عدم وجود أنهار دائمة الجريان مثل بقية مناطق المغرب العربي.

حيث إزدادت مشكلة ندرة المياه بإزدياد الطلب عليها وتضاعف عدد السكان وخاصة في المناطق الحضرية وتطور الحياة فيها وكذا زيادة الطلب على المياه الزراعية.

لقد تبنت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الإجتماعية والإنسانية والثقافية حق الإنسان في الصحة وإضافتها للميثاق وتم الإعلان صراحة في القرار 64/292 التي أعلنت فيه حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي في الدورة الرابعة والستون

---

1) ***bulletin d information édités par le direction de la communication et l image – sonelgaze- avril 2013.p.03.***

2) كلثوم جوهنة ومحمد بن عزه ،" واقع قطاع الكهرباء في الجزائر– دراسة حالة –، مجمع سونلغاز"، ***لجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية،*** ع.06(2015).ص ص 11–18.

2010/07/28 وعلى هذا الأساس عدلت العديد من الدول دساتيرها وبدأت في وضع سياسات جديدة حول هذا الموضوع. (1)

تصنف الجزائر من الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الموارد المائية، حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة الذي حدده البنك العالمي بـ: 1000م^3 فرد/سنة والذي كان يقدر بـ: 1500م^3 فرد/سنة، سنة 1962 وتراجع إلى أن أصبح 500م^3 فرد/سنة، سنة 1999، كما أن الجزائر نظرا لمساحتها الكبيرة نجد المياه تنحصر في جزء من المنحدر الشمالي لسلسلة الجبلية الأطلسية حيث تقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م^3، حيث 75% منها قابلة للتجديد وتشمل الموارد المائية غير المتجددة. (2)

أمّا موضوع الصرف الصحي في الجزائر بأنه يوجد به 140 محطة معالجة بـ: 44 ولاية يُسيّرها الديوان الوطني للتطهير **ONA***.

الجميع يعرف الوضع الكارثي الذي يعيشه الجزائري من إنتشار لبرك مياه الصرف الصحي التي شوهت صورة الأحياء والمجمعات السكنية وأماكن لعب الأطفال والتي تعتبر المصدر الرئيسي لإنتشار الأوبئة والأمراض والتي لم يسلم منها حتى البر والبحر والأودية من خلال التفريع المستمر والمعبئ بالميكروبات والبكتيريا. (3)

الفرع الثالث: واقع شبكات الغاز الطبيعي:

يُعد إستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر من المسائل التي تعكس الواقع المعيشي للأفراد في الجزائر تضاعف حجم الإستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي خلال العشرية الفارطة،

1) الأمم المتحدة الجمعية العامة، ***إعلان حق الإنسان في الحصول على المياه و الصرف الصحي*** ، الدورة 64 بعد 48 القرار 64/292 ، ،26 جويلية 2010.ص.

2) نور الدين حاروش ،" إستراتيجيةإدارة المياه في الجزائر" ***دفاتر السياسة والقانون*** ، ع.7،(جوان2012.)، ص،ص1-72.

3) سعاد بعيوش ، "الصرف الصحي من خطر على البيئة إلى مصدر غير تقليدي"، ،***الشعب***،ع 13(13 أوت 2017)،ص.02.

ONA*: الديوان الوطني للتطهير.

كما أنه من المرجع أن يستمر على هذه الوتيرة مستقبلا ، ونحاول أن نوضح واقع الإستهلاك المحلي للغاز في الجزائر من خلال هذا الجدول والتمثيل البياني التالي:

الجدول(06) : تطور الإستهلاك المحلي للغاز في الجزائر (2008 – 2014):[1] **الوحدة:** مليار م^3

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الإستهلاك	18	20	23	27	28.5	30	32

الشكل(06): تطور الإستهلاك المحلي للغاز في الجزائر (2008 – 2014):[2]

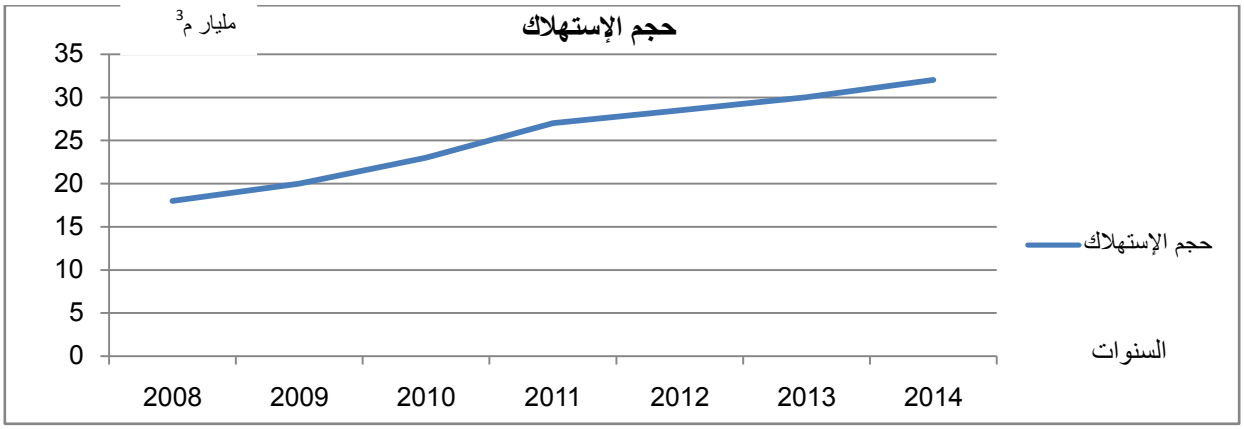

يلاحظ من خلال هذه البيانات أن حجم الإستهلاك المحلي للغاز في إرتفاع مستمر، حيث صرّح المدير التنفيذي لشركة النفط والغاز الجزائرية " سونطراك " بأن الإستهلاك المحلي للغاز سيصل إلى[(3)] ، ليقفز مستقبلاً إلى 50 مليار م^3 بحلول سنة 2025 ولو أن جزء من

[1] صندوق النقد الدولي، "إصلاح دعم الطاقة ..الدروس المستفادة والانعكاسات"،جانفي 2013.
متحصل عليه من الموقع الالكتروني
http//www.inf. org/extrémal/ arabic/ np/pp.2013/01/2813a.pdf. بتاريخ2018/03/25 الساعة 15.30

2) من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول ،صندوق النقد الدولي، "إصلاح دعم الطاقة ..الدروس المستفادة والانعكاسات"،جانفي 2013.
متحصل عليه من الموقع الالكتروني
http//www.inf. org/extrémal/ arabic/ np/pp.2013/01/2813a.pdf. بتاريخ2018/02/25 الساعة 11.30

3) CNBC عربية، الجزائر ستواصل حفر النفط الصخري ولن تتوقف، 08 فيفري 2015.

هذه الزيادة في الإستهلاك قد يعزى إلى كون الغاز الطبيعي يشكل 38 بالمائة من مصادر توليد الطاقة في الجزائر. [1]

يضاف إلى ذلك الإستغلال التبذيري والهدر المتنامي لهذه المادة ولا سيما في ظل إنخفاض أسعارها نتيجة دعم الدولة لها، فأسعار المنتجات النفطية المحلية (الديزل – غازلين – الغاز البترولي المال) وكذا أسعار الغاز الطبيعي منخفضة جداً في الجزائر مقارنة بدول المنطقة والعالم حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد ليبيا، كما أن أسعار التجزئة لم تتغير منذ سنة 2005، وهي تحت مستوى التكاليف التشغيلية وقد بلغت تكلفة دعم المحروقات عام 2012 في الجزائر ما مقداره 22.2 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 10.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي حسب صندوق النقد الدولي. [2]

متحصل عليه من الموقع ***http//www.enbca arabica .com./§p=20335.*** بتاريخ2018/03/25 الساعة 15.55

1) ***Century analysais briefe Alegria .p.03*** بتاريخ2018/03/15 الساعة 15.30

2) صندوق النقد الدولي، "إصلاح دعم الطاقة ..الدروس المستفادة والانعكاسات"،جانفي 2013.

متحصل عليه من الموقع الالكتروني

http//www.inf. org/extrémal/ arabic/ np/pp.2013/01/2813a.pdf. بتاريخ2018/03/25 الساعة 15.30

المبحث الثالث : واقع المستوى الصحي والتعليمي في الجزائر:

يعتبر المستوى الصحي والتعليمي في الجزائر مؤشران يمكن من خلالهما قياس المستوى المعيشي للأفرد، وكذا العدالة الاجتماعية من حيث تطبيق المساواة وتوزيع الخدمات والمنافع بشكل متساوي بين جميع الافراد والفئات.

المطلب الأول : المؤشرات الصحية في الجزائر:

الفرع الأول: مؤشر الإنفاق الحكومي على الصحة:

قبل الحديث عن الإنفاق الحكومي على الصحة في الجزائر يجب أن نتحدث عن الوضع الصحي أولاً:

يعد قطاع الصحة في الجزائر من أهم القطاعات الحساسة والتي لها إرتباط مباشر مع كل شرائح وطبقات المجتمع وأطيافه، لذا نجد صانعوا السياسة العامة في الدولة تولى إهتماماً بالغاً لهذا القطاع سواءاً في الهياكل أو الوظائف أو الإنفاق بصفة عامة، إلا على الرغم من كل هذا الإهتمام إلا أن الأوضاع الصحية في الجزائر مازالت متأخرة جداً مقارنة ببعض البلدان التي لها نفس المستوى المعيشي أو أقل من الجزائر، حيث ترصد مجموعة من الإختلالات الموجودة وتحاول تقسيمها إلى ثلاث أقسام:

1- إختلالات على مستوى التنظيم: نعلم أن المؤسسة في مضمونها نقوم بأعمال ذات طابع خدمي يكون تسييرها عادة خاضعة للإدارة المركزية فالعلامات الهيكلية موجودة وواضحة إلا أن العلاقات الوظيفية غير محددة بوضوح، لذا نجد التداخل واضح جدا في الإختصاصات مما يعيق عمل هذه الأخيرة ومن ثم تجسيد عن الأهداف المخطط لها وبالتالي تقدم خدمات في مستوى متدني ولا يرقى لتطلعات المواطنين. [1]

2- إختلالات متعلقة بالتسيير المالي: لا تعاني المنظومة الصحية من الموارد المالية بقدر ما هي تعاني من سوء تسيير هذه الموارد والميزانية المخصصة لها وترتيبها حسب الأولويات، غياب التحكم في النفقات وعدم دقة المعطيات المتعلقة بضبط إحتياجات

1) عمر خروبي بزارة، ""إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1990-2009،دراسة تحليلية،" ***رسالة ماجستير غير منشورة***(جامعة الجزائر 3، 2013-2014).

المصالح ومختلف الأنشطة الصحية مما يصعب عملية الرقابة على متابعة مخزون المستشفى وتكون النتائج تقريبية فقط. [1]

3- إختلالات متعلقة بوسائل التسيير: أهم خلل في المنظومة الصحية هو سوء التسيير، وهذا راجع إلى غياب أو نقص في العمل الإعلامي المتعلق بالبرامج الصحية وعمل المستشفى وعدم تناول المعلومات الدقيقة حول مختلف العمليات الصحية وهذا راجع إلى عدم تناول الملفات والتقارير الطبية وعدم مراجعة السجلات وإقتراحات المواطنين زيادة على غياب التكوين للمواطنين في ترتيب وأولوية الأمراض. [2]

أمّا عن الإنفاق الحكومي، فإننا نرى أرقاماً مخيفة عن واقع الصحة في الجزائر والتي هي تسيير إلى الأسوء فقد نرى المواطن هو من يدفع ثمن تدني هذه الخدمات ويضيع حقه في العلاج، حيث كشفت آخر الإحصائيات (حسب منظمة الصحة العالمية) فيما يخص ترتيب الدول العربية فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي للشخص الواحد عام 2012 مثلاً عن تذبيل النظام الصحي المعتمد في الجزائر، حيث أكدت الإحصائيات أن الجزائر تنفق 234.4 دولار للفرد/ السنة عام 2012 أي 04 أضعاف ما تنفقه المغرب على قطاع الرعدية الصحية الجيدة المقدر بـ: (63.7 دولار/للفرد سنة 2012) وضعف ما تنفقه تونس والمقدر بـ: (175.3 دولار/للفرد سنة 2012) والتي جاءت الأولى في تقديم خدمات رعاية صحية جيدة مقارنة بالميزانية الضخمة التي تنفقها الجزائر لنفس المهمة حسب أرقام مراكز الدراسات والإحصاء فالسياسة الصحية من حيث الخطط والأهداف المسطرة في الجزائر في قمة الهرم أما في الواقع المعيشي عكس ذلك تماما فكل الأمراض في تزايد مستمر. [3]

ولهذا الأمر تم رصد مجموعة من الإحصائيات التي توضع مدى إنفاق الحكومة وتقسيمات الميزانية المخصصة لقطاع الصحة عبر عدة سنوات والتي هي موضحة في الجدول التالي:

---

1) رمضان قندلي، "الحق في الصحة في القانون الجزائري" –دراسة تحليلية مقارنة– ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.06. (2012)،ص ص 30– 42 .

2) اسماء دريسي،"تطور الانفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في اطار اصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة 2004–2013"، ***الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية***،ع.06 (2015).ص ص 135– 154.

3) ***المكان نفسه.***

الجدول (07): ميزانيتي التسيير والتجهيز الخاصة بقطاع الصحة بالجزائر:(الوحدة : مليون دج)[1]

السنوات	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز	المجموع	ميزانية التسيير %	ميزانية التجهيز%
2008	143 966.6	36 990	600 180.95	% 79.56	% 20.44
2009	178 322.8	49 327	222 649.80	% 80.09	% 19.91
2010	195 011.8	520 399	715 410.80	% 27.26	% 72.74
2011	227 859.5	412 463	640 322.50	% 35.59	% 64.41
2012	404 945.3	444 300	849 245.30	% 47.68	% 52.32
2013	306 925	63 250	175 637	% 81.59	% 16.81
2014	–	–	–	–	–
2015	–	–	–	–	–
2016	–	–	–	–	–
2017	–	–	–	–	–

[1] إدريسي ،***مرجع نفسه***،ص.149.

الشكل (07): ميزانيتي التسيير والتجهيز الخاصة بقطاع الصحة بالجزائر:[1]

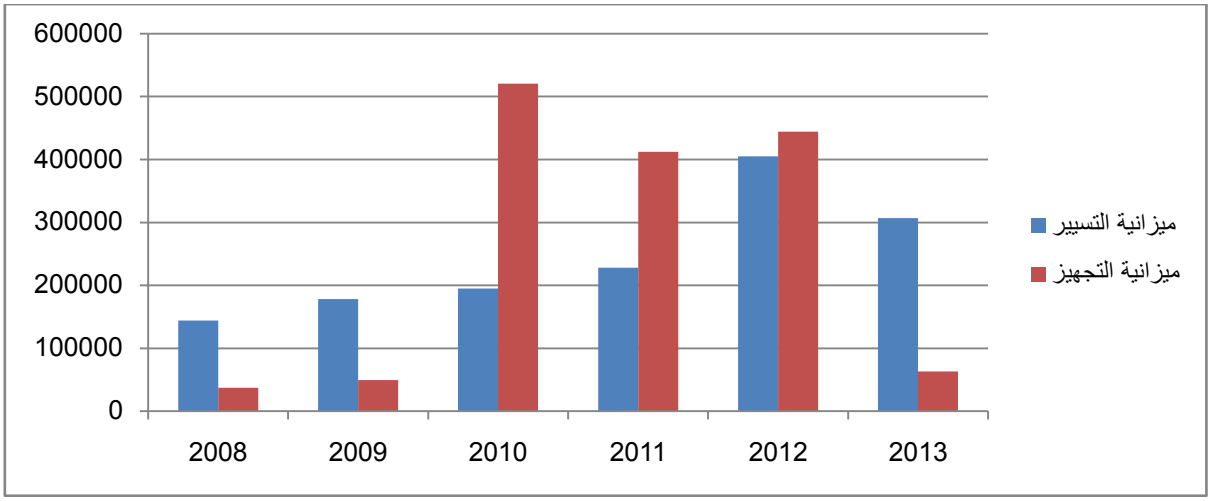

يلاحظ من خلال الجدول أن كل من الميزانيتين أي ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في إرتفاع مستمر وهذا راجع إلى الإهتمام البالغ من طرف صانعوا السياسة العامة حول الإصلاحات المتتالية لإنعاش قطاع الصحة وتحسين الخدمات الصحية، إلاّ أن هذه الإعتمادات المالية تعتبر ضئيلة جدا مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، ففي سنة 2008 بلغت ميزانية التسيير أكثر من 140 ألف مليون دينار جزائري، وفي سنة 2007 بلغت أكثر من 90 ألف مليون دينار جزائري أي زيادة تفوق 50% وهذا راجع إلى جملة الإصلاحات المقدمة لإنعاش الإقتصاد زيادة على الإصلاحات المتمثلة في إنعاش قطاع الوظيفة العمومية ورفع الأدنى للمضمون وزيادة الأجور لمختلف القطاعات حيث كانت الزيادة المعتبرة لموظفي القطاع الصحي والأطباء مما رفع ميزانية التسيير لذلك العام، ونلاحظ أيضا بلغت ذروتها سنة 2012 بقيمة أكثر من 400 ألف مليون دينار ونفسر ذلك بزيادة بعض المنح لموظفي قطاع الصحة مثل منحة العدوى على سبيل المثال، وأيضا زيادة إهتمام الحكومة بالجانب الإجتماعي والمتمثل في الرعاية الصحية وغيرها من المجالات الإجتماعية الأخرى الناتج عن موجة الحراك العربي الذي مس معظم الدول العربية. [2]

أمّا مقارنة الميزانية الخاصة لقطاع الصحة في الجزائر بالميزانية العامة للدولة والتي هي موضحة في الشكل التالي:

---

1) من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول، إدريسي ، ***مرجع نفسه*** ،ص.150.

2) إدريسي، ***مرجع نفسه***،ص.150.

الجدول (08): الميزانية العامة للصحة بالنسبة لميزانية الدولة:(الوحدة : مليون دج)[1]

السنوات	الميزانية العامة للقطاع	الميزانية العامة للدولة	النسبة %
2008	618 095	4 188 400	% 11
2009	222 649.80	4 199 700	% 5
2010	715 410.8	4 737 844	% 15
2011	640 332.5	6 019 360	% 11
2012	849 245.3	6 437 616	% 13
2013	376 175	6 879 816.7	% 5
2014	–	–	–
2015	–	–	–
2016	–	–	–
2017	–	–	–

المصدر: إحصائيات وزارة المالية.

الشكل (08): التمثيل البياني للميزانية العامة للصحة بالنسبة للميزانية العامة للدولة:

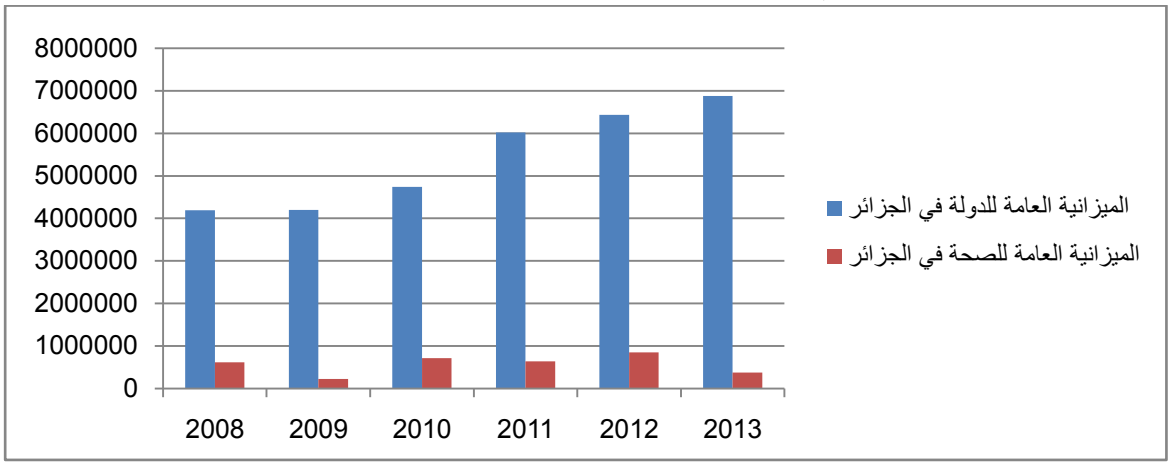

يلاحظ من خلال الجدول أن الإعتمادات المخصصة لقطاع الصحة مقارنة بالإعتمادات العامة للدولة تعتبر ضعيفة جداً ولا تعكس مدى إهتمام الحكومة المسطر في بنود

[1] إدريسي ، ***مرجع نفسه***،ص.151.

الإصلاحات، على الرغم من إرتفاعها خلال الفترة ما بين (2010 – 2012) إلا أنها لم تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة في المجال الصحي ومردّ ذلك إلى أسباب منها: سوء التسيير، وتفشي الفساد والمحسوبية على مستوى هذا المرفق الهام جدا، كما لا يخفى علينا جميعا كم كمية الأدوية التي يتم أخذها من المستشفيات من قبل الممرضين لعائلاتهم زيادة على المراوغة المتزايدة على المواطن لعدم تطبيبه بحجة عدم وجود ضمادات أو أدوية أو عدم توفير أجهزة الكشف (سكانير) في العديد من المستشفيات في الوطن ناهيك عن المعاملة السيئة من قبل الممرضين أو الأطباء غالباً، هذا من جهة ومن جهة أخرى نفسر إرتفاع الميزانية في هذه المرحلة (2010 – 2012) هو برنامج التنمية الخماسي الذي نجم عن إستفادة القطاع من غلاف مالي قدر بـ: 619 مليار دينار جزائري خصصت لإنجاز 172 مستشفى و 377 عيادة متعددة الخدمات و 100 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي و 70 مؤسسة متخصصة لفائدة ذوي الإحتياجات الخاصة، حيث نلاحظ بأن هذا المبلغ كله خصص للمنشأة الصحية والهياكل أي بمعنى " هياكل دون محتوى " لم نلمس تطور في الأداء الصحي أو صرف أموال لتكوين الأطباء في خارج أرض الوطن وإن كان فلا يكون متابع بتقارير حقيقية تعكس وجود إرادة سياسية هدفها تحسين الرعاية الصحية، حيث يرى إنهيار شبه كلي على أرض الواقع للصحة في الجزائر وهذا راجع إلى نتيجة مهمة جدا وهي أن الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر غير فعال ولم يجسد أي تحسين في الخدمات الصحية المقدمة للمواطن بسبب سوء التسيير وتبديد الأموال، أمّا تراجع نسبة مبلغ سنة 2013 فهذا راجع إلى نقص بناء المنشآت والهياكل التي تم إنجازها في الفترة السابقة.

الفرع الثاني: أمراض سوء التغذية ونقص المناعة في الجزائر

أ- أمراض سوء التغذية في الجزائر:

تعاني الجزائر كباقي الدول المتخلفة في العالم من أمراض سوء التغذية الذي يهدد أطفالها بالدرجة الأولى حيث أخص الإتحاد الوطني لجمعيات أولياء التلاميذ في الجزائر أن هناك أزيد من 800 ألف تلميذ يعانون من سوء التغذية على المستوى الوطني أي بنسبة 10% من مجموع التلاميذ في الوطن، يعتبر هذا الرقم مخيف جدا وكبير وهذا راجع إلى الإهمال وعدم تغذية التلميذ تغذية صحية سواء في المنازل أو في المطاعم المدرسية التي لا تولي أهمية لصحة التلميذ، والسبب الآخر يعود إلى عدم المتابعة الدورية والمرافقة الصحية

لأبنائنا ومعرفة الوضع الصحي للتلميذ الذي يعتبر المورد البشري الثمين الذي تعوّل عليه الحكومة في المستقبل، حيث نجد غياب التأطير الطبي في معظم المدراس، وإن وجد لا يكون بالصورة المطلوبة أي النقص الفادح في الأدوية والأجهزة الكاشفة وغياب الطاقم الطبي في معظم الأوقات.[1]

لذا أكد رئيس الإتحاد الوطني لجمعيات أولياء التلاميذ " أحمد خالد " ودعا وزارة التربية الوطنية أن تضع ضمن أولويات أجندتها صحة التلميذ بالدرجة الأولى وذلك من خلال توفير وجبات غذائية صحية جيدة، حيث ألح على ضرورة تقديم وجبة الصباح للتلاميذ خاصة تلاميذ المرحلة الإبتدائية والذين هم في حاجة للتغذية في هذا الوقت لأنها مرحلة النمو التي تستوجب غذاء صحي وكامل وذلك بتقديم كوب من الحليب ومربى وجبن، والتي كانت تقدم للأطفال في السبعينيات ثم تم الإستغناء عنها في الثمانينيات ونرى أن معظم التلاميذ لا يتناولون فطور الصباح في منازلهم لأن أغلبهم معوزين.[2]

كما أكد ذات المسؤول أن تقدم هذه الوجبة بصفة يومية خاصة أولئك التلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن مدارسهم، حيث كشف عن العديد من الأمراض التي تصيب الأطفال سببها سوء التغذية، ومن بينها الإعاقة الذهبية، والجسدية، وفقر الدم، وأضاف ايضا يجب أن لا نتحدث في الوقت الراهن عن ثقل المحفظة المدرسية وحجم البرامج وكثافتها والنقل المدرسي وغيرها بقدر ما يجب أن نتحدث عن صحة التلاميذ والتي تعتبر أهم من الدراسة نفسها، ومن الأسباب الناتجة عن سوء التغذية أيضا هو الوضعية المزرية التي تعاني منها مختلف مطاعم الوطن من حيث النظافة والتطهير والتي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لإنتشار الأمراض في أوساط التلاميذ، وأيضا نقص الكفاءة لدى عمال المطاعم وعدم إحترامهم لمعايير النظافة، وأيضا غياب التفتيش والرقابة لنوعية الأطعمة وجودة الخضروات والفواكه ومدى صلاحية المعلبات بمختلف أنواعها، وأن وجدوا فلا تجد لديهم الكفاءة المطلوبة والتأهيل في مجال التغذية ولا يتمتع بالثقافة الصحية لمعايير التغذية المراد

1) صارة ظويفي ،" 800 ألف تلميذ يعانون سوء التغذية في الجزائر "*الجزائر*،ع.16(2010)،ص.02.
2) ***المكان نفسه.***

إعطاءها للتلاميذ، دائما ما نجد معلم أو أستاذ أو مدير المؤسسة هو من يقوم بالإشراف على المطعم ومراقبة السلع الواردة للمطعم. [1]

رغم الإجتهادات والمبالغ المالية التي تم رصدها في هذا الإطار إلا أن التغذية الصحية مازالت لم ترقى إلى مصاف الدول التي حققت باعاً كبيراً في هذا المجال. [2]

ب- أمراض نقص المناعة في الجزائر:

تسجل الجزائر ما يقارب 800 حالة إصابة جديدة سنويا من مرض داء فقدان المناعة المكتسبة " السيدا " حسب إحصائيات معهد باستور المتابع لهذا المرض على مستوى التراب الوطني حيث أن هذا العدد الحالات فيه بصورة مستقرة لما يقارب بـ: 5 سنوات وفق ما أفاد به منسق برنامج الأمم المتحدة لمكافحة السيّد " عادل زمام " مشيرا إلى أن هذا المرض يمس جميع الفئات العمرية إلا نسبة 75% منه بين 25 – 45 سنة وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها العلاقات الجنسية المحرمة وتناول الحقن غير المعقمة، حيث أن هذه النسبة بالتناصف بين الرجال والنساء. [3]

و أرجع السبب أيضا بانتقال الفيروس عن طريق الأم الحامل للجنين عن طريق الدم، حيث أجمع عديد الأطباء أن الفيروسات كائنات دقيقة جدا لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، والإيدز مرض يسببه نوع من الفيروسات التي تصيب جهاز المناعة في جسم الإنسان فتجعله غير قادر على مقاومة أي نوع من الجراثيم أو الميكروبات التي تهاجمه، فيكون بذلك عرضة للعديد من الأمراض بسبب فقدان هذه المناعة حيث يطلق على الفيروس المسبب له بـ:" فيروس نقص المناعة البشري " يتسبب في تدمير وظائف خلايا الجهاز المناعي لعامله، حيث يبدأ الجهاز بفقدان المناعة بصورة تدريجية إلى أن يصبح الجهاز غير قادرا على مكافحة العدوى وحماية الجسم من الأمراض الواردة إليه، حينها يصبح الإنسان أكثر عرضة

---

1) نفس المرجع السابق.

2) الاتحاد الوطني لجمعيات اولياء التلاميذ،" أزيد من 800 ألف تلميذ يعانون من سوء التغذية في الجزائر"، 2010/09/27 . متحصل عليه من الموقع الالكتروني ***https://www.djazairess.com/djazairnews/1999***6 بتاريخ 2018/04/01 الساعة 19.55.

3) عمر ع ، عزيز م، منيرة ط ،" 800 إصابة بمرض السيدا في الجزائر سنويا"، يومية المحور ، 30نوفمبر 2015. متحصل عليه من الموقع الالكتروني: ***elmihwar.com/ar/index.php/تحقيقات/42135/html.*** بتاريخ 2018/04/01 الساعة 20.41.

للإصابة بما يعرف "بالعدوى الانتهازية" وهي مجموعة من الأمراض تستفيد من ضعف مناعة حامل الفيروس، حيث تؤدي الإصابة بفيروس فقدان المناعة أو نقص المناعة البشري للإصابة بمرض الإيدز وهذا في آخر مرحلة من مراحل الإصابة بالفيروس، وليس بالضرورة أن يكون المريض بفيروس نقص المناعة أن يكون مصابا بالإيدز فهذا مرتبط بمرحلة الإكتشاف المبكر للفيروس، فكلما كان الإكتشاف مبكر كلما كان الشخص " متعايشا " مع العالم وليس بالضرورة أن ينعزل في المستشفى. [1]

و أوضح مدير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة فيروس الإيدز بالجزائر السيّد: عادل زمام عن واقع الجزائر مع مرض نقص المناعة، أن هذا المرض جزائري 100% ولا دخل للأفارق في هذا الشأن وأن داء نقص المناعة ليس بمرض مستورد لأن معظم دول العالم تعاني من نفس المعظلة، ويجب أن تبعد أصبع الإتهام على هؤلاء الأفارقة معلقا عن وسائل الإعلام التي لا تبحث في القضايا وتكتفي بإطلاق الأحكام المسبقة،و لكن يجب ضرورة الوقاية والتحسيس بغية الحد من إنتشار المرض، ومن جهة أخرى نفى رئيس جمعية الشاي الأخضر لمكافحة السيدا والمخدرات بولاية تمنراست " محمد قمامة "، أن تكون الحالات المسجلة على مستوى الولاية مصدرها الأفارقة العابرون للحدود الجزائرية فهولاء تميلون ما قيمته 10 % من سكان الولاية، والتي بها 454 حالة إصابة بالإيدز إلى غاية : 2014/09/30. [2]

ظهرت أول حالة لمرض نقص المناعة في الجزائر في سنة 1985 في مستشفى " القطّار " هذا ما أكده أطباء مختصون في الأمراض المعدية خلال اليوم العالمي للأمراض المعدية.

و في هذا الشأن صرح مكتب الأمم المتحدة أن الجزائر بها 600 9 حالة مؤكدة من هذا المرض وبها 800 6 شخص تحت العلاج من بينهم 488 طفل أقل من 15 سنة ويصاب ما يقارب 800 شخص سنويا، حيث أن هذا المرض منتشر بنسبة كبيرة في الجزائر.

---

1) ***المكان نفسه.***

2) وسيلة لعموري،" السيدا في الجزائر من مرض عابر الى مرض مستقر"، ***المرأة الجزائرية***،ع.02،(01 ديسمبر 2014)، ص.01- 12.

الفرع الثالث: مؤشر وفيات الرضع:

أرجع مختصون في أمراض النساء والتوليد وكذا أمراض الأطفال بالجزائر وخاصة بالولايات الشرقية، سبب ارتفاع عدد وفيات الرضع في الجزائر في السنوات الأخيرة إلى مشكل التنظيم والتكوين، وكذا انتقال الموارد البشرية للمؤسسات الاستشفاية الجهوية بعد أخذ خبرة في المجال، إلى العيادات الخاصة، مضيفين بأن عدد الوفيات يتجاوز المعلن عنه، لأن عددا كبيرا من المصالح الاستشفائية لا تقوم بعملية الإحصاء و لا تسجل أسباب الوفيات، مطالبين بالتجنيد الكافي لمستخدمي الصحة من قابلات وأطباء مختصين في أمراض النساء والتوليد وكذا أطباء الأطفال، إلى جانب الحاضنات، للتكفل الأمثل بحديثي الولادة في كل الولايات. [1]

والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر من حيث معدل وفيات الرضع لكل الف رضيع مولود حي.

1) اسماء بوقرون،" وفاة 26 الف رضيع سنويا بالجزائر 80 بالمئة منهم مواليد جدد"، يومية النصر،ع.42(21 ديسمبر 2016)،ص.03.

الجدول (09): الجزائر ترتيب معدل وفيات الرضع (لكل 1000 رضيع مولود حي):[1]

السنـوات	البيانات لكل 1000
2008	25
2009	24
2010	24
2011	23
2012	22
2013	22
2014	22
2015	22
2016	–
2017	–

2) بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ،و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي، البنك الدولي متحصل عليه من الرابط :**https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD** بتاريخ 2018/03/17 14:05

الشكل (09): معدل وفيات الرضع لكل 1000 رضيع في السنة:[1]

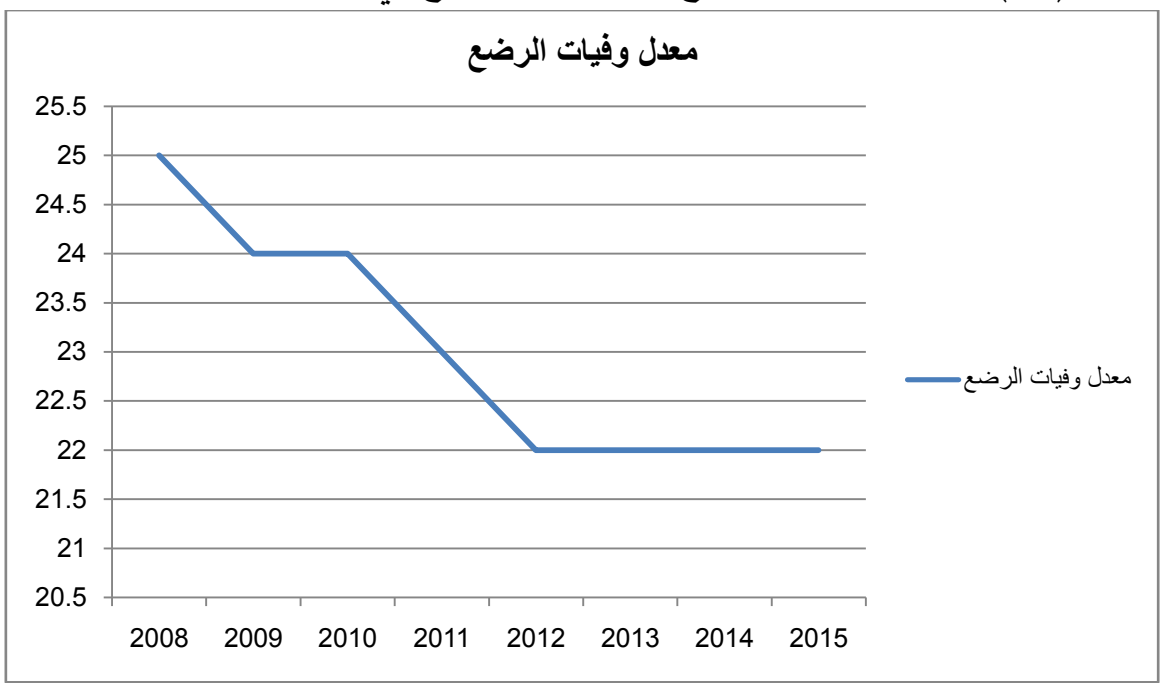

ترتيب الجزائر عالميا في عدد الوفيات للرضع سنوياً هي 78 لسنة 2015.

من خلال الشكل (08) والجدول الموضح لذلك أن الجزائر في تحسن بطئ جدا لعدد الوفيات خلال مختلف السنوات حيث نلاحظ بأن معدل الإنخفاض بـ: 03 أطفال فقط ما بين سنة 2008 وسنة 2015 أي ما يعكس الأوضاع الشبه مستقرة وإنعدام التقدم والتطور رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة حول تحسين أداء عمل الوظائف الصحية، إلا أن مرد ذلك يكمن في عدة نقاط أهمها:

- غياب التسيير الرشيد لنفقات القطاع.
- ضعف الرقابة والمتابعة المستمرة للعمل الصحي.
- إهمال متابعة أسباب الوفاة للرضع خاصة في السنوات الماضية.

[1]) من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ،و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي، البنك الدولي متحصل عليه من الرابط :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD بتاريخ 2018/03/17 14:05

أمّا ترتيب الجزائر برتبة 78 على المستوى العالمي فهذا يعكس تدهور المستوى المعيشي للأفراد بإعتبار المؤشرات الصحية أحد العناصر التي نقيس من خلالها مدى تقدم أو تأخر الأنظمة السياسية إتجاه مجتمعاتها.

المطلب الثاني: واقع التعليم في الجزائر:

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر:

تعد تنمية الموارد البشرية هي مفتاح مسايرة العصر، وهي تؤدي إلى تكوين رأس المال البشري، فالإنفاق على العملية التعليمية يعتبر إستثمارا في الإنسان [1]، ويعتبر الإنفاق الحكومي أهم مصدر لقطاع التعليم بكافة مراحله وذلك لتغطية مختلف التكاليف بهدف النهوض بالقطاع وزيادة فعاليته وإنتاجيته.

و بالتالي سوف نلاحظ من خلال رصدنا إلى المبالغ المالية أو الإعتمادات التي تم إنفاقها من طرف الحكومة على قطاع التعليم، وكذا مقارنة إعتمادات الدولة بالإعتمادات المخصصة للقطاع في الأشكال والجداول التالية، وكذا تصيب كل تلميذ من هذه العملية.

1) أشرف العربي،"تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاءة والعدالة" ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الدولى بعنوان ***تحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، شركاء التنمية*** ، القاهرة ، مصر: فيفري 2010.

الجدول (10): الإنفاق على قطاع التربية الوطنية في الفترة (2008 – 2017):[1]

(الوحدة: دج)

السنـوات	الإعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم
2008	280 543 953 000
2009	374 276 936 000
2010	390 566 167 000
2011	569 317 354 000
2012	544 383 508 000
2013	628 664 041 000
2014	696 810 413 000
2015	746 643 907 000
2016	764 052 396 000
2017	746 261 385 000

الشكل (10): الإنفاق الحكومي على قطاع التربية الوطنية في الفترة (2008 – 2017): [2]

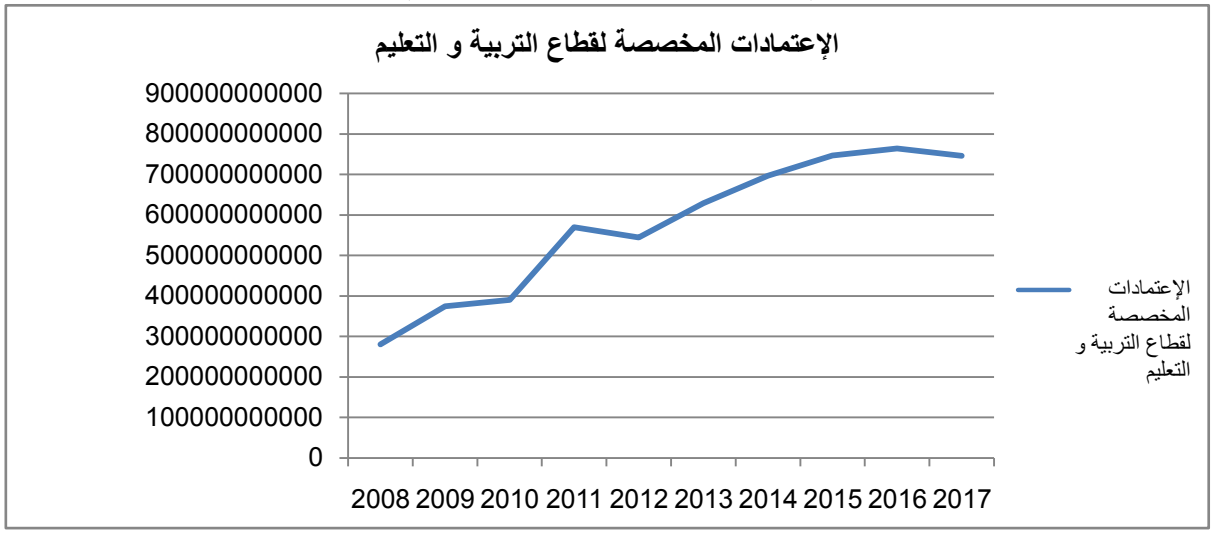

[1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الجريدة الرسمية*** ، قوانين المالية 2008-2017.

[2])من إعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الجريدة الرسمية*** ، قوانين المالية 2008-2017.

من خلال الجدول والشكل الموضحين أعلاه نلاحظ أن الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع التربية والتعليم في إزدياد مستمر، حيث تعكس هذه الزيادة مدى الإهتمام بقطاع التربية والتعليم من طرف صانعوا السياسة العامة للدولة وهذا راجع إلى إرتفاع نسب المتمدرسين من جهة ومطالب نقابات القطاع من جهة أخرى وإرتفاع الأجور للأساتذة والمعلمين من جهة، ومواكبة للمنظومات العالمية من أجل تطوير وتحسين أداء القطاع.

الجدول (11): الإعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم مقارنة بالميزانية العامة للدولة خلال الفترة: (2008 – 2017):[1]

السنوات	ميزانية تسيير الدولة	الإعتماد المخصص للقطاع	النسبة %
2008	2 017 969 196 000	280 543 953 000	13.90
2009	2 593 741 485 000	374 276 936 000	14.40
2010	2 837 999 823 000	390 566 167 000	13.70
2011	3 434 305 634 000	569 317 554 000	16.57
2012	4 608 250 475 000	544 383 508 000	11.80
2013	4 335 614 484 000	628 664 041 000	14.40
2014	4 714 452 366 000	696 810 413 000	14.70
2015	4 972 300 000 000	746 643 907 000	15.01
2016	4 747 430 000 000	764 052 396 000	16.09
2017	5 635 514 000 000	746 261 385 000	13.24

[1]) المرجع نفسه.

الشكل (11): الإعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم مقارنة بالميزانية العامة للدولة خلال (2008 – 2017):[1]

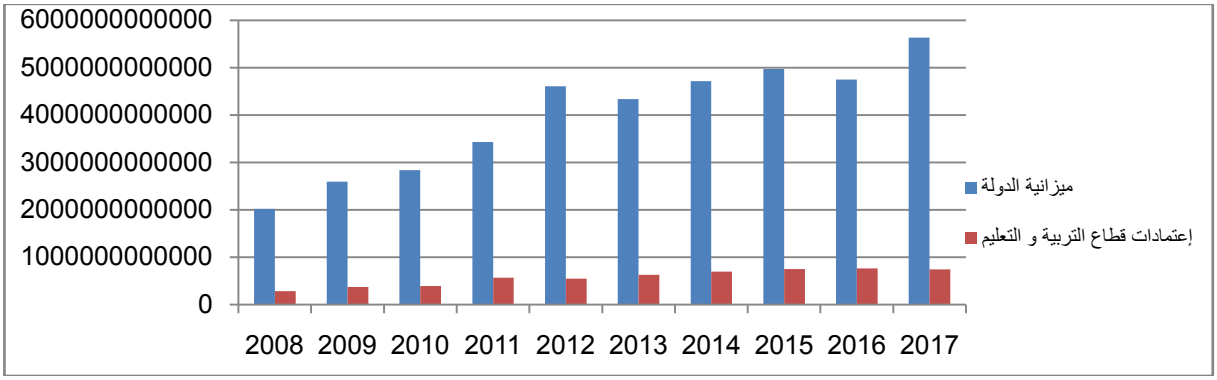

من خلال الجدول الموضح أعلاه فإنه يلاحظ أن النسبة المئوية للإعتمادات المخصصة لصالح قطاع التربية والتعليم مقارنة بالميزانية العامة للدولة فإنها تتراوح ما بين 13.25% و16.09% فهي نسبة معتبرة جدا مقارنة بباقي القطاعات الأخرى الموجودة وإن دل على شيء فإنما يدل على إهتمام الحكومة بهذا القطاع الحساس والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يعول عليها في جميع البلدان بالنهوض بالمستوى التعليمي والثقافي ومن ثم إنعاش الإقتصاد الوطني، إلا أن رغم كل هذه الإعتمادات الهائلة إلا أن جودة ومستوى التعليم جد متدني ولم يرقى إلى المستوى المطلوب وإلى تطلعات أبناء الجزائر مقارنة ببقية بلدان العالم.

[1]) من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول، ***المرجع نفسه.***

الجدول (12): نصيب كل تلميذ من الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم خلال (2008 – 2017):[1]

السنـوات	الإعتمادات المخصصة للقطاع	عدد التلاميذ المسجلين	نصيب كل تلميذ
2008	280 543 953 000	7 602 370	37 394
2009	374 276 936 000	7 380 111	50 714
2010	390 566 167 000	7 531 613	51 856
2011	569 317 554 000	7 525 098	75 655
2012	544 383 508 000	8 239 000	66 129
2013	628 664 041 000	8 292 011	75 815
2014	696 810 413 000	8 470 007	82 268
2015	–	–	–
2016	–	–	–
2017	–	–	–

(من إعداد الباحث بقسمة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم على العدد الإجمالي للتلاميذ المسجلين).

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن ميزانية قطاع التربية والتعليم في تطور مستمر، وكذلك عدد التلاميذ المسجلين ما عدا التراجع الطفيف سنة 2009 ، وهذا ما يوضح إهتمام الحكومة بقطاع التربية والتعليم، أي توفير جميع شروط التمدرس وذلك من خلال نصيب التلميذ من حصة الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع حيث نلاحظ نصيب التلميذ سنة 2014 يقدر بـ: 268 82 دج مقارنة بسنة 2008 الذي يقدر بـ: 394 37 دج، أي إرتفاع ملحوظ في نصيب التلميذ من إجمالي الميزانية، حيث يعتبر هذا مؤشر جيد، لكن في الواقع مع الإرتفاع الفاحش في أسعار الأدوات المدرسية من جهة والتراجع في الدخل للأسر الجزائرية قد أدى إلى أثار سلبية للغاية إلى حد أن بعض الأسر وخاصة في

1) الديوان الوطني للاحصاء، قوانين المالية للسنوات 2017/2008.

الأرياف حسب تحقيق للمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط CENEAP أصبح يفضل عدم تعليم أبناءهم نظر لإرتفاع تكاليف التمدرس والعجز المنجر عن ذلك. [1]

الفرع الثاني: إلتحاق الأطفال بالمدارس والتسرّب المدرسي في الجزائر:

أ -إلتحاق الأطفال بالمدارس في الجزائر:

تعد ظاهرة عدم إلتحاق الأطفال في الجزائر معظلة تؤرق مصير أبناء الوطن وتذهب بمستقبلهم أدراج الرياح، حيث تم رصد في سنة 2017 ما يقارب 500 ألف تلميذ لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة في الأطوار التعليمية الثلاثة، من بينهم الأطفال الغائبين والأطفال المتخلين والأطفال الذين لم يسجلوا أنفسهم في مدارسهم رغم إنطلاق الدروس في مختلف المؤسسات التربية، حيث يصرح العديد من المختصين أن أسباب هذه الظاهرة والتي تتكرر كل سنة، تتعدد بين أسباب إقتصادية وأخرى نفسية وإجتماعية، حيث يوجه السيّد " أحمد خالد " رئيس جمعية أولياء التلاميذ أصبع الإتهام إلى الأولياء بتشجيعهم أبناءهم على ترك مقاعد الدراسة والإلتحاق بميدان العمل، رغم أن الدستور الجزائري كفل حق التعليم مطالبا في السياق ذاته وزيرة التربية الوطنية برفع دعوى قضائية ضد أولياء التلاميذ الذين يمنعون أبناءهم من الإلتحاق بمقاعد الدراسة. [2]

و ثمة أسباب أخرى كالمطرودين بسبب السن القانوني، أو عدم حصولهم على المعدل الكافي، لكن أغلب الحالات التي سجلت تؤكد تخلي التلاميذ عن مقاعدهم وغياب البعض الآخر بدون تبرير السبب. [3]

ب – التسرب المدرسي في الجزائر:

من أهم أسباب ظاهرة التسرب المدرسي حسب المختصين عمالة الأطفال التي كثرت في الآونة الأخيرة، نتيجة توقيف أولياء الأمور أبناءهم من الدراسة لإعالتهم، وخاصة الطبقة المعدومة من المجتمع زيادة إلى عدم توفر وسائل النقل الحديثة في هذه المناطق، هذا الأمر بدفع الأطفال قطع العشرات الكيلومترات أحيانا للإلتحاق بمقاعد الدراسة وإنحراف الأطفال

---

1) حنين بن العارية، عن المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص، ceneap حول التعليم ، ***الإقتصاد وإدارة الأعمال***،ع (جانفي 2017)،ص ص 20-45.

2) سعاد بوربيع ،" 500 ألف تلميذ لم يلتحقو بالمدارس" ***البلاد***، ع.35 (19 سبتمبر 2017)،ص.02 .

3) ***المكان نفسه.***

في المدرسة عن مخالطتهم أصدقاء منحرفين، وغياب الرقابة والتوعية التربوية والمتابعة النفسية والرعاية الصحية والمادية والمعنوية، لهذه الفئات الهشة. [1]

و من جهة أخرى فشل المنظومة التربوية في معالجة المشاكل التي تعصف بها منذ الإستقلال والتي جعلتها تفقد بوصلة قيادة العملية التعليمية برمتها، كل هذه الأسباب وغياب رؤية وتخطيط طويل الأمد لحلها جعلتها تتراكم لتولد مجموعة من الإنحرافات والآفات الإجتماعية الخطيرة ومنها إرتفاع معدلات الجريمة لدى القصر، كالإحصائيات التي قدمتها مصالح الدرك الوطني نشير إلى أنه قد تمت معالجة أزيد من 700 جريمة يوميا بمعدل 207 ألف جريمة في 09 أشهر، تورط فيها نسبة تزيد عن 83% ممن تقل أعمارهم على 18 سنة معظمهم عانوا من مشاكل وتبعات التسرب المدرسي، وتورطوا في جرائم سرق السيارات وجرائم إغتيال ودعارة وتجارة مخدرات. [2]

-الفرع الثالث: نسبة الأمية في الجزائر:

تعتبر الأمية في الجزائر معظلة من المعظلات التي حتمت على صانع السياسة العامة التكفل بها وأخذها بعين الإعتبار.

حيث إنخفضت نسبتها في الجزائر إلى 12.33 بالمائة في نهاية 2017 بعدما كانت في حدود 22.30% سنة 2008، وقد أرجع مدير الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار " كمال خربوش" الفضل في ذلك إلى الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المطبقة بين 2007 و2015 والتي مكنت من محو أمية أزيد من 02 مليون شخص أمي لا يعرف أبجديات القراءة والكتابة والحساب مؤكدا إلى ضرورة الإنتقال إلى إستراتيجية جديدة بين سنتي 2015 و2024 تنفيذا للتوصيات الإقليمية والعالمية. [3]

حيث أضاف " كمال خربوش " أن الجزائر تحمل المرتبة 13 عربياً في محو الأمية وفي الأصل تحمل الرتبة 11 إلاّ أن عدم تحيين المعلومات جعلت تصنيفها لا يتغير.

---

1) أعمير أيسر،"ظاهرة التسرب المدرسي في الجزائر"،***الميادين***، ع.16(29 جانفي 2017) ،ص.03.

2) ***المكان نفسه.***

3) ح.ق،"تراجع نسبة الامية في الجزائر الى 12.38 بالمئة"،***الشروق***،ع.2(07 جانفي 2017).ص .03.

حيث إستهدفت هذه الإستراتيجية الفئة العمرية ما بين 15 و 49 سنة خاصة النساء والفتيات منهم المتواجدين في الأرياف، حيث تم تجنيد أزيد من 12 ألف عون متقاعد مكلفين لمحو الأمية. [1]

و إضافة أيضا أننا ملزمون بتطبيق التوصيات الإقليمية " كالعقد العربي لمحو الأمية " الذي يطالب كل دولة عربية بإقامة إستراتيجية جديدة لمحو الأمية تمتد ما بين 2015 و2024، كما أننا ملزمون بتطبيق التوصيات العالمية " اليونسكو " وبرنامج التنمية المستدامة إلى غاية 2030. [2]

1) ***المكان نفسه.***

2) ***المكان نفسه.***

الفصل الثاني :

مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع وأثرها على العدالة الاجتماعية في الجزائر

تمهيد

تعد سياسات وبرامج التوزيع وإعادة التوزيع التي ينتهجها صناع السياسة العامة في جميع الدول بمثابة صمام الأمان الذي من خلاله يمكن تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي في أوساط المجتمع،

والجزائر بدورها قامت بالعديد من البرامج التنموية الإجتماعية بإعتبارها دولة إجتماعية، حيث أطلقت جملة من السياسات والبرامج التنموية والمتمثلة في البرامج المتعلقة بالمستوى المعيشي وكذا التعليمي والصحي والقيام بتنفيذها عن طريق عدة فواعل سياسية رسمية وغير رسمية.

المبحث الأول: مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر:

قامت الدراسة بإظهار سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر من خلال ثلاث مستويات والمتمثلة في المستوى المعيشي والصحي والتعليمي ، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف البرامج والسياسات التي تنتهجها الدولة ، والمتمثلة فيما يلي :

المطلب الأول: مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على المستوى المعيشي:

إن سياسة النفقات العامة المتمثلة في توزيع وإعادة توزيع الدخل ينبغي أن تحقق هدف واحد أساسي ألاّ وهو تحقيق أقصى منفعة إجتماعية على المستوى المعيشي والتي تمس كامل المجتمع حيث أنه من غير الممكن أن تستخدم الأموال لصالح فئة معنية على حساب فئات أخرى فالهدف هو تحقيق عدالة إجتماعية للكل ومن بين السياسات على المستوى المعيشي سوف نتطرق إلى ما يلي:

-الفرع الأول : سياسات الضمان الاجتماعي :

تشمل سياسات الضمان الاجتماعي على عدة برامج فرعية هدفها الأساسي مساعدة الطبقات والشرائح الفقيرة في المجتمع ومن بين أهم تلك البرامج، برامج مساعدة كبار السن ولبرامج الرعاية الطبية، وبرامج إعانة البطالة. [1]

يعتبر الإنفاق الحكومي على برامج الضمان الإجتماعي من أهم الإعانات لمساعدة الفقراء مع أنه مفيد في منع الفقر والتخفيف منه بالإضافة إلى تأمين كبار السن والرعاية الصحية. [2]

إن المبالغ التي تدفعها الدولة إلى الضمان الإجتماعي هي أقساط سبق وأن إستقطعت من الأشخاص الذين هم مستفيدون من هذا النوع من الإنفاق، حيث تعتبر هذه الأموال ما

1) كمال بكري وآخرون، ***مبادئ الاقتصاد الكلي*** (مصر: الدار الجامعية، 2003)، ص.313.

2) طلعت الدمرادش، ***الاقتصاد الاجتماعي***، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط.3، 2011)، ص .245.

هي إلاّ حقوق سبق وأن سددها هؤلاء المستفيدين بغض النظر عن أغنياء كانوا أو فقراء كالمعاشات مثلا. [1]

يكتسي الضمان الاجتماعي اليوم أهمية بالغة في الجزائر في حماية العمال وعائلاتهم نظراً لإنعكاسات الإيجابية على توزيع الدخل الوطني حيث يمثل الضمان الإجتماعي في الجزائر المحيط المباشر للعمال وعائلتهم وفي هذا الإطار عرفت منظومة الضمان الإجتماعي بالجزائر منذ نشأتها

وحتى اليوم تطوراً مكثفاً ومتواصلاً حيث تم تسجيل تحسن كبير فيما يخص تعميم الحماية الإجتماعية من خلال توسيع مجالها ونطاقها لتشمل فئات واسعة من السكان مع تبسيط الإجراءات وقد أطلق قطاع الضمان الإجتماعي بالجزائر برنامجاً إصلاحياً طموحاً في السنوات الأخيرة هادفا إلى تحسين نوعية الإدارات لاسيما عبر تطوير الهياكل الجوارية ونظام الدفع من قبل الغير للمواد الصيدلانية الذي إمتد إلى العلاج الصحي في طريق جهاز التقاعد مع الطبيب المعالج وتطوير النشاطات الصحية وتميد منها المراكز الجهوية للتطوير الطبي الشعاعي والعيادات المتخصصة بالإضافة إلى عصرنه تسيير الضمان الإجتماعي وتحديث البني الهيكلية وتعميم العمل بالإعلام الآلي المرتبط بالشكل وتأهيل الموارد البشرية وإدراج البطاقة الإلكترونية للمؤمن له " الشفاء " التي تم تعميمها على مستوى التراب الوطني (ويمثل نظام الشفاء الفريد من نوعه قارباً وعربياً أكبر مشروع في مجال العصرنة). [2]

كما تشمل سياسات الضمان الإجتماعي جميع الفروع المندرجة ضمن النظر الحديثة للضمان الإجتماعي أي الفروع التسعة المحددة ضمن الإتفاقية رقم: 102 لمنظمة العمل الدولية وهي التأمين عن المرض، والتأمين عن الأمومة، والتأمين عن العجز، والتأمين عن

(1) محمود خليل احمد محدين،" *دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية دراسة مقارنة في الفكر المالي الاسلامي والحديث*،" ***أطروحة دكتوراه غير منشورة***(، جامعة الاسكندرية،مصر "،كلية التجارة، 1989)،ص.279.

(2) عبد الهادي مختار،" الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الإجتماعية في الجزائر"، ***رسالة ماجستير غير منشورة*** (جامعة ابوبكر بلقايد،تلمسان: 2015 – 2016)،ص. 264.

الوفاة، وحوادث العمل، والتامين عن الأمراض المهنية، والتامين عن البطالة والتأمين عن الأداءات العائلية والتقاعد. (1)

ومن مكوّنات نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر خمسة صناديق وهي الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية لغير الأجراء والصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومن سيمات هذه الصناديق أنها تشترك في أهداف أساسية مفادها تقديم خدمات التأمين لمشتركيها وسنحاول توضيح بالأرقام لسنتي 2008 و 2009 على سبيل التوضيح.

جدول (13): عدد الأشخاص المنتمين لبعض صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر سنة 2008 و2009:[2]

السنـــوات	عدد المنتمين لـ: CNAS	عدد المنتمين لـ: CASNOS:	عدد المنتمين لـ:CNR:	عدد العمال المصرح بهم في CACO BATH :
2008	7 800 320	785 798	1 948 138	830 605
2009	8 312 826	845 798	2 075 444	946 425

من خلال الجدول يلاحظ أن عدد الأشخاص المنتمين في تزايد في كل الصناديق وهذا ممّا يوحي بالتكفل التام لقطاع الضمان الإجتماعي بمختلف الأفراد وضمان أكبر قدر ممكن من حقوقهم سوى على مستوى التأمين أو التقاعد.

- الفرع الثاني :سياسات التشغيل :

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر تشكل الإنشغال الأول لدى السلطات العمومية وذلك راجع إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض وهو ما يعني ارتفاع مستوى البطالة ومنه الفقر.

1) ***المرجع نفسه***،ص.265.

2) *موقع الضمان الاجتماعي ، متحصل عليه من الرابط /**www.cnas.dz** بتاريخ 2018/04/25 الساعة 01.03*

و من جهة أخرى تعتبر سياسات التشغيل السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نمواً متناسقاً في مختلف الصناديق والمناطق. [1]

كما تعتبر سياسة التشغيل في الجزائر بجميع البرامج أو الأجهزة التي أنشئت بفرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسب وصفاً إجتماعياً ومالياً تحت منظمة الأجهزة والبرامج التالية :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A-N-S-E-J).
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (C-N-A-C).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A-N-G-E-M).
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P-N-D-A).
- برنامج عقود ما قبل التشغيل (C-P-E).
- الشغل المأجور بمبادرة عملية أي تشغيل الشباب (E-S-I-L).
- الشبكة الإجتماعية (I-A-I-G).
- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للأشغال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO).
- مشروع الجزائر البيضاء.
- مشاريع صندوق الزكاة.
- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات . [2]

إن أبعاد سياسات التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر هي جزء من سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر بإعتباره أنه لا يمكن الإهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بما أن التنمية في النهاية تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن وهذا لا يأتي إلاّ بتوفير فرص عمل لكل القادرين عن العمل والباحثين عنه ووضع الخطط والبرامج

(1)عمار رواب،صباح غربي،"التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"،***الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية***،ع.05.(2001) ، ص ص 60-75 .

(2) ***المكان نفسه.***

والآليات الناجعة للتكفل بالقادرين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة. (1)

- الفرع الثالث : سياسات السكن:

شهدت الجزائر نزايد في عدد سكانها بعد الإستقلال والذي تضاعف عما كان عليه في الأسبق، وهو الأمر الذي أضحى من الضروريات الإهتمام بقطاع السكن، والذي جعل منه مسألة لا يمكن التخلي عنها عند تصميم وإعداد برامج وخطط التنمية الإقتصادية، بما فيها التنمية الإجتماعية التي أعدتها الحكومات المتوالية، غير أن ما شهدته الجزائر من تطورات وتغيرات على جميع المستويات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، ألزم الدولة الجزائرية على الإهتمام بقطاع السكن، بإعتباره من العوامل المؤدية إلى الإستقرار والسلم الإجتماعي، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال نجاح مخططات التنمية ما لم ترافقها مخططات وبرامج محكمة وممنهجة في قطاع السكن قصد توفير ظروف العيش الكريم لمواطنيها.

قطاع السكن هو الآخر من بين القطاعات لاقى إهتماماً ضمن السياسة العامة للدولة نظراً للتطورات التي شهدتها الجزائر وبداعي الحد من مشكل السكن والذي أصبح من المعضلات التي تشغل بال السلطات الرسمية، لذا أولت لها الدولة إهتماماً من حيث تخصيص إعتمادات مالية تطورت من سنة إلى أخرى وفقاً للبرامج المسطرة وعليه سنوجز تطور إعتمادات التسيير لقطاع السكن فيما يلي:

(1) عبد الحميد قدسي، حمزة عايب، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، ***الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*** ،الجزائر:جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011. ص.5.

الجدول (14): الاعتمادات المالية لقطاع السكن في الجزائر سنة 2008 – 2017:[1]

(الوحدة: مليار دج)

السنـوات	إعتمادات التسيير لقطاع السكن
2008	7.35
2009	9.94
2010	10.67
2011	13.18
2012	18.20
2013	15.51
2014	19.44
2015	22.60
2016	–
2017	–

المصدر: قوانين المالية من سنة 2008 إلى 2015.

يعود التقدم المسجل في قطاع السكن بشتى أنواعه إلى تطبيق وإنتهاج الجزائر لمجموعة من البرامج التنموية التي كان لها الفضل الكبير في تحيين وتطوير الظروف المعيشية للسكان وكذا المدى الزمني للبرامج التنموية المسطرة في الجزائر ممتداً من: 2001 إلى 2014 والتي تضمنت مخصصات مالية لقطاع السكن في برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004 غلاف مالي مقداره 35.6 مليار دج وتلاه برنامج آخر تكميلي له وهو برنامج دعم النمو والممتد من: 2005 إلى 2009 والذي إحتوى على برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والذي بموجبه تم تحديد إنجاز: 000 000 1 سكن كهدف مسطر تتوزع كما يلي :

- السكنات الإجتماعية الإيجاري 200.00 1 مسكن.
- سكنات البيع بالإيجار 800.00 مسكن.
- السكن الإجتماعي التساهمي 150.00 2 مسكن.
- السكن الريفي 750.00 2 مسكن.
- الترقية العقارية 750.00 1 مسكن.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، قوانين المالية 2008-2015.

- البناء الذاتي 450.00 1 مسكن.

و قُدّر المبلغ المتوقع لإنجاز هذه المساكن بـ: 555 مليار دج لهذه الفترة.

أمّا برنامج التنمية الخماسي الممتد من: 2010 - 2014 فقد خصص لقطاع السكن أكثر من 700 3 مليار دج من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضاري وإنجاز مليوني وحدة سكنية منها:

- 000.00 5 مسكن إيجاري.
- 000.00 5 مسكن ترقوي.
- 000.00 3 لإمتصاص السكن الهش.
- 000.00 7 مسكن ريفي.

و من خلال ما تم التطرق إليه من ما خصص لقطاع السكن من إعتمادات مالية يمكن أن نوجز أهم ما تحقق من إنجازات مادية فعلية من خلال البرامج التنموية المنتهجة من طرف السلطات الرسمية في الفترة الممتدة من: 2008 إلى 2017 في الجدول التالي :

جدول (15): الإنجازات المادية لقطاع السكن في الجزائر 2008 - 2017:[1]

السنوات / الإنجازات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكنات العمومية للإيجار	-	55.550	61.616	74.317	66.259	-	-	-	-	-
السكنات الإجتماعية التساهمية	-	37.924	28.889	28.114	24.732	-	-	-	-	-
السكنات الريفية	-	91.492	76.239	66.521	85.562	-	-	-		-
المساكن بصيغ البيع بالإيجار	-	9.043	7.777	6.816	2.422	-	-	-	-	-

1 موقع وزارة السكن والعمران والمدينة

http:w.w.w.mbuv.gor.dz/frchierstat/36.pdf.comsultée le:10/08/2015,14h

المساكن الترقوية الأخرى	–	5.644	4.891	6.061	5.454	–	–	–	–	–
المجموع	–	199.653	179.112	181.829	184.429	–	–	–	–	–

من خلال الجدول يلاحظ أن الدولة الجزائرية أطلقت ورشات كبرى لإستدراك العجز في السكن، حيث شهدت الفترة الممتدة من: 2009–2012 تسليم حوالي 745023 مسكن بمختلف الصيغ وكانت الحصة الأعلى متعلقة بالسكن الريفي، حيث أنجزت على طول الفترة ما يعادل 319814 مسكن وكان الغرض من ذلك تشجيع الفلاحين بالعودة إلى أراضيهم خاصة في ظل ما ورث من جراء العشرية السوداء بهجرة الفلاحين عن أراضيهم بسبب غياب الآمن، وفيما يخص السكن الهش فهو الآخر نال قسطاً من البرامج الحكومية، حيث أنه وفي هذا المجال تم هدم حوالي 85000 سكن هش، وأعيد إسكان حوالي 145000 أسرة وهو ما يبين الكثافة التي تتميز بها محاربة السكن الهش.

المطلب الثاني: مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على المستوى الصحي:

تعد جهود إصلاح المنظومة الصحية الجزائرية من أهم الإنجازات المحققة، كتطبيق وإدراج سياسات وبرامج هادفة إلى دفع المنظومة الصحية إلى العصرنة كسياسة إصلاح المستشفيات وبرامج حماية الأمومة والطفولة، وإعتماد سياسة الصحة الجوارية وهو ما أدّى إلى تحقيق نتائج معتبرة في مجال الصحة للأمومة ووفيات الأمهات والأطفال، والتكفل بالأشخاص المسنين الذين يستفيدون من الخدمات الجانية بما فيها الدواء.

و في هذا المجال فقد تم إعتماد نظام صحي جديد في جانفي 2008 بعد التنظيم الصحي في ماي 2007 الذي يقوم على فصل مؤسسات الصحة عن المؤسسات التي تضمن الإنتاج القاعدي، ويسعى هذا التنظيم إلى ترقية العلاج القاعدي النوعي وكذا تمييز المؤسسات الإستشفائية عن الهياكل الإستشفائية الأخرى وأسفرت هذه التعديلات التنظيمية عن مدونة جديدة تخص هياكل الصحة الجوارية كما يلي : المؤسسة العمومية الإستشفائية

والمؤسسة العمومية للصحة الجوارية والتي تضم هياكل الصحة الخارجية المتمثلة في العيادات المتعددة الخدمات وقاعات العلاج. [1]

و ما هو جديد بالإشارة هو أن هناك تنظيم صحي جديد سنة 2015 والذي عرض عن مجلس الحكومة، وما أشير إليه في هذا القانون وعلى لسان وزير الصحة هو أن قانون الصحة الجديد بعد دراسة ميدانية سنة 2013 للتعرف عن واقع الصحة على المستوى الوطني.

و توصلنا إلى أن القطاع يشمل عنصرين أساسيين وهما التسيير والتنظيم وترتب عنهما منظومة صحية جديدة تتمثل في التقييم والمتابعة وكذلك التقويم وأوضح أيضاً أن قانون الصحة الجديد يحافظ على مجانية العلاج بالجزائر الذي يكلفه الدستور. [2]

و من خلال المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتحسين وتطور القطاع الصحي فيمكن أبراز أثر ذلك على الوضع الصحي للسكان وذلك بتسجيل إنخفاض في نسبة الوفيات العامة تقدر بـ: 4.32% لكل ألف نسمة سنة 2008 بعد ما كانت النسبة 4.72% سنة 1999، وأيضاً إنخفاض في نسبة الوفيات لدى الأطفال والمقدرة بـ: 22.98% لكل ألف ولادة حيث سنة 2008 والتي كانت 39.4% سنة 1999 لكل ألف ولادة حية. [3]

و من بين مؤشرات تحسين الوضع الصحي أيضاً نجد زيادة في الإطارات المؤهلة من ممارسين عاملين ومختصين وشبه الطبيين، حيث يشهد القطاع تحسين من خلال البرامج المطبقة والمتمثلة في التغطية الصحية للسكان، وسجل في هذا الإطار زيادة في عدد الأطباء ضمن 47995 طبيب حيث لكل طبيب يغطي حوالي 721 شخص سنة 2008

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة*** ،نقطة الارتكاز الوطنية بالجزائر، الجزائر : 2008.ص.323.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ،مصالح الوزير الاول "،ملحق بيان السياسة العامة للحكومة" ،الجزائر: أكتوبر 2010.

متحصل عليه من الرابط : ***www.cg.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-05-09-12-22.html بتاريخ 2018/04/26 سا : 30: 14 .***

(3) ***المكان نفسه .***

إلى 52071 طبيب لكل 677 شخص سنة 2009، ليتطور عدد الأطباء ويصل 56209 طبيب لكل 640 شخص سنة 2010، وهذا راجع إلى سياسات الإصلاح التي أدخلت على قطاع الصحة في الجزائر وسوف نوضح نتائج هذه الإصلاحات من خلال الوضع الصحي للسكان في الجزائر خلال السنوات: 2008 – 2009 – 2010 في هذا الجدول :

الجدول(16): تطور مؤشرات الوضع الصحي للسكان في الجزائر في الفترة: 2008 – 2010:[1]

مؤشرات السنوات	عدد الأطباء	عدد السكان لكل طبيب	عدد جراحي الأسنان	عدد السكان لكل جراح أسنان	عدد السكان لكل صيدلي
2008	47 915	721	10 649	3 248	4 314
2009	52 071	677	11 135	3 167	4 148
2010	56 209	840	11 633	3 093	3 962

من خلال المؤشرات الإحصائية في الجدول يلاحظ وجود تحسن في الوضع الصحي للسكان في الجزائر والذي يعكس نتائج البرامج المتتالية من طرف القائمين على القطاع في إطار تطوير وتحسين الأوضاع الصحية لأفراد المجتمع، إلا أن المؤشرات تسيير ببطيء وهذا ما يتطلب بذل جهود أكبر في هذا الإطار.

ومن بين السياسات الإجتماعية التي تنتجها الجزائر في سبيل تحسين ظروف معيشة مواطنيها من خلال رعاية صحية جيّدة من جهة وتحقيق المساواة من جهة ثانية نجد الإنفاق العام على القطاع الصحي للقيام بهذه السياسات والبرامج والذي أولت له الدولة أهمية لا تقل عن أهمية القطاعات الأخرى وبطبيعة الحال فإن السياسة التي إنتهجتها الدولة في هذا الإطار مكنت من تحسين ظروف العمل الصحي في القطاع من خلال الزيادات في الأجور وتوظيف الإطارات اللازمة والمؤهلات بما يضمن تقديم خدمات بجودة عالية إلا أنه وعلى الرغم من التحسن الذي عرفته المنظومة الصحية إلا أنه مازال يكتشفه الكثير من العراقيل

1) *ONS: retrospecitre stastique.chapitre5,1962-2011,p108,p109,110.1*

والمعوقات والتي يجب مراعاتها في إعداد السياسات العامة حول القطاع لبلوغ الأهداف المسطرة من جهة والوصول إلى تطلعات المجتمع من جهة أخرى.

و من بين البرامج التنموية التي خصصت لها مبالغ مالية معتبرة نجد برنامج الإنعاش الإقتصادي: 2001 – 2004 والذي خصصت له 14.7 مليار دج وبرنامج دعم النمو الإقتصادي: 2005 – 2009 والذي خصص له 85 مليار دج، حيث كانت زيادة كبيرة في الخماسي: 2005 – 2009 وكانت الهدف من هذا هو النهوض بالقطاع الصحي بإقتناء تجهيزات طبية وتهيئة وترميم الهياكل الموجودة وتجديد حضيرة وسائل النقل وتشييد المستشفيات ومراكز الولادة ومراكز مكافحة السرطان وغيرها من البرامج، أمّا برنامج توطيد النمو: 2010–2014 فقد خصص له القطاع غلاف مالي معتبر قدرة 619 مليار دج، موجه لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركب صحياً متخصصاً، و 377 عيادة متعددة الإختصاصات، و 1000 قاعة علاج، و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي، من خلال كل هذه الأرقام فإن [1]

هذا ما يوحي بوجود جهود كثيرة من أجل تامين وضع صحي جيّد للسكان وتختلف بإختلاف طبيعتها والجيهات التي ستقوم بها فد خلت حيز الخدمة العديد من الهياكل من عيادات متعددة الإختصاصات والمستشفيات ومراكز الأمومة والطفولة والعديد من قاعات العلاج ومراكز التصوير بالأشعة وتم التأطير الطبي ليبلغ بداية 2011، طبيبا لكل 640 نسمة وجراح أسنان لكل 3093 نسبة وصيدلي لكل 3962 نسمة، أمّا التغطية الصحية لبعض الفئات المحرومة من السكان فهي مدعمة بإجراءات خاصة مثل نظام الدفع من قبل الغير بما يضمن تمكين ذوي الأمراض المزمنة من الدواء. [2]

---

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ،مصالح الوزير الاول "،ملحق بيان السياسة العامة للحكومة" ،الجزائر: أكتوبر 2010.

متحصل عليه من الرابط: ***www.cg.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-05-09-12-22.html بتاريخ 2018/04/27 سا : 30: 14***

2) ***المكان نفسه.***

و قد برز إرتفاع عدد الهياكل والمنشآت وتطور التأطير الطبي في المؤشرات الوطنية للصحة العمومية، والتي تتمثل خصوصاً في نسبة الوفيات لدى الأطفال والتي قدّرت بـ: 24.8 حالة في كل 1000 حالة سنة 2009 ونسبة الوفيات لدى الأمهات والتي قدّرت بـ: 81.4 حالة في كل 100.000 حالة وتغطية لعمليات التلقيح بنسبة 100%.

المطلب الثالث : مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على مستوى التعليم.

إن السياسة التعليمية في الجزائر تعد من أهم السياسات التي تولي لها الدولة إهتماماً كبيراً، ولعل ما يميّز التشريع المتعلق بميدان التربية والتكوين في الجزائر هو إلزامية وإجبارية التعلم إذ أن ما ينقص على ذلك في هذا التشريع، حيث ورد في المادة الرابعة منه على أن لكل جزائري الحق في التربية والتكوين، ويكفل هذا الحق بتعميم التعليم الأساسي وورد أيضاً في المادة الخامسة من العمر إلى السنة السادسة عشر، أمّا المادة السابقة منه فنصت على مجانية التعليم في جميع المستويات والمؤسسات المدرسية مهما كان نوعها. [1]

و في سياق إجبارية التعليم فقد سعت الحكومة من خلال سياساتها في هذا الإطار على منع التسرب المدرسي من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم المتعلقة بميدان التربية ومن بينها المرسوم التنفيذي رقم 10-04،[2] الذي يحدد كيفيات إعداد الخريطة المدرسية وتنفيذها ومراقبتها، ومجمل القول في هذا الإجراء أو المرسوم هو أنه أشد صرامة فيما يتعلق بإجبارية تعليم الأطفال والتعامل مع تمدرس الأطفال، حيث تضمن هذا المرسوم عقوبات ضد كل من يقف أمّا متمدرسهم أو محاولة منعهم، كما أن أهم ما جاء به هذا المرسوم هو أن عملية تسجيل الأطفال للتمدرس إجبارية على الآباء أو الأولياء عند بلوغ سن التمدرس في المدرسة الاساسية.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر رقم 76/33 ، ***المتعلق بتنظيم التربية والتكوين***،ع.33 ،الصادرة بتاريخ: 1976/04/23،ص ص،10-25

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية ، ***المحددة كيفيات إعداد الخريطة المدرسية وتنفيذها ومراقبتها***،ع.01 ،الصادرة بتاريخ: 2010/01/06،ص ص،12-20.

كما أن إجبارية التمدرس توسعت إلى إجبارية التسجيل والمتابعة وذلك للحد من التسرب المدرسي وظاهرة إهمال تسجيل التلاميذ والأطفال في سن التمدرس.

و في هذا السياق فإن سياسات إصلاح المنظومة التربوية تهدف إلى تحسين نوعية التعلم وتحسين مردودية النظام التربوي وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التقييم التدريجي للتعليم التحضيري لجميع الأطفال البالغين سن الخامسة.
- تمدرس الأطفال الذين هم سن التمدرس أي جميع الأطفال.
- تمكين بقاء ما نسبة 90% من الأطفال الذين بلغوا سن نهاية التعليم الإجباري في مقاعد الدراسة بعد إعادة السنة مرة أو مرتين.
- العمل على تمكين 75% من التلاميذ الذين أنهوا التعليم الإجباري من الإلتحاق بالتعلم بعد الإجباري، إلاّ أن تحسين هذه النتيجة متوقف على تنمية التعليم المهني.
- توجيه 70% من التلاميذ الذين يلتحقون بالتعليم بعد الإجباري منهم إلى التعلم الثانوي العام والتكنولوجي و 30% إلى التعليم التقني والمهني.
- بلوغ نسبة نجاح في إمتحان شهادة البكالوريا بالتعليم الثانوي نسبة مقداره بـ: 75% من بين تلاميذ السنة الثالثة ثانوي. [1]

ويشمل النظام الحالي للتعليم في الجزائر على مستويات تعليمية مختلفة، وعلى مراحل متدرجة بداية من التعليم التحضيري، التعليم الإبتدائي، التعليم المتوسط، التعليم الثانوي العام والتقني، التعليم العالي والتعليم والتكوين عن بعد وإضافة إلى التعليم والتكوين المهنيين .

متحصل عليه من الموقع الالكتروني :

(1) ***http// www.radio algeria.dz/ ...*** الاذاعة الوطنية ***consulté le : 29/09/2015; 13:00 news/or conton 12829 htm***

و يمكن ملاحظة المستويات التعليمية في الجزائر من خلال الشكل الموالي :

إعتمدت الجزائر لتحسين وتطوير المنظومة التربوية على مجموعة من الآليات فعلى صعيد السياسات إستكملت الجزائر الإصلاح الشامل للنظام التربوي، وهو اليوم حيز التنفيذ، حيث تم إصلاح المناهج والبرامج التعليمية لكل الأطوار من الإبتدائي إلى الثانوي، كما أعيد النظر في المواقيت والطرق واعتمدت المقاربة بالكفاءات في التربية والتعليم حيث وضع مخطط لتكوين المكونين ونصب لجنة الاعتماد والمصادقة التي تقوم باعتماد الكتب المدرسية الجديدة ، وكل الوثائق التربوية المرافقة ويعود هذا التقدم بالدرجة الأولى إلى سياسة الإنفاق الحكومي المنتهجة في هذا القطاع والسياسات في شتى المستويات التعليمية وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (17): تطور عدد المتمدرسين في الجزائر للطور الثلاث للفترة: 2008- 2016:[1]

البيـــان السنـوات	في الطور الإبتدائي	في الطور المتوسط	في الطور الثانوي	المجمـــــوع
2009/2008	3 247 258	3 158 117	1 874 736	7 380 111
2010/2009	3 307 910	3 052 523	1 171 180	7 531 613
2011/2010	3 345 885	2 980 325	1 198 888	7 525 098
2012/2011	3 848 500	3 097 050	1 231 050	8 176 700
2013/2012	3 909 400	3 100 040	1 282 571	8 292 011
2014/2013	3 938 737	3 141 794	1 389 476	8 470 007
2015/2014	4 355 227	2 706 873	1 556 055	8 618 155
2016/2015	4 109 964	2 666 227	1 336 884	8 113 075

- ***1 http//www.radio.algerie de/mems/an/content12829html(الاذاعة الوطنية) consultée le M23/09/2015,a13h.***
- ***http//www.aps.dz/ar/algerie 19315 (وكالة الانباء الجزائرية) consultée l,23/09/15,a13h.***
- ***ons:retratinestastique 6,education .1962,2001,o115***

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قطاع التربية يضم العدد الكبير من المتمدرسين حيث يضم حوالي تسعة مليون متمدرس موزعين على مختلف الأطوار، وما نلاحظ أن الطور الإبتدائي يستحوذ على النسبة الأكبر من عدد المتمدرسين ما يقارب أربعة مليون تلميذ وتراوحت النسبة في المتوسط الفترة الدراسة 48 % في حين حل إستحواذ عدد المتمدرسين في الطور المتوسط ثانياً بمتوسط قدره: 37 %، والطور الثانوي بمتوسط قدره 15 % والشكل التالي يوضح التوزيع النسبي للمتمدرسين حسب الأطوار التعليمية:

الشكل (13): التوزيع النسبي المتوسط للمتمدرسين في الاطوار الثلاث بالجزائر في الفترة : 2008-2016[1]:

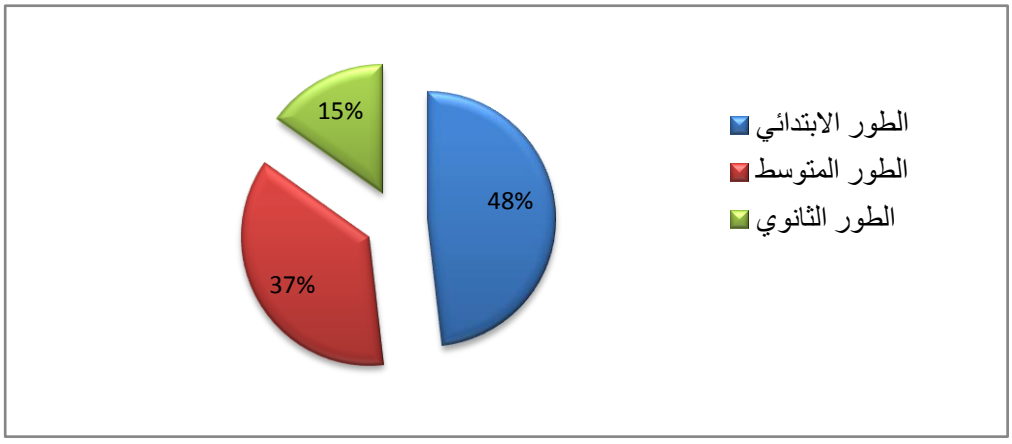

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول.

ممّا سبق فإن نلاحظ قطاع التربية يحتل مكانه هامة من بين القطاعات المختلفة في الجزائر لما يستقطب من تعداد وما يقدمه من تنمية للمورد البشري، والذي يُعد أساساً لأي نشاط، ودائماً في سياق التعليم فإن التعليم العالي عرف هو الآخر إصلاحات تتمثل خاصة في تبني نظام لساني والماستر والدكتوراه، ومن شأنها جعل الجامعة تلعب دوراً مركزياً يتمثل

- [1] ***http//www.radio.algerie de/mems/an/content12829html (الاذاعة الوطنية) consultée le M23/09/2015,a13h.***
  http//www.aps.dz/ar/algerie 19315 (وكالة الانباء الجزائرية) consultée l,23/09/15,a13h.
- ***ons:retratinestastique 6,education .1962,2001,o115***

من جهة في إعطاء الشباب فرصة الإستفادة من تكوين عالي النوعية يمنح لهم مؤهلات ضرورية لإندماج أمثل في سوق الشغل، ومن جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الإجتماعي الإقتصادي بإمداده بموارد بشرية نوعية.

و عرف قطاع التعليم العالي هو الآخر تطوراً من حيث الكم حيث بلغ عدد الطلبة إلى ما يعادل المليون ونصف طالب موزعين على مختلف أطوار التكوين التدرج والتكوين المستمر.

وفي إطار سياسة التعليم والتكوين والتربية في الجزائر فقد خصصت مبالغ مالية جد معتبرة لتغطية نفقات التعليم والتربية والتكوين تطورت عبر مر السنين وثابرت التطورات في النفقات العامة، وبهذا الجزائر ومن خلا إهتمامها فهي تسعى إلى تكريس وسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية، إلا وهو الانفاق وتعد الجزائر بين الدول الرائدة في مجال السياسات الإجتماعية التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائيه متقدمة في مجالات عديدة ومن بينها نجد الإستثمار في التربية والتعليم والتكوين.

حيث حرصت الحكومة على تطويرها، وفي هذا الإطار حققت قطاعات التربية والتعليم العالي قفزة نوعية سواء من حيث إعداد المتمدرسين أو من حيث تراجع نسب الأمية، أو من حيث المنشآت والهياكل والتجهيزات، ويعود التقدم المسجل في المجال التعليمي بشتى أنواعه إلى الإنفاق الحكومي المعتبر والسياسات المتخذة وتنويع الأنشطة والمشاريع الإقتصادية، ويرجع ذلك أيضاً إلى تطبيق وإنتهاج الحكومة لمجموعة من البرامج التنموية التي كانت لها الفضل الكبير في تحسين وتطوير التعليم في الجزائر والتي إمتدت إلى فترات والتي لا تكاد تخلو من مخصصات محددة للقطاع التعليمي، وفي هذا المجال نجد من بين البرامج التنموية مايلي:

أ- برنامج الإنعاش الإقتصادي:

و هو برنامج طموح بادرت به الدولة الجزائرية وخصصت له غلاف مالي يقدر بـ: 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وفي ما يتعلق بقطاعات التربية والتعليم والتكوين فقد كان لها نصيب من هذا البرنامج حيث خصصت لقطاع التربية 27 مليار دج، والتعليم

العالي 18.9 مليار دج، والبحث العلمي 12.38 مليار دج والتكوين المهني 9.5 مليار دج. [1]

ب- برنامج دعم النمو الإقتصادي:

حيث جار هذا البرنامج تكملة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، وخصص غلاف مالي معتبر لهذا البرنامج قدّر بـ: 4202.7 مليار دج، وكان نصيب قطاع التربية والتعليم 200 مليار دج، والتعليم العالي 141 مليار دج ، والتكوين المهني 58.5 مليار دج. [2]

ج- برنامج التنمية الخماسي:

أو ما يسمى ببرنامج توطيد النمو الإقتصادي وجاء لمواكبة لجملة البرامج في ظروف جد مريحة بالنسبة للجزائر وهو ما جعله البرنامج الأخضر في الجزائر منذ الاستقلال، حيث حدد لهذا البرنامج غلاف يقدر بـ: 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، حيث كان للجانب التعليمي نصيب منها يقدر بـ: 852 مليار دج للتربية الوطنية موجه خصيصاً لإنجاز أزيد من 3000 مدرسة إبتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وأزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم نصف داخليات. [3]

أمّا قطاع التعليم العالي فإستفاد من غلاف مالي قدره 868 مليار دج، ومن أجل توفير 600.00 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعم، أمّا بالنسبة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين فخصص له في إطار البرنامج الخماسي غلاف مالي قدره: 178 مليار دج موجهة خصيصاً لإنجاز 220 معهد و82 مركز للتكوين، و58 داخلية. [4]

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ،مصالح الوزير الاول ،ملحق بيان السياسة العامة للحكومة ،الجزائر: أكتوبر 2010.

متحصل عليه من الموقع الالكتروني : ***www.cg.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-05-09-22-12.html*** ***بتاريخ 20-04-2018***

(2) ***المكان نفسه***

(3) ***المكان نفسه***

(4) ***المكان نفسه***

إن الحكومة أولت إهتماماً واضحاً للتربية والتعليم العالي والتكوين والتعليم المهنيين، وقد إستدعى هذا الخيار تعبئة قسط هام من النفقات العمومية، ولعلى خير دليل على ذلك هو إن قطاعات التعليم والتربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني لوحدهما تضاعفت نفقاتها المالية كل خمس سنوات، حيث إنتقلت من 225.5 مليار دج وهو ما يعادل 3.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 6.11 مليار دولار سنة 2005 بينما فاقت مبلغ 16 مليار دولار سنة 2010. [1]

و بالإضافة إلى الإنفاق المخصص لكل قطاع في كل سنة حددت لها الدولة أيضا غلافات مالية معتبرة في البرامج المتعاقبة لبرامج النمو فخصص لقطاعات الثلاث حجمه بلغ: 67.78 مليار دج في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي، وكانت الحصة الكبرى فيها لقطاع التربية وتزايد حجم النفقات المخصصة للقطاعات الثلاث في برنامج دعم النمو الإقتصادي أين وصل الغلاف المالي المحدد لها بـ: 399.5 مليار دج ليفقر الإنفاق المخصص لها في برنامج التنمية الخماسي إلى 1898 مليار دج، وهي أكبر زيادة شهدها الإنفاق على القطاعات التعليم والتربية والتكوين وكان النصيب الأكبر فيها للتعليم العالي. [2]

حيث أولت الحكومة الجزائرية عناية كبيرة لإعتبارات العدالة قصد تمكين جميع الطلبة والمتمهنين والتلاميذ من مواصلة دراستهم وتكوينهم وإزالة الفوارق الناجمة عن الأسباب الإجتماعية أو الإقتصادية أو الجغرافية وتمثلت هذه الإعتبارات في توفر الداخليات والإقامات الجامعية وكذا المطاعم المدرسية للطور الإبتدائي والتي يستفيد منها ما يقارب مليون ونصف متمدرس وتوفير النقل الجامعي وكذا النقل المدرسي لفك العزلة على المناطق الريفية والنائية، سعيا للحد بشكل محسوس من التسرب المدرسي، وكذا المنحة الممنوحة للطلبة والتي يستفيد منها كل طالب وبدون إستثناء والمنحة المدرسية والتي يستفيد منها حالياً ثلاث ملايين تلميذ من أبناء الأسرة المعوّزة، إضافة إلى إستفادتهم مجاناً من العوازم

(1) ***المرجع نفسه***، ص 12.

(2) ***المرجع نفسه***، ص 13.

المدرسية ويمكن توضيح الإنجازات المادية التي إستفادة منها القطاعات الثلاث في الجدول التالي:

الجدول (18): الإنجازات المادية لقطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر لسنة 2011:[1]

قطاع التربية	الإنجازات المادية	العدد
التربية الوطنية	المدارس الإبتدائية	120
	الإكماليات	104
	الثانويات	64
	المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	13
	المطاعم والنظام نصف الداخلي	460
التعليم والتكوين المهني	معاهد التكوين	05
	المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	33
	مراكز التكوين	25
التعليم العالي	المقاعد البيداغوجية	59 300
	أماكن الإيواء	47 300
	المطاعم الجامعية	05

من خلال كل ما سبق فإن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار البرامج التنموية، قد مكنها من بلوغ أهدافها المحددة، ففي إطار التربية الوطنية فقد سهرت الدولة الجزائرية على ضمان تمدرس أطفال العائلات الميسورة الحال وفي المناطق المعزولة كما سجل إصلاح المنظومة التربوية تقدماً من خلال مراجعة الكتب المدرسية وتخفيف 33 برنامجاً مدرسياً، وإعادة تنظيم السنة الدراسية وتقليص الحجم الساعي لها في الطور الإبتدائي، وقد إنعكست كل هذه الجهود بإحراز تقدم في مؤشرات التربية الوطنية، حيث شهدت نسبة تمدرس الأطفال البالغين 06 سنوات تطوراً ما عوضه إذ بلغت 97.4 % سنة 2009 و97.94 % سنة 2010، وإرتفعت نسبة تمدرس الأطفال البالغين بين 6 و15 سنة من 95.28 % سنة 2009، لتصل إلى 95.68 % سنة 2010، وفيما يتعلق بقطاع التكوين والتعليم المهنيين فإن الحكومة ضاعفت من مبادراتها من أجل حث الشباب على

[1] *مرجع نفسه.*

التوجه نحو التكوين المهني الذي يسمح لهم بضمان منصب عمل وتلبية الطلب الوطني على اليد العاملة المؤهلة، وفي ذات السياق فقد أقر رئيس الدولة زيادات هامة لمنح التعليم والتكوين المهنيين، أمّا بخصوص قطاع التعليم العالي فتآكلت الجهود بتزايد حضيرة المقاعد البيداغوجية وموازاة مع ذلك فقد شهدت الجامعة الجزائرية تطوراً من حيث التعداد في عدد الطلبة ومن حيث المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافية والتي أقرت سنة 2009.

حيث وصل عدد الجامعات وجامعات التكوين المتواصل سنة 2015 إلى 48 جامعة، والمراكز الجامعية إلى 10 مراكز، والملحقات الجامعية إلى 05 ملحقات، والمدارس الوطنية العليا إلى 20 مدرسة، والمدارس العليا للاساتذة إلى 11 مدرسة. والمدارس التحضيرية إلى 12 مدرسة، والمدارس التحضيرية المدمجة إلى 03 مدارس، ومن حيث عدد الطلبة الجامعيين المتمدرسين وصل إلى أكثر من 1.5 مليون طالب،خلال نفس السنة –2015– ، حيث 60% منهم إناث، وبها أيضا 54000 أستاذ . [1]

(1) ***المرجع نفسه.***

المبحث الثاني: أثر سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على العدالة الإجتماعية في الجزائر:

تعد سياسات التوزيع وإعادة التوزيع بمثابة القلب النابض والمؤشر الحقيقي لقياس الرفاهية الإجتماعية ومعرفة مدى تحقيق العدالة الإجتماعية في أي بلد ما، ويتضح ذلك جلياً من خلال دراسة أثر ذلك على الفرد داخل المجتمع ومدى تمتعه بحقوقه ومجال حريته فيه وكذا التفاوت بين مختلف الطبقات في المجتمع ودرجة التقدم التنموي من جهة والإستقرار السياسي من جهة ثانية، ونحاول معرفة ذلك في الجزائر من خلال هذه الأبعاد.

المطلب الأول : أثر سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على مستوى الفرد في الجزائر:

يتضح أثر سياسات التوزيع وإعادة التوزيع على مستوى الفرد الجزائري من خلال التقرير المُعد من طرف مركز جونيف الدولي للعدالة حول مراجعة حقوق الإنسان في الجزائر حيث أشار التقرير بخصوص الحقوق المدنية السياسية للفرد وحقه في الحياة والحرية والأمان على شخصه إلى أن الجزائر تنتمي إلتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث وجد واحد وعشرون رأي متعلق بحالات الإختفاء القصري ورأيان متعلقان بوقوع إعدامات خارج نطاق القضاء أو تعسف ورأي متعلق بالتعذيب والاحتجاز التعسفي وأعرب التقرير عن القلق بخصوص إحتجاز الأطفال لفترات طويلة قبل المحاكمة وعدم فصلهم عن البالغين في أماكن الإحتجاز، حيث رحب التقرير بالجهود المبذولة من طرف الحكومة بتعزيز تمتع الأشخاص المحتجزين بحقهم في التعليم. [1]

أما بخصوص الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، حثّ التقرير السلطات الوطنية على إحترام حق السكان في حرية التعبير والحرص على التحقيق في أي مخالفات ترتكبها قوات الأمن، وأوصى بأن تعتمد الجزائر

1) مركز جنيف الدولي للعدالة، ***مراجعة حقوق الإنسان في الجزائر***،التقرير الوطني للجزائر ،مارس 2017، متحصل عليه من الرابط ***www.gicj.org/ar/2017-01-13-21-23-37/2017-01.../1079-algeria-s-upr-2017-ar*** بتاريخ 25-04-2018، سا 00:12.

بالمعايير الدولية والتخلي عن تجريم العنف والقذف برموز الدولة وجعلها مشمولة بالقانون المدني وإلى إستحداث قانون متعلق بحرية الإعلان، كما أعرب عن القلق لتعرض منظمات حقوق الإنسان الغير حكومية والصحافيين في كثير من الأحيان للترهيب والمضايقات والإحتجاز في حالة تصريح أو كشف أرقام توجج الأوضاع، وتحدث أيضاً عن القيود المفروضة على ممارسة شعائر دينية لدين آخر من غير الإسلام وتعرض الأقليات الدينية إلى هجمات وأعمال عنف والقلق أيضاً إزداد تدني تمثيل المرأة في المناصب القيادية، أمّا بخصوص حظر جميع أنواع الرق أوصى فريق العمل الحكومة بوضع سياسات وطنية فاعلة لمكافحة التجارة بالأشخاص وكذا والتهريب وإيجاد آليات مناسبة لحماية الناجين من العنف والعنف الجنسي والإنساني، أمّا في خصوص الحق في الخصوصية والحياة الأسرية، أشار التقرير إلى القلق من رفض مكاتب التسجيل من تسجيل الأطفال الذين يولدون خارج العلاقات الزوجية رغم عدم وجود أي قيود قانونية بهذا الخصوص، وأن الأطفال اللاجئين وعديمي الجنسية لا تمنح لهم شهادة ميلاد تلقائية. [1]

أمّا عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ومنها الحق في العمل والعمل في ظروف عادلة فأعرب التقرير عن القلق إزاء إرتفاع معدلات البطالة بين النساء والشباب. [2]

و أمّا عن الحق في الضمان الإجتماعي، فأوضح التقرير عن قلق من أثر وأطفال الأشخاص المختفيين المطالبون بإستخراج وثيقة وفاة للمختفي من المحكمة ليتسنى لعائلته الحصول على الضمان الإجتماعي وعلاوة التعليم للأطفال. [3]

أمّا عن الحق في مستوى معيشي لائق أبدى التقرير الملاحظة بأن الحكومة تضطلع بدور مهين في الإقتصاد ولم تترك مجالاً للمنافسين الخواص وبالرغم من التعديلات الدستورية التي أشارت إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إلا أن اللهجة

---

1) ***المكان نفسه.***

2) ***المكان نفسه.***

3) ***المرجع نفسه***،ص.10.

المستخدمة غامضة في الغالب ولا تقدم الضمانات الدستورية التي تعكس الإلتزامات الدولية على عاتق البلد وفي بعض الحالات لم تجر الإشارة إلى أي حق من الحقوق الأساسية مثل الغذاء الصرف الصحي وفي حالات أخرى لم تحظى حقوق مثل التعليم والصحة والإسكان بما يكفي من الإعتراف. [1]

أمّا عن الحق في الصحة أشار التقرير بالتحسن الهائل الذي طرأ على مؤشرات متعلقة بالصحة منذ الإستقلال، وأشار التقرير إلى تطور القطاع الصحي لا سيما على صعيد الرعاية الأولية ومجانبة حصول جميع شرائح السكان على الخدمات الصحية بمن فيهم الغير الموظفين كما أشار التقرير من ناحية أخرى إلى إرتفاع وفيات الأمومة والمواليد ولم يفلح البلد في بلوغ الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية الألفية. [2]

و في ما يخص الحق في التعليم أعتبر التقرير أن أعمال الحق في التعليم متحقق بصورة ملفتة على أكثر من صعيد في الجزائر مشيراً إلى مجانية التعليم في جميع المراحل، والتكافؤ بين الجنسين متحقق إلى حد ما، وأوصى التقرير بأن تضع الجزائر إطاراً قانونياً للإنفاق الوطني في مجال التعليم، وأشار إلى وجود بعض التحديات لا سيما على صعيد نوعية التعليم، ولابد من رفع المعيار العام للتعليم على سبيل الإستعجال، كما أشار إلى بعض التسرب المدرسي وإكتظاظ الفصول الدراسية وتدني معدلات التسجيل في المناطق الريفية وأوساط الأسر الفقيرة وتمت التراجع في تعلم اللغة الأمازيغية، وشجع التقرير الجزائر على كفالة حصول الجميع على التعليم وبالأخص الأطفال وذوي الإعاقة والفتيات من المناطق الريفية ومن الأسر الأكثر فقراً، وأيضاً كفالة تمنع الأطفال الذين يعيشون في الولايات الأكثر حرماناً من حقهم في التعليم. [3]

أمّا عن التقرير الحقوقي الذي نشرته الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان عن صعوبة الأوضاع في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات في الجزائر وعراقيل تخص حق التظاهر

---

1) . عثمان لحياني، سجل أسود للجزائر في حقوق الانسان،متحصل عليه من الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/politics/dbb1c26a-ded5-460f-a434-208850fd37b6 بتاريخ 13-05-2018 سا 00. 15

2) ***المكان نفسه.***

3) ***المكان نفسه.***

والإجتماع والتضييق على المجتمع المدني، ورصد التقرير الذي صدر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان إخلال السلطة بإلتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وعدم تقيدها بالتشريعات الواقعية للأعمال الفعلية المتعلقة بإلتزاماتها العامة، وكشف عينات من مختلف الإنتهاكات الممارسة ضد حقوق الإنسان خلال سنة 2015، تبرز المنحنى العام الذي يعكس السياسة العمومية بجلاء وتجسداً صوراً حية لعدم إحترام الدولة للحقوق والحريات التي إلتزمت بها مواثيقها الوطنية والدولية. (1)

و أعتبر التقرير" أن الحق الوحيد الذي تطالب به السلطات الجزائرية للمواطن الجزائري " هو حق الإنتخاب، أمّا دون ذلك فالمواطن الجزائري يتألم ويذوق الويلات من أجل الحصول على حقوقه الأخرى. (2)

و لفت إلى بروز ظاهرة التميز بين الجزائريين ليس فقط بسبب النوع الإجتماعي – الجنس – ولكن بسبب الولاء والجهة، وسجل التقرير إتساع " ظاهرة تهميش وإقصاء المواطنين في المسؤولية العليا، فمنذ 2009 إلى غاية 2017 أكثر من 45% من المسؤولين في الدولة من مناطقه واحدة، ما يعني سعي السلطة إلى توطيد أركان الحكم المطلق لتبقى عليها في الواجهة وتنجح بالشعارات السياسية الفضفاضة. (3)

من خلال كل ما ورد في التقارير الدولية والحقوقية حول أوضاع المواطن الجزائري من حيث الحقوق والحريات هذا يعكس أثر سياسات التوزيع وإعادة التوزيع من حيث الدخول والوظائف والمسؤوليات وكذا التمييز بين مختلف الأطراف والمستوى المعيشي للأفراد والحقوق الصحية والتعليمية وكذا حرية التعبير وحق الإنتخاب في تحقيق الرفاهة الإجتماعي والعدالة الإجتماعية بين الأفراد.

المطلب الثاني: سياسات التوزيع وإعادة التوزيع واثرها على مستوى طبقات المجتمع :

1)مركز جينيف الدولي ***نفس المرجع السابق*** .

2) لحياتي، "سجل اسود للجزائر في حقوق الإنسان في الجزائر" ***نفس المرجع السابق***.ص.03.

3)

المرجع نفسه.

تعتبر الطبقة الوسطى مؤشراً للتوازن الإجتماعي وتركيبته، فكلما كبر حجمها إلاّ شكل مصدراً للإعتدال والأمن المجتمعي، غير أن التالي المستمر لهذه الطبقة الإجتماعية في الجزائر سبب ظروفها الإقتصادية الصعبة ينذر بإنفجار وشيك.

تشعر العائلات الجزائرية من شرائح الطبقة الوسطى بحالة قلق وخوف كبيرين، لأنهم أصبحوا على حافة الوقوع في فخ الفقر، الذي تتسع دائرته ويلتهم سنوياً عدد كبيراً من شرائح الطبقة الوسطى، فأجور الكثيرين لم تعد كافية لتغطية نفقات كل أيام الشهر، ممّا أجبر كثير من العائلات عن تغيير نظام حياتهم وتقليص حاجياتها المعيشية اليومية، وما يزيد من شعور الألم هو " اللاعدل" في توزيع الثروة بين أفراد الشعب من قبل السلطة الحاكمة على الرغم من المكاتة التي يحضى بها الموظف الجزائري إلا أن حبل الحاجة يلتف حول رقبته كل سنة بشكل أقوى، وذلك بسبب المستوى المعيشي من جراء الغلاء الفاحش الذي مسّ جميع المواد الإستهلاكية الأساسية وأصبح أي طارئ سواء مرض أو مناسبة عائلية يربك الميزانية." [1]

المتابعون للحراك الإجتماعي الجزائري يعتبرون أن الطبقة الوسطى توسعت قاعدتها بشكل أكبر في أحضان القطاع العام خلال مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين إلاّ أن الأزمة الإقتصادية وإنهيار أسعار البترول إبتداء من سنة 1986، وتنا مي المديونية الخارجية، والأزمة السياسية التي دخلت فيها البلاد في تسعينات القرن الماضي، دفع السلطة الحاكمة إلى القيام سلسلة من الإجراءات منها تحرير السوق وخوصصة القطاع العام وتسريع العمال في مستوى نصف مليون عامل، بضغط من المؤسسات المالية العالمية، وبالرغم من كل هذه الإجراءات إلى إعادة الإستقرار على المستوى الإقتصادي إلاّ أنها إنفجرت أزمات إجتماعية وطالت الطبقة الوسطى بشكل خاص، كما ساهم الفساد ونهب المال العام إلى الدفع بإعداد كثيرة من أبناء الطبقة الوسطى إلى مستويات الطبقات الفقيرة والمحرومة. [2]

---

(1) توفيق بوقاعدة ،" الطبقة الوسطى في الجزائر مهددة بخطر الافول" ، تلفزيون، "DW" ، 2017/09/27 / ***16262977-a/ الطبقة-الوسطى-في-الجزائر-مهددة-بخطر-الأفول /www.dw.com/ar*** بتاريخ : 2018/04/30 ،سا 30: 15

2) ***المكان نفسه.***

في هذا السياق يؤكد المحلل الاقتصادي "عبد الوهاب بول كروح" أن الأوضاع الإقتصادية التي عاشتها البلاد في العشرية السوداء أثرت سلباً على جميع المواطنين وعلى الطبقة الوسطى بشكل خاص فأصبح الحديث عن طبقتين في الجزائر فقط وهي الطبقة الوسطى بشكل خاص، فأصبح الحديث عن طبقتين في الجزائر فقط وهي الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، ومع نهج برنامج الإنعاس الإقتصادي في الخماسي الأول للقرن الواحد والعشرين بدأ التشكيل الجديد للطبقة المتوسطة المتكونة من أصحاب الشهادات العلمية وصغار المستثمرين وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة. (1)

يلاحظ الخبير الاقتصادي أيضاً وجود إرتباط بين الطبقة المتوسطة الجديدة والأوضاع الإقتصادية العالمية، ولذلك فإنها أو من تضورت خلال أول تراجع لأسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن جهة أخرى أكد أن عجز الدولة في إدارة المنظومة الإقتصادية من خلال الطبقة المتوسطة رهينة حاجياتها، مثل السكن وهو ما يجعل الكثير من أسر الطبقة تعجز عن الإدخار وتسقط في جحيم الفقر مع أول فشل لها في تسيير ميزانيتها، بمعنى أن الطبقة المتوسطة في الجزائر تقف على أرضية هشة. (2)

و في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها الطبقة المتوسطة والمشاكل التي تواجهها، يتساءل المرء عن الأسباب التي كانت خلف عدم قيام الطبقة المتوسطة بتحركاتها وإحتجاجها من أجل تغيير وافقها وتحسين ظروفها، ويجيب الدكتور " ناصر جابي" أستاذ علم الاجتماع ومؤلف كتاب " لماذا تأخر الربيع الجزائري "على ذلك قائلاً:" إن الطبقة المتوسطة في الجزائر مقسمة إلى قسمين أو تيارين وكل طرف متخوف من الأخر، " فرنكفوني" و"عروبي" ولذلك فإنها لا تستطيع أن تؤثر، ويقول : نحن نشاهد إلاّ الآن من النقابات إلا أننا لم نسمع أن ثم بيننا إتفاق واحد حول نقاط مشتركة ولم تبذل أي مجهود لتحويل هذا الحكم إلى قوة، والسبب يكمن في طبقية تركيبة الطبقة الوسطى في الجزائر

1) ***المكان نفسه.***

2) ***المكان نفسه.***

الحالية، المبنية أساساً على أفراد يعيشون من الريع ولا يساهمون في خلق الثروة ، ممّا جعلهم أكثر أنانية وإنغلاق على أنفسهم . [1]

و يذهب " مسعود درماش" أستاذ الإقتصاد بجامعة سطيف إلى وصف الطبقة الوسطى في الجزائر بـ " المزيفة " لا تساهم في خلق الثروة ، وهو ما يجعلها تظهر وتختفي بسرعة حسب ما تحصل عليه من " ريع " بين الفترة والأخرى وحسب الدور الذي تقوم به في خدمة " أجندة السلطة "، ويضيف الأستاذ أيضا، إن وظيفة إحداث التوازن في المجتمع عبر الطبقة المتوسطة في كل المجتمعات خاصة المتقدمة منها، تم سحقها بسبب الخلل الموجود في توزيع الثروة، ممّا يؤدي إلى وجود أغلبية تزداد فقراً وافية تزداد غنا ، و أعرب الدكتور " جابي " أن الطبقة المتوسطة على هامش المشهد الإجتماعي والسياسي في البلاد يشمل نخباً تحول دورها من تأطير وتنظيم الحراك الإجتماعي والسياسي إلى الكفاح من أجل الحصول على لقمة العيش، والإستنزاف للتواصل للطبقة المتوسطة التي تمثل العمود الفقري لكل مجتمع، وإتساع الهوة بين الطبقات الغنية والفقيرة يهدد المجتمع بالإنفجار وربما بحدوث تغيير عنيف. [2]

إن إزدياد إلاهتمام المرتقب من قبل السلطة الحاكمة بالطبقة المتوسطة ومن ثمّ الطبقة الفقيرة من خلال التوزيع العادل للثروات والدخول والاهتمام بحاجيات ومتطلبات كل طبقة من طبقات المجتمع يؤدي إلى نهوض البلد تنموياً من الناحية الإقتصادية وإستقرار من الناحية السياسية وفي الأخير تحقيق الرفاهة الإجتماعي. [3]

المطلب الثالث: سياسات التوزيع وإعادة التوزيع واثرها على مستوى الدولة :

1) ***نفس المرجع السابق.***
2) ***نفس المرجع السابق.***
3) ***نفس المرجع السابق.***

يمكن معرفة أثر سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر على العدالة الإجتماعية على مستوى الدولة من خلال بعدين رئيسيين يعكسان مضمون هذه السياسات وهما تحقيق التنمية والإستقرار السياسي.

أ- من حيث تحقيق التنمية:

تعتبر التنمية من الأهداف التي أولت لها الدولة إهتماماً بالغاً من خلال سياساتها المتتالية لإنعاش الإقتصاد الوطني وتحقيق عدالة إجتماعية بين مختلف الأطراف، حيث إنتهت في مجال التوزيع عدة سياسات ومن بينها سياسة ترشيد النفقات المتبعة حالياً، لكنها من أكثر السياسات حرمان للفئات ذوي الدخل المحدود والفئة الفقيرة في المجتمع، لأنها تمس بالدرجة الأولى النفقات العمومية، كالحق في العمل والصحة والتعليم والتقاعد، وتنعكس على المجتمع في الظروف المعيشية بزيادة مظاهر الفقر، وسيكون رد فعل الفئات الضعيفة اللجوء إلى الإحتجاج والخروج إلى الشارع لأنها لم تكن من طرفاً في إتخاذ هذا القرار ولم تشارك الحكومة في تحديد إجراءات الترشيد. [1]

كما تأثرت التنمية بسبب الإنفاق الحكومي من جراء تراجع أسعار النفط ممّا أدّى إلى مخاوف على مستوى الحكومة والجبهة الإجتماعية، وهو ما دفع بالسياسيين لدق ناقوس الخطر من أزمة تلوح بالأفق ما لم يتم وضع سياسات تحوي إنشغالات المجتمع الذي فقد الثقة في العديد من السياسات التنموية. [2]

و بما أن المحروقات تشكل حوالي 98% من الصادرات الجزائرية وتساهم نمو 60% من الدخل الوطني ويقلص إنخفاض سعر البرميل إلى 60 دولار، كسب وزير الطاقة الجزائري السابق " عبد المجيد عطار " [3] فإن الوضع حقيقة ينبأ بالخطر في غياب تنويع

---

[1] "سياسة التقشف"،

متحصل عليه من الرابط***ennaharonline com(shows/randum125036 htm:*** بتاريخ : 2018/04/30 ، سا 10: 00.

[2] احسان حفظي ، ***علم اجتماع التنمية*** (د.م.ن ، دار المعرفة الجامعية ، 2004)، ص.150.

[3] امية احمد، ***تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر***،

متحصل عليه من الرابط ***http//www.aljazeera.net/nens/elrusiness/2014/12/12*** : بتاريخ : 2018/04/30 ،سا 00 : 14 .

الإقتصاد من جهة ومن جهة ثانية فإن البعد الإجتماعي للتنمية يبقى بعيداً عن الإرساء في ظل عدم إحترام مبادئ التنمية المنشودة في كل الخطابات الرسمية وغير الرسمية.

و يعتبر المحلل الإقتصادي " منير حراق " أن إنخفاض أسعار النفط يشكل مصدر قلق للجزائريين وسيؤثر سلباً على التنمية وكذا آليات التشغيل المتاحة في الجزائر كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية للتسيير القروض المصغرة، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة، فهذه المؤسسات المنتظر منها خلق الثروة ودفع عجلة التنمية إلاّ أنها إستهلكت ما يقارب: 132 مليار دج أي ما يعادل 240 مليون دولار من دون أن تنجح في تشغيل العاطلين عن العمل لأن الهدف من إنشاء الحكومة لها لم يكن تحقيق تنمية أو إحداث مناصب شغل دائمة بل كان من أجل شراء السلم الإجتماعي فحسب. [1]

إن إستراتيجية تجسيد التنمية تعبر عن نموذج للتنمية يرتكز على ترشيد إستخدام الموارد وتحفيز سلوك الأفراد وإحترام القيم التي تؤمن بها الجماعة، ينبغي أن تؤكد على حقيقة أساسية وهي إن إستراتيجية التنمية تعني تحقيق تنمية مستقلة تتفق وأوضاع الدولة وسياساتها وتراعي الخصوصية التاريخية والثقافية للدولة. [2]

بالرغم من إعتماد الجزائر على سياسة التخطيط التي تهدف إلى خلق التوازن الإقتصادي والإجتماعي من أجل تحقيق التنمية إلاّ أنها لم تتمكن بما وصلت إليه في بناء المجتمع من مواجهة الأزمة التي مست أثارها البناء الإجتماعي بمكوّناته المختلفة السياسة منها والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وهذا الأمر أدّى إلى التراجع عن مكاسب التجربة التي خافتها الجزائر في فترة التوجه الإشتراكي وحتى أثناء الإنفتاح على السوق وهو ما جعل الإقتصاد الجزائري في التسعينيات أكثر إستعداداً لإعادة النظر وذلك بتبني الإقتصاد الحر والتوجه نحو اللبرالية بالحفاظ على التماسك الإجتماعي والسلم التنموي كما تبين ضعف

---

1) حمد المهدي شنين، ***ما بعد الوفرة...مالات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار البترول***، متحصل عليه في النت غلى الرابط : ***bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-post_12.html*** ، بتاريخ : 2018/05/01 سا : 8 :00 .

2) ***المكان نفسه.***

مساهمة الصناعة في حل مشكلة البطالة وتحقيق التنمية، وإقتصار التنمية الإقتصادية على فئات إجتماعية محدودة.

ب- من حيث تحقيق الإستقرار السياسي والأمن:

يمثل أثر سياسات إعادة التوزيع والتوزيع في الجزائر على العدالة الإجتماعية من خلال سلسلة الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي قامت بها الحكومة من أجل تحقيق إستقرار سياسي وإقتصادي داخل الوطن، حيث تمثل رد فعل النظام السياسية الجزائري لفترة طويلة على الإضطرابات والإحتجاجات التي يحركها التظلم في إستراتيجية ذات شقين، حملات سريعة جنباً إلى جنب مع إشباع للمصالح الرئيسية للمجموعات التي تقف وراء الإضطرابات بما في ذلك العاملين في الخدمة المدنية والنقابات والقادة العسكريين والشباب العاطلين عن العمل منذ نهاية الحرب الأهلية في البلاد عام 2000، أسهم الإنفاق الحكومي الإستراتيجي إلى حد كبير في قدرة الحكومة على إسترضاء مواطنيها من أجل الحفاظ على الإستقرار الهش، في الوقت الذي تتجاهل فيه دعوات إجراء الإصلاحات السياسية والإقتصادية. [1]

و في سنة 2011 أثبت النظام السياسي فاعلية هذا الجمع الإدراتي بين التكتيكات القمعية والإنفاق الإجتماعي في نزع فتيل الإحتجاجات والغضب الشعبي على الظروف الإجتماعية والإقتصادية، والمستويات العالية من الفساد، وسوء الإدارة وإزدراء بعض المسؤولين للجمهور، وإنعدام الأمل في المستقبل حيث أن التدهور المالي الناجم عن إنخفاض أسعار الطاقة العالمية قد يعرض نهج الحكومة للخطر. [2]

إن عدم اليقين بشأن مستقبل البلاد المالي والتنموي الذي يجلبه ذلك للإستقرار الأمني، يأتي في توقيت مضطرب في السياسة الجزائرية، ومازالت هناك تساؤلات حول من سيخلف الرئيس في الحكم الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة " الذي يتولى السلطة منذ أفريل 1999 في تدهور مستمر، إضافة إلى أن سر الخلافة هذا يعد أحد الديناميات الغامضة بين

1) انتصار فقير و داليا غانم ،" تضاءل الموارد، التحديات المالية وتداعياتها على الاستقرار في الجزائر "، ***carnegie-mec.org/2016/02/11/ar-pub-62784***

2) ***المكان نفسه***.

الجيش الذي لعب دائما دوراً قوياً في السياسة والطبقة السياسية المنتفعة والتي فقدت منذ فترة طويلة القدرة على التواصل مع مواطنيها.

و على الرغم من خياراتها المحدودة فإن الحكومة مترددة في القيام بتخفيضات في الإنفاق الإجتماعي والإعانات وبرامج الرعاية الإجتماعية، فالخوف من تداعيات هذه الإجراءات يعود بالذاكرة إلى إنهيار أسعار النفط في سنة 1986 الذي عجز بخفض كبير للدعم، ممّا أدّى إلى الإنتفاضة الشعبية في أكتوبر 1988، أحد العوامل التي أسهمت في الحرب الأهلية 1990–2000 التي تسببت في مقتل ما يزيد عن 150 ألف شخص بالتالي الحكومة غير راغبة في إجراء مناقشة مفتوحة حول الحاجة إلى خفض الإنفاق وإعادة هيكلة الدعم، داعية إلى مساءلة إستقرار البلاد على المدى الطويل. [1]

يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على واردات الطاقة والإنخفاض في أسعار الطاقة منذ منتصف 2014 من حوالي 100 دولار للبرميل إلى أقل من 40 دولار للبرميل إعتباراً من مطلع 2016، أرهق المالية الجزائرية إلى حد كبير، كان من المتوقع أن يصل النمو الإقتصادي العام في عام 2015 إلى 2.8 % منخفضاً عن 4.3% في سنة 2014، وفقاً لتقديرات البنك الدولي منذ أكتوبر 2015 وقد إنخفضت أرباح الطاقة بنسبة 50% إلى 34 مليار دولار سنة 2015 إلى 26 مليار دولار سنة 2016، وفي الوقت نفسه كان العجز في الميزانية سنة 2015 في حدود 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يقارب من ضعف العجز الذي وصل إلى 6.2% سنة 2014. [2]

إن تحديات الحفاظ على عائدات صادرات الطاقة تسبق إنهيار السعر، فالإنتاج الجزائري يعاني بالفعل من هبوط بسبب تخلف تطوير البنية التحتية ونقص الإستثمارات الأجنبية كما أن ظهور موارد نفطية جديدة في البلدان منخفضة المخاطر (مثل و. م. ا ، كندا) والتطورات الخاصة بأن الوضع الأمني الإقليمي يزداد سوءاً (وهو شعور عزز بشكل كبير من جراء الحادث الأمني الكارثي سنة 2013 في عين أمناس) جعل من الجزائر مناخاً صعباً للإستثمار الشركات الأجنبية.

---

1) ***المرجع نفسه.***

2) ***المرجع نفسه.***

و أوضح السيّد: " توفيق حسني " نائب الرئيس السابق لشركة النفط والغاز المملوكة للدولة، سونطراك في سبتمبر 2015، يعني تناقص الإحتياطات وإرتفاع الطلب المحلي أن البلاد غير قادرة على زيادة إنتاجها لزيادة الصادرات وعلاوة على ذلك فإن الخبرة التقنية غير الفعالة وسلسلة من نصائح الفساد، وعدم الإستقرار السياسي المتمثل في التغيرات المتكررة كلها تستمر في إرباك صناعة الطاقة في الجزائر. (1)

إن الإحتجاجات ليست بالضرورة مقياساً مميزاً لعدم الإستقرار في الجزائر، فعادة ما كان النظام بارعاً في قمعها حيث يجرب النظام فتح المجال السياسي على نحو قليل ويأمل في خلق صمام ضغط على الإستياء الشعبي، كما تدل على ذلك التعديلات الدستورية التي كشف النقاب عنها وتوفير التغيرات المتوقعة على نطاق واسع التدابير الخجولة لكبح جماح السلطة التنفيذية في مراضع القرار ومنح فرصة للإلتقاط الأنفاس للأحزاب السياسية في البلاد.

مع ذلك فإن التعديلات الدستورية ليست سوى تخفيف محدود ومن المرجح أن تناضل الحكومة مع زيادة الإضطرابات كلما تم تخفيض الإنفاق بما يضع عبئاً أثقل على السكان، حيث إذا زادت الإضطرابات الشعبية سيكون النظام السياسي غير قادر على الإستمرار في شراء الإستقرار، ومن المرجح أن يتحول إلى مزيد من القمع، وفي هذه الحالة فإن الجيش سوف يلعب دوراً قوياً في الحفاظ على السلام، حيث تحول الجيش الجزائري إلى منظمة حديثة ومتطورة ومجهزة تجهيزاً جيّداً مع قوة خط مواجهة فقال بـ: 521 ألف جندي وقوة إحتياطية تصل إلى 400 ألف جندي، ولديه خبرة واسعة في عمليات مكافحة التمرد بدعم من قبل الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني وقوات الشرطة الأخرى. (2)

إن الإفتراضات التي سادت لفترة طويلة حول الإستقرار الجزائري بحاجة إلى إعادة النظر إذا أن لا يمكنها الحكومة أن تحافظ على نفس المستوى من الإنفاق الإجتماعي لإسترضاء السكان ومنه قد يزيد دور الجيش في الحفاظ على الإستقرار، وبالتالي تغيير الديناميكيات السياسية العسكرية والمدنية.

---

1) ***المرجع نفسه.***

2) ***المرجع نفسه.***

إن رغبة السكان في عدم الإنتفاضة قد لا تكون واردة في الواقع، مع مرور كل سنة، فذكرى الحرب الأهلية الأليمة في الجزائر في التسعينيات تتلاشى بين السكان من الشباب ما يقرب من 30% منهم تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً، ستخبر الفترة المقبلة هذه الفرضيات وقدرة الحكومة على ضبط الأمور وفقاً لذلك.[1]

1) ***المرجع نفسه.***

المبحث الثالث: تقــويم سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر:

تعد عملية تقويم سياسات التوزيع وإعادة التوزيع من العمليات التي تخص بإهتمام بالغ قبل الأنظمة السياسية على إختلاف أنواعها، إلاّ أن هذه العملية تختلف من نظام سياسي لآخر، من حيث عملية الوضع والتنفيذ والتقييم، ومن حيث المشاركون في هذه العملية، فسيتم التطرق في هذه المبحث لمعرفة المشاركون في عملية صنع السياسات التوزيعية في الجزائر وإعادة توزيعها ومن يتولى عملية التنفيذ والمعوقات التي تواجه هذه العملية ومعرفة مدى فاعلية عملية التنفيذ من حيث النتائج المحققة.

المطلب الأول: الأطراف المشاركة في عملية صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر:

تعتمد سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في صناعتها على عدت جهات رسمية وأخرى غير رسمية وجهات فاعلة وأخرى مساهمة، ومن ضمن هذه الجهات ما يلي:

1- السلطة التشريعية:

يشارك البرلمان الجزائري في عملية صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع من خلال ممارسته للإختصاص التشريعي والرقابي والمالي، فالإختصاص التشريعي هو الإختصاص الجوهري لأي برلمان فهو بذلك يتيح له فرصة التدخل بشكل مباشر في عملية الصنع، وخص بذلك الغرفة الأولى دون الغرفة الثانية في الدساتير السابقة، أي أن دستور 2016 أعطى لمجلس الأمة أيضا أحقية اقتراح القوانين بحجة مساعدة الغرفة الأولى في التشريع ومن القوانين التي تم تشريعها نجد القانون المتعلق بتدابير تشجيع ودعم ترقية التشغيل والذي بلغ 38 تعديلاً، أمّا الإختصاص الرقابي فتمثل مشاركة البرلمان في عملية صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع من خلال الرقابة على أعمال الحكومة، ولذلك صنع البرلمان آليات للرقابة لتمكينه من مراقبة مدى تقيد وتنفيذ الحكومة للتشريع بإعتباره الآداة القانونية لتنفيذ سياساتها وبرامجها الموافق عليها من طرف، حيث أن هذه الآليات تنقسم إلى قسمين:

أ- آليات تنجر عنها المسؤولية السياسية للحكومة:

والتي تتمثل في مناقشة برنامج السكنية ودعم المواد الواسعة الإستهلاك والرعاية الصحية والقدرة الشرائية، وبيان السياسة العامة الذي يعرض على البرلمان من طرف الكومة سنوياً لمتابعة البرنامج والسياسات التي تم المصادقة عليها مسبق.[1]

ب- آليات الرقابة التي تنجر عنها المسؤولية السياسية للحكومة:

والتي تتمثل في آليات السؤال والتي تعتبر الآلية التي يتم من خلالها إعطاء أسئلة مقدمة من طرف العضو البرلماني لوزير دائرة معينة مثل مساءلة وزير السكن حول عدم إستكمال البرنامج السكني المبرمج والمصادق عليه من طرف البرلمان والأسباب التي حالت دون ذلك، وكذا آلية الإستجواب والذي يؤدي إلى تشكيل لجان تحقيق في حالة عدم الإنتفاع برد الحكومة، أمّا الإختصاص المالي فهو التشريع في القوانين المالية التي يكون التصويت فيها بالأغلبية المطلقة للنواب و¾ إعفاء مجلس الأمة، حيث تتم الرقابة المالية من طرف البرلمان من خلال مناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة وذلك بعد الاطلاع على محتواها حيث التوزيع العادل ومدى إحترامها للأوضاع الإجتماعية ومراعاة إنسجام الدخل الفردي مع القدرة الشرائية للفرد الجزائري، والمثال على ذلك من حيث الرقابة المالية المتمثل في إجتماع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني حول المادة 66، وهي الأكثر جدلاً في مشروع الميزانية سنة 2015 والمتعلقة بفتح رأسمال المؤسسات العمومية للخواص وفقا للقاعدة 34/66 وهذا حفاظاً على عكس الخواص الذين يصبحون صنّاع القرار في المؤسسات الإقتصادية الكبرى مثل " سون لغاز " حيث يصبح هدفهم الاسمي هو تحقيق الربح لا عدالة إجتماعية.[2]

---

1) موقع وزارة العلاقات مع البرلمان على الأنترنت " ***www.aqn.dz.org*** بتاريخ 15-05-2018،سا 00:00

2) إيهاب زكي سلام ، ***الوقاية السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني*** (القاهرة: معالم الكتب ،1983)، ص32.

2- السلطة التنفيذية:

يقوم النظام البرلماني على مبادئ عدة من أهم المبادئ وأكثرها تميزاً له عن غيره من الأنظمة السياسية مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية الذي عمد المشرع الجزائري إلى تبنية في ظل دستور 1976 وتكريسه أثر التعديل الدستوري 1989 ثم في 1996 فبموجب أحكام الدستور يمارس كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة السلطة التنفيذية هذه الأخيرة من الفواعل الرسمية التي لها دور جوهري في عملية صنع السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع. [1]

3- رئيس الجمهورية:

يتمثل دور الرئيس في صنع السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع من خلال إقراره البرامج التنموية الكبرى في البلاد والمتمثل في البرنامج الإنعاش الإقتصادي الشامل لمختلف المناطق والقطاعات، وسياسة التجديد والتنمية إنطلاقاً من برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو 2009/2005 بغلاف مالي قدره 60 مليار دولار يمثل خمس محاور: تحسين الظروف المعيشية، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الإقتصادي، تحديث الخدمة العمومية، ترقية التكنولوجيا والإتصال، برنامج تكميلي لتنمية الجنوب والهضاب العليا. [2]

4- الحكومة:

يتمحور دور الحكومة في رسم السياسة التوزيعية وإعادة التوزيع في النقاط التالية:

أ- التشريع عن طريق المبادرة بمشاريع القوانين:

إن منح الحكومة صلاحية التشريع عن طريق المبادرة بمشاريع القوانين، وهو مبدأ من مبادئ النظام البرلماني، يعد أمراً ضرورياً حتى تتمكن هذه الأخيرة من السهر على تسيير

---

1) مبروك غضبان، "الحق في التنمية والحق في الأمن " ***محاضرة في المقياس حقوق الانسان لطلبة الكفاءة المهنية للمحاماة*** ، جامعة باتنة السنة الجامعية 2008/2007، ص21.

2) ***المكان نفسه.***

وتنفيذ سياساتها وبرامجها المصادق عليها من قبل المجلس الشعبي الوطني فالغرض الأساسي من ذلك هو التذليل من قبل العقبات القانونية التي تقف حاجزا أمام الحكومة.[1]

ب- تنفيذ القوانين ووضع وتوقيع المراسيم التنفيذية:

إذا كانت صلاحيات المبادرة بالتشريع إلى جانب إتخاذ المراسيم التنفيذية يعزز من دور الحكومة في عملية رسم السياسات، فان ذلك لا يمنعها من إستعمال أسلوب التحالف وتشكيل حكومة إئتلافية بعد إجراء سلسلة من المفاوضات والمساومات بين أطراف التحالف حول طريقة العمل والإتفاق على صيغ عمل مشتركة بهدف ضمان تمرير سياساتها وبرامجها وتشريعاتها التي تعمل على عرضها داخل المجلس الشعبي الوطني، فبامتيازاتها الأغلبية المطلقة من المقاعد نظر يضمها الأحزاب الكبرى المتحوصلة على أكبر عدد من المقاعد داخل المجلس، تتحول إشكالية قبول أو رفض ما تعرضه الحكومة داخل المجلس إلى أمر شكلي لأن المسألة تكون محسومة مسبقاً وما يقوي هذا التموجه هو تبعية النواب إلى أحزابهم وهذا أيضا إستخدام الحكومة لأسلوب الإقناع أثناء عرض برامجها.[2]

كثيراً ما تلجأ الحكومة في إطار رسمها للسياسات إلى تشكيل اللجان المتخصصة التي تزودها بالمعلومات أو التقارير التي تسمح لها بإعداد مشاريع لسياسات جديدة أو تعديل السياسات القائمة أو متابعة تنفيذ بعض السياسات والعمل على تقويمها، ومن الأمثلة المرتبطة بسياسات التوزيع وإعادة التوزيع نجد اللجنة المتخصصة التي عملت الحكومة على إنشائها لأجل التعديل في سياسة تمويل صناديق الضمان الإجتماعي، حيث كافة اللجنة المكوّنة من ممثلي عدة قطاعات، وزارة العمل والمالية والتضامن الوطني ممثل عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين والمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لإيجاد بدائل أخرى

3) مهام تنظيم وسير الامانة العامة للحكومة ، تم فحص الموقع 2012/08/10

،***http://www.joadap.dz/har/sgg.htm>.*** بتاريخ 16-05-2018 سا 11 :00.

1) جيمس اندرسون، ***صنع السياسات العامة*** ، تر، عمار الكبيسي (عمان : دار المسيرة ، 1999) ، ص 110.

لتمويل هذه الصناديق نتيجة التزايد الكبير في عدد المستفيدين والنفقات وذلك خلال 06 أشهر لتفادي حدوث عجز ممثل في الصناديق.[1]

وفي بعض الحالات بأن المتعاملين في قطاع ما يكون لهم دور محوري في تزويد الحكومة بالمعلومات الضرورية التي تحتاج إليهم لرسم بعض السياسات وأمثلة ذلك إعتماد وزارة الصحة في مجال سياسة إستيراد الأدوية لعام 2008 والقائمة على نظام الحصص بشكل كبير على برامج الإستيراد المقدمة إليها من قبل المتعاملين.[2]

ج- السلطة القضائية :

إن مكانة السلطة القضائية ومدى تمتعها بالإستقلالية المترتبة عن عدم تدخل كل من السلطتين التشريعيتين والتنفيذية في سير أعمالها وإصدار أحكامها يعد من أقوى المؤشرات الدالة على دولة القانون وفي حال تعداد الفراعل الرسمية المتدخلة في عملية صنع السياسات فإن الأمر لا يقتصر على السلطتين التشريعيتين والتنفيذية بل يتعداه إلى السلطة القضائية هذه الأخيرة تتدخل في العملية السياسية إنطلاقاً من الإختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها دستورياً. [3]

إن الميزة الأساسية للنظام القضائي الجزائري هو الثنائية أو إزدواجية الجبهات القضائية فإلى جانب القضاء العادي تم تبني ما يعرف بالقضاء الإداري، وبناء على ذلك أصبح كل شخص يعتبر نفسه متضرراً من تصرفات الإدارة من حيث تطبيق العدالة بين الأفراد أو

---

2) ربيع –ر ،" الحكومة تبحث عن بدائل التمويل صناديق الضمان الاجتماعي" ، ***النهار*** ، ع.(84، 10فيفري2008) ، ص 4.

1) ح–ص،" وزارة الصحة تنطلق في تطبيق نظام الحصص" ، ***الخبر اليومي***، ع. 17(20 افريل 2008)،ص10.

2) موقع وزارة العدل على الانترنت تم التصفح 2012/02/15.***http//arabic.mjustice.dz/?p=juriction*** بتاريخ : 2018/05/02 سا 00 :19.

مؤسسة عربية ذات طابع إداري الحق في اللجوء إلى حاكم النظام الإداري للحصول على التعويض.[1]

لطرح هذه الإنشغالات وإيصالها إلى أعضاء المجلس الشعبي الوطني أو إعفاء الحكومة لطرحها في شكل مشاريع قوانين ومن ثم صناعتها في شكل سياسات إلى برامج لفائدة المتضررين.

د- الجهاز الإداري:

يلعب الجهاز الإداري الجزائري دوراً بارزاً في صنع السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع وذلك بإحتكاره لجانب المخرجات في النظام السياسي وذلك في إطار الصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة له، والإمكانيات المتاحة له والبيئة التي ينشط في نطاقها، فالجهاز الإداري إذا أراد إفشال سياسة معينة يعمل على تنشيط المعوقات وإذا أراد إنجاحها يقوم بتذليل العقبات ومن ثم يقوم بتمرير أهدافه من خلال هذين المنطلقين فالقائم على الجهاز البيروقراطي يكون وليد بيئته يتأثر ويؤثر وذلك من خلال أوضاعه الإجتماعية والسياسية والثقافية من حيث ما يكسبه من دخل مقارنة بالدخل القومي ومستواه المعيشي وكذا حقوقه الأخرى كالحق في المشاركة السياسية وحرية التعبير وغيرها، كلها تنعكس سلبا أو إيجابا على إقتراحات سياسات التوزيعية وإعادة التوزيع من خلال مساهمة الجهاز الإداري في عملية صنع هذه السياسات .[2]

هـ- الأحزاب السياسية:

تجسد الأحزاب السياسية الجزائرية قناة من القنوات الإتصال ووسيط بين المواطنين والسلطة الحاكمة ويتمحور هدفها الأساسي في الحصول على السلطة بهدف تسيير العملية السياسية بما يراه مناسبا فجميع الأحزاب السياسية سواء تلك المنتهية للتيار الوطني أو

---

3) ***المكان نفسه.***

1) عزيزة ضميري ، " الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسات العامة في الجزائر " ***رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر غير منشورة***(جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007 -2008).

الإسلامي أو الديمقراطي، تلجأ إلى التعبير عن المصالح وتجميعها لغرض المساهمة في عملية رسم مختلف السياسات فمساهمة الأحزاب السياسية في صنع السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع نوجزها في الأمثلة التالية من خلال مجموعة من البرامج. [1]

تعيين السيّد " عبد العزيز بالخادم " أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني، أكد على توجه الحزب وموفقه الداعم للعديد من السياسات في إطار عدالة التوزيع أهمها سياسة الأجور هو السبيل الوحيد لإمتصاص غضب الشعب والذي يعتبره بدوره مردوداً شعبياً يؤدي إلى استقرار اجتماعي أكثر أهمية من النمو الاقتصادي ، في حين يرى الأمين العام لحزب التجمع الديمقراطي السيد " أحمد أويحي " عكس ذلك وأن الرفع من الأجور أمر يصعب تحقيقه متحججاً في ذلك بالعوامل الاقتصادية .[2]

أمّا حزب العمال الممثل في " لويزة حنون " تمثل التيار التروتسكي إستطاع الحزب أن يزيح التيار الشيوعي المجسد في حزب الطليعة الإشتراكية في العهدة الفارطة ففي إطار مساهمة في صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع كان برنامج الحزب يتمحور حول مايلي:

- ✓ المطالبة والإلحاح على الحقوق السياسية والفردية والجماعية المعترف بها دولياً.
- ✓ المطالبة بالحفاظ على الملكية العمومية لكبرى المؤسسات الوطنية مثل سونطراك و سونلغاز والبنوك أو على الأقل التنازل عن بعض الشركات للعمّال رافضاً بشكل قطعي تسريح العمال حفاظاً على الإستقرار والسلم الاجتماعي.[3]

وفي مثال آخر حول مساهمة الحزب في وصنع السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع، معارضة نواب العمّال لمشروع قانون المنازعات في مجال الضمان الإجتماعي الذي حظي بموافقة أغلبية النواب تابعة من تبنيهم لموقف الحزب الرافض له لكونه حسب تصريح الأمنية

---

2) ***المكان نفسه.***

1) ادريس بوبكر ، " الاقتراع النسبي واثره على التعددية السياسية " ، ***الفكر البرلماني*** ، ع.3(جويلية 2009)،ص ص 50- 65 .

2) ***المكان نفسه.***

العامة للحزب "لويزة حنون" يتضمن إجراءات جزائية تمس بصلاحيات الأطباء وبحق المواطنين في العلاج إلى جانب طغيان الجانب التجاري فيه على الجانب الإنساني.[1]

و- المواطن والرأي العام:

إن مشاركة المواطن الجزائري وتصويته في الإنتخابات بمستوياتها المختلفة الرئاسية والتشريعية (الوطنية المحلية) تعد آلية لتجميع المصالح وأسلوب من أساليب التأثير في مختلف السياسات، فتبني الجزائر النظام الديمقراطي وإقرارها للعديد من المبادئ كحرية التعبير تشكيل الأحزاب السياسية، التداول السلمي على السلطة عن طريق الإنتخابات منح المواطن القدرة في التأثير على العملية السياسية وبالتالي المساهمة في صنعها بطريقة غير مباشرة، والمتجسدة في إمتلاكه حق تأييد ودعم أو إختيار حزب سياسي أو شخصية سياسية ما أو حتى المشاركة في الحملات الإنتخابية لتعبئة تأييد باقي المواطنين لهذا الحزب أو هذه الشخصية.

لا يقتصر المواطن الجزائري في تعبيره عن مصالحه وتجميعها على المشاركة في الإنتخابات أو مقاطعتها في إطار صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع بل يتعداه إلى تبني أسلوب آخر وإستخدام آلية مخابرة تتمثل في الإحتجاج السلمي هذا الأخير يُعد أحد النشاطات السياسية العاكسة لحجم العراقيل التي تعترض المواطنين في إيصال مطالبهم وإثارة إهتمام الحكومة، ودفعها إلى التحكم إزاء بعض القضايا، ومن أمثلة ذلك إحتجاج طلبة الثانوية قسم نهائي وخروجهم إلى الشارع عبر أغلب مناطق الوطن تعبيراً منهم عن رفضهم لسياسة الإقلاح التي شهدتها القطاع منددين بعدم إشتراك الوزارة الأسرة التربوية في إصلاح الوضع.[2]

---

3) محمد شراق ، " الوضع مهدد بالانفجار "، ***الخبر اليومي*** ، ع. 5224 (22 /2008/01)، ص2.

1)فضيلة مختاري، بن بوزيد يوافق على اهم مطالب فيدرالية اولياء التلاميذ

http://www.echoroukonline.com/madules.php?mame=nens8fils=articl.8sid=16065.

ز- جماعات المصالح:

يتمثل مشاركة جماعات المصالح في صنع السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع من خلال مدى فاعلية قنوات الإتصال والمتمثلة في الروابط الشخصية القائمة على إستخدام العائلة والمدرسة، ووسائل الإعلام الجماهير والهيئة التشريعية، الجهاز الإداري، الحكومة، الإحتجاجات والإضراب وذلك بدرجات متباينة في صنع السياسات وتوجيها لتحقيق مصالحها وأهداف القائمين عليها.[1]

كما تقدم إقتراحات للحكومة إزاء موضوع معيّن ومن أمثلة ذلك المقترحات التي تقدم بها إتحاد الفلاحين لوزيرة الطاقة والمناجم ووزيرة الفلاحة والمتعلقة بسياسة تسوية الأسمدة وتزويد الفلاحين بها وتضمن المقترح ضرورة توزيع الأسمدة عن طريق تعاونيات الحبوب والبقول الجافة بالولايات والتعاونيات المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة بإعتبار أن هذه الهيئات تعرف جيّداً طبقة الفلاحين وتواجدهم في كل مناطق الدولة، وتم إعتمادها وإصدار قرار مشترك بين الدائرتين الوزاريتين حول هذه القضية.

ح- المجتمع المدني :

يتمثل دور المجتمع المدني في مشاركته من حيث صنع السياسات التوزيعية و إعادة التوزيع في الجزائر، غالبيتها نحو الدفاع عن حقوق المرأة أو المحافظة على البيئة والمطالبة بعدالة التوزيع وتحقيق الرفاه الإجتماعي، بالرغم من عدم وجود نص قانوني يحمي وينظم مشاركة المجتمع المدني بصفة رسمية، وعلى الرغم من محدودية مشاركته، إلاّ أنه من الممكن الحديث عن بعض الأدوار التي يلعبها حيث كان له دور في طرح مجال للنقاش حول القضايا المهمة على الساحة السياسية ومنها المناقشات التي تجري حول التعديلات

---

1) عبد الله راقدي " العصب والمؤسسات في الجزائر بين مقتضيات الداخلية والمحددات الدولية " ، متحصل عليه من الرابط ***http://wwwgoocities.com/ragdiabdelah/faction.htm>.*** بتاريخ : 2018/05/03 سا 00 12:

الدستورية، حيث عمل كقوة إقتراح مهمة وهذا بهدف الوصول إلى صيغة شبه متكاملة لوثيقة الدستورية الدائمة وحل القضايا والوسائل السلمية عبر النقاشات والحوار والإنفاق، ومثال على ذلك: الوثيقة التي أصدرها رئيس الجمهورية المتعقلة بالحوار الوطني في ماي 1996 التي عرضت على الفعاليات السياسية والمجتمع المدني للإثراء والمناقشة. [1]

ط- رجال الأعمال:

بلغت درجة تدخل رجال المال والأعمال في صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع حد وصف الإنتخابات الرئاسية الماضية في 17 أفريل 2014 بالمعركة المالية بإمتياز، حين أشارت تقارير إعلامية إلى سعي منتدى رؤساء المؤسسات، الذي يضم كبار رجال الأعمال، ضخ 750 مليار سنتيم لتمويل الحملة الإنتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وتبددت تساؤلات عن حصاد رجال الأعمال الذين دعموا رئيس الجمهورية، بعد إنتخابه في 2014 بعد حصولهم على صفقات ومشاريع المخطط الخماسي 2014- 2019.

وبرزت خلال الفترة الأخيرة أسماء رجال أعمال جزائريين تصدروا المشهد الإقتصادي والمالي وصاروا يزاحمون رجال السياسة في الخرجات الميدانية وحتى صنع القرار.

ويعتبر رجال الأعمال "علي حداد" المدير التنفيذي لأكبر شركة أشغال عمومية خاصة "حداد"، النواة الصلبة لتكتل رجال أعمال ينشطون في مختلف القطاعات، من أكثر المستفيدين من مشاريع الحكومة بصفقات بملايين الدولارات بحسب تقارير صحفية خصوصا بعد توليه رئاسة منتدى رؤساء المؤسسات وأحاط نفسه بمجموعة من الصناعيين منهم رئيس جمعية وكلاء السيارات وشركة " إيفال" محمد بايري.

ويتمركز في المرتبة الأولى كل من رجل الأعمال ورئيس الغرفة التجارية درجة النفوذ والقرب من دواليب السلطة والصناعية، "محمد العيد بن عمر" الذي تقدّر ثروته بـ: 180 مليون

---

1) نادية بونوة، ***دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ وتقييم السياسة العامة*** ، دراسة حالة الجزائر"، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** (جامعة باتنة 1989- 2009)،ص.78.

أورو، وهو أبرز الأعضاء النشطين داخل هيكل " الأف سي أو"، إضافة إلى رجل الأعمال " كريم كونيناف" صاحب ثروة قدّرت بـ: 300 مليون أورو، وعملاق صناعة الأدوية " بيوفارم" ، "عبد المجيد كرار" (200 مليون أورو)، ورجل الأعمال "محي الدين طحكوت" (120 مليون أورو) ، وصاحب مجمع " كوندور إلكترونيك" عبد الرحمان بن حمادي (100 مليون أورو)، ورجل أعمال وصاحب مجمع أرديس التجاري وفندق الهلاتون، " رحيم عبد الوهاب" بعشرات ملايين الأورو. [1]

تشير الدراسات أن الفترة الأخيرة شهدت تنامياً ملحوظاً لوجود رجال الاعمال أصبحوا فاعلين رئيسيين في صنع السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع، بتنامي أدوار رجال الأعمال وتصاعد نفوذ الكيانات التنظيمية المعبرة عن مصالحهم الإقتصادية و الاجتماعية.

وأضحى الوجود القوي لأصحاب الأعمال كنواب داخل البرلمان والمجالس المحلية ظاهرة لافتة ليس في الجزائر فقط لكن في عدة دول كالمغرب ومصر ولبنان والأردن واليمن والكويت والبحرين إتسمت جميعها لدرجة من التعددية السياسية وبإنتظام الممارسة الإنتخابية على المستويين الوطني والمحلي. [2]

وخلصت الدراسات إلى أن إتباع معظم الدول العربية سياسات التحرير الإقتصادي والخوصصة وإنقلابها على نمط الإقتصاديات المركزية المدارة من قبل المؤسسات الرسمية وتفضيلها التدريجي للقطاع الخاص كقاطرة للنمو، بدأت الكيانات التنظيمية لأصحاب الأعمال تضطلع بأدوار مهمة في صناعة القرار التنفيذي العام المتعلق بالشؤون الإقتصادية والإجتماعية وفي هندسة البيئة القانونية الناظمة لنشاط القطاع الخاص. [3]

---

1) ***المرجع نفسه.***

2) محمد لهوازي، " رجال أعمال ينافسون سياسيين في صنع القرار "، ***الشروق*** ،ع. 7050(04 نوفمبر 2015)،ص.03

3) ***المكان نفسه.***

المطلب الثاني : فعالية تنفيذ سياسات التوزيع وإعادة التوزيع

فاعلية تنفيذ سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في العديد من الدول وخاصة النامية منها إلى قبضة السلطة التنفيذية وهيمنتها على باقي الفواعل التي لها دور بارز في عملية التنفيذ لهذه السياسات وتعتبر الجزائر أحد هذه الدول، فسوف تتطرق الدراسة إلى إبرام هيمنة السلطة التنفيذية وكذا ضعف الأداء لمختلف الجهات الأخرى ممّا يعيق عملية التنفيذ ويعزز من إحتكار السلطة التنفيذية لعمليتي الصنع والتنفيذ الذي يحقق أهدافها ومصالحها.

إن في الأنظمة السياسية شبه الديمقراطية تكتسي السلطة التنفيذية صورة مساومة تفاوض إحتكار هيمنة، وفي النظام السياسي الجزائري لم يكتسب صفة الديمقراطية لعدم تكريسها بعد لكوننا لازلنا في مرحلة تحول نمو الديمقراطية، فإن الفواعل الجزائرية بقية إلى حد اليوم عاجزة عن المساهمة في العملية السياسية والتأثر في الفاعلية اللازمة والشكل المطلوب، في ظل هيمنة السلطة التنفيذية كفاعل رسمي على هذه العملية وسعيها الدائم إلى إبعاد باقي الفواعل عن المساهمة والمشاركة في عملية التنفيذ.

1- هيمنة السلطة التنفيذية :

رغم قيام دستور 1996 على مبدأ الفصل بين السلطات بهدف خلق علاقات جديدة بين السلطات العامة خاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية والمرتكزة على نوع من التوازن والتعاون إلاّ أن الواقع يثبت العكس لأن أسس هذه العلاقة إختلت وإنحرفت في الإتجاه الذي يخدم أكثر السلطة التنفيذية والتي منحت صلاحيات واسعة على حساب السلطة الأخرى وإنحصر بذلك دور البرلمان الجزائري في تمرير القوانين المقدمة من طرف السلطة التنفيذية سواء كانت أوامر أو مشاريع قوانين والتي في الغالب تهدف إلى تحقيق أهدافاً وتلبية حاجيات ومصالح القائمين عليها على حساب تطلعات المجتمع وإحتياجاته ممّا ينتج عنه فشل في مخرجات مختلفة السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع مثل سياسات دعم الشباب المتمثلة في برامج (CNAC وENSEG) التي أثقلت كاهل الميزانية بمبلغ قدره: 132 مليار دج وإسفرت نتائجها عن فشل في جل المؤسسات المدعمة وإفلاس مالكيها زيادة على تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي من جراء هذا الإفلاس والسبب في هذا الفشل بعيداً عن البعد الديني

هو عدم إشتراك السلطة التنفيذية بقية الأطراف المنتفعة ورسم خارطة طريق تعود بالنفع على المستفيدين من جهة والنهوض بالإقتصاد الوطني من جهة ثانية.[1]

2- ضعف العمل التشريعي للبرلمان :

على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتبها البرلمان والقوة التي يستمدها عن طريق الإرادة الشعبية وخاصة الغرفة العليا التي يتم إنتخاب أعضاءها مباشرة من طرف الشعب، بصفة هذه كان المفترض ان يكون دورة في عملية تنفيذ سياسات التوزيع وإعادة التوزيع لا يقل أهمية عن دورة في صنعها من خلال تفعيل إختصاصه الرقابي المتمثل في المتابعة القبلية والآنية والبعدية عن طريق متابعة البرامج ومساءلة المسؤولين وإستجوابهم وكذا تشكيل لجان التحقيق، ألاّ أن المشرع الجزائري منح صلاحية التشريع لرئيس الجمهورية عن طريق الأوامر من جهة وللحكومة عن طريق تقديم مشاريع قوانين من جهة أخرى، وكان له إنعكاسات سلبية على البرلمان بتهميش وتقليص دوره التشريعي ومن ثم التنفيذي، حيث أصبحت السياسات تصنع خارج قبة البرلمان ثم إلى التنفيذ مباشرة، وذلك بإستخدام أساليب المراوغة المعروفة كإصدار الأوامر أو الكبح عن طريق الثلث الرئاسي في الغرفة الثانية أو بإقتراح قوانين من داخل القبة نفسها عن طريق مجلس الأمة الذي أسندت له الصلاحية في التعديل الدستوري في فيفري 2016، ممّا زاد من هيمنة السلطة التنفيذية وأضعاف السلطة التشريعية.[2]

حيث نجد العديد من البرامج التنموية، كالبرامج التعليمية التي تحصلت على إعتمادات مالية معتبرة إلاّ أن النتائج المتحصل عليها لم تتوقف مع الأهداف الموضوعة مسبقاً وهذا راجع إلى إحتكار عملية رسم السياسات من طرف الحكومة من جهة وعدم فاعلية الأداء لأعضاء البرلمان من خلال مساءلة إستجواب القائمين على القطاع وعدم تفعيل عملية تشكيل لجان التحقيق حول معرفة أسباب الإخفاق، وإن كان ذلك فيكون صورياً لذا الرماد على العيون، فضعف العمل الرقابي للبرلمان يعزز من هيمنة الحكومة وبالتالي تزايد حجم

1) ضميري ، ***مرجع سابق*** ،ص .111.

2) نفس المرجع السابق،ص.114.

الإخفاقات في مخرجات سياسات التوزيع وإعادة التوزيع التي لها أثر بالغ في الحياة الإجتماعية لمختلف فئات المجتمع.

3- ممارسة التشريع عن طريق الإعتراض من طرف الرئيس:

يحتل الرئيس مكانة سامية الأمر الذي يسمح له بممارسة العديد من الصلاحيات داخلياً وخارجياً وعلى المستوى التشريعي والتنفيذ والقضاء وهذا حقه الدستوري، إلاّ أن عملية إعتراض الرئيس للتشريع غالباً ما تكون أسبابه الظاهرية مخالفة القوانين للدستور من حيث القواعد أو حجم الإنحراف وعليه تقويمها ممّا يعيق العمل التنفيذي أمّا الأسباب الباطنية هو ليس التصحيح والتقويم بل خدمة المصالح السياسية لرئيس الجمهورية، ممّا ينتج عنه عرقلة واضحة لعملية تنفيذ لمختلف السياسات.[1]

4- تعطيل الجماعات المحلية عملية تنفيذ السياسات التوزيعية واعادة التوزيع :

عندما تعجز جماعة ما مصممة على التدخل في عملية صنع السياسات أو توجيهها بما يخدم مصالحها فقد يكون السبيل الوحيد أمامها والذي يمكن إستخدامه لحماية مصالحها، هو التدخل في عملية التنفيذ بهدف تحريفها عن مقاصدها وأهدافها والتي تشكل حجرة عثرة أمامها، وكمثال على ذلك في إطار حركة الأموال تباطؤ وتيرة سياسة إصلاح البنوك الجزائرية نظراً لتدخل يوي مالية وسياسية في ذلك، حيث تسعى هذه القوى اة الجماعة إلى تعطيل مسار الإصلاح الفعلي للقطاع ومقاومته.[2]

5- إنتشار ظاهرة الفساد:

من الظواهر التي كان لها أثر بالغ في عرقلة تنفيذ سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر ظاهرة الفساد بأنواعه السياسي والإداري والمالي...إلخ، حيث تشهد الجزائر في الآونة

---

1) عبد الله بوقفة،" أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري" – ***دراسة مقارنة***–" (الجزائر: ، دار هومة ،2002)، ص280.

2) حفيظ صواليلي " برامج اصلاحات البنوك الجزائرية يقيت حبرا على ورق" ، متحصل عليه من الرابط ***http://wwwelkahar.com/quotidien/?ida=498ida=855628 data_insert=20091031>. بتاريخ 2018/05/16 سا 23 :00***

الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح إختلاس مليارات الدولارات، حيث تزامن ذلك مع إرتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000، وتبين الحكومة الجزائرية جملة من السياسات والبرامج التنموية والإقتصادية (شهدت الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 ثلاث برامج تنموية) مخصصة لها غلاف مالي ضخم قدّر بحوالي 30.440 مليار دينار جزائري، حوّلت الجزائر إلى ورشة مقترحة للمشاريع الكبرى وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب المال العام، صفقات مشبوهة...إلخ) تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي : 2000 و 2010. [1]

حيث إنفجرت العديد من قضايا الفساد التي كان لها أثر في عرقلة مسار التنمية مثل: قضية مجمع الخليفة، تليها قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية، خاصة قضية الطريق السيّار (شرق – غرب) وقضية سونطراك. [2]

إستناداً لتقارير المنظمات الدولية، نجد ضمن مؤشرات الفساد: مؤشر المخاطرة الدولية للفساد، ومؤشر الأعمال الدولية ومؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يدعي بمؤشر الفساد للدول المصدرة.

حيث يستند هذا المؤشر في تركيبته على طرح مجموعة من الأسئلة وجهت إلى إطارات المؤسسات في البلد المراد البحث فيه والكشف عن حالة الفساد.

والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2008– 2016).

---

1) محمد امين بربري،كريفار مراد،"دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر"إقتصاديات شمال إفريقيا،ع.17(2017)،ص ص 13 – 66.

2) ***المكان نفسه.***

جدول (18): تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2008- 2016):[1]

السنة	الترتيب	عدد الدول بالدراسة	نقاط المؤشر
2008	92	180	3.8
2009	111	180	2.8
2010	105	178	2.9
2011	112	183	2.9
2012	105	176	3.4
2013	94	177	3.6
2014	100	177	3.6
2015	88	167	3.6
2016	108	176	3.6

المصدر: http://w.w.wtransparoncy

يتضح لنا من خلال الجدول أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، ففي سنة 2008 حصلت الجزائر على مؤشر درجته تجاوزت رقم 03 من أصل 10، هذه الوضعية سمحت للجزائر من الخروج من القائمة السوداء وذلك قبل سنة 2006 التي تضم مجموعة البلدان الأكثر فساداً في العالم وتزامنت هذه الوضعية مع إنطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي والذي خصص له مبلغ مالي قدره: 286 مليار دولار لدعم عجلة التنمية والتركيز أكثر على الإستثمارات العمومية الضخمة، الأمر الذي أعطى فرصة أكبر لأصحاب النفوذ والسلطة لممارسة مختلف أشكال الفساد.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2012- 2016 إستقر مؤشر الفساد عند درجة 3.6 من أصل 10 مسجلة ذلك رتبة 108 من بين 176 دولة في سنة 2016، ما يعني أن الجزائر مازالت تحتل مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة، وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الفاعلين للقيام بإصلاحات واسعة على مستوى النظام المالي والمصرفي وتسيير المال العام و كذا الصفقات العمومية وخلق مناخ ملائم ومحفز للنشاط الإقتصادي والإستثماري وضمان مخرجات في السياسات التي رسمها مسبقاً.

[1] ***المكان نفسه.***

ومن أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية والتي كان لها أثر في عرقلة مسار التنمية والبرامج المسطرة مايلي والتي نوضحها في الجدول التالي: [1]

1) ***مرجع سابق***،ص 19.

جدول (19): أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية:[1]

القضية	قيمة الخسارة	شرح موجز
بنك الخليفة	1.5 مليار دولار مصرّح عنها و ما بين 3 إلى 5 مليار دولار حسب المتتبعين	تورط عدة شخصيات مرموقة ومسؤولين كبار في الدولة، و صدر في حق المؤسس عبد المؤمن خليفة حكم غيابي سنة 2004 بـ 5 سنوات سجن و غرامة 85 مليون دولار لإرتكابه مخالفات مصرفية، ثم صدر حكم غيابي جديد في مارس 2008 بالمؤبد، تسلمته الجزائر في ديسمبر 2013 لتنطلق محاكمته من جديد.
البنك التجاري والصناعي	13 مليار دينار جزائري	فرار المدير العام إلى فرنسا التي لم تسلمه إلى الجزائر، حكم على المؤسس محمد خروبي بـ: 10 سنوات سجن بتهمة التملك غير المشروع و إختلاس أموال عمومية.
الصندوق الجزائري الكويتي للإستثمار	30 مليون دولار	أدين بالإختلاس ويوجد مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق و زوجته اللذان فرا إلى الخارج.
قطاع السكن والعمران	غير معلومة	أثبتت التحقيقات التي أجريت بعد زلزال بومرداس أن البناء غير مطابق لشروط السلامة، أي أن هناك إختلاس للأموال المخصصة للبناء.
الفساد في قطاع الجمارك	غير معلومة	تم فصل 100 جمركي و رفعت دعاوي قضائية ضد 530 موظف للتورط في العديد من قضايا الفساد، كما عرض 80 ملف على المجلس التأديبي الخاص بالجمارك، و شملت العديد من التحقيقات على عمليات الإستيراد التي يشتبه في تخفيض قيمتها و عمليات أخرى ثم تضخيم قيمتها بهدف تبييض الأموال أو تحويل العملة الصعبة للخارج.
قطاع المحروقات	غير معلومة	عرف هذا القطاع العديد من قضايا الفساد من بينها تلقي رشاوى لمنح الصفقات و المشتريات وإنجاز مقرات جديد لشركة سوناطراك، تورط في هذه القضايا العديد من كبار المسؤولين في الشركة و يتعلق الأمر بإبرام صفقات نفطية مشبوهة (صفقات بالتراضي) مع شركاء أجانب كلفت شركة سوناطراك خسائر مادية معتبرة.

[1] شعبان فرج،" الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر "، ***أطروحة دكتوراه***، (جامعة الجزائر 3، 2011-2012)، ص ص:276-279.

المطلب الثالث: تفعيل سياسات وبرامج تحقيق العدالة الإجتماعية في الجزائر:

إن تنفيذ أي سياسة إقتصادية كانت أو إجتماعية في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة من جهة وإلى تحقيق عدالة إجتماعية من جهة ثانية عن طريق تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج التنموية الإقتصادية والإجتماعية التي لا تتعارض أهدافها كما أن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب من الحكومة الجزائرية إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الإقتصادي والإجتماعي الذي أثبت نجاحه في العديد من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا.[1]

إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بوضع السياسات وإعدادها في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، مثل إنتهاجها سياسة التشغيل المؤقت في أوساط الشباب خريجي المعاهد والمراكز التكوين والجامعات وتوظيفهم لفترة زمنية لا تفوق 4 سنوات على أكبر تقدير ممّا يقلل من نسبة البطالة بالأرقام في الظاهر لكن في الباطن إزدياد حدتها وتفاقمها، فهي سياسات يجب إعادة صناعتها والنظر فيها.

بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن بإعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة.[2]

الإسراع في إستكمال مسار الإصلاحات وتحسين مناخ الإستثمار للقطاع الصناعي الخاص بالإضافة إلى إصلاح المنظومة التعليمية والصحية والمالية وتطوير الأجهزة الإدارية الحكومية.

---

1) نبيل بوفليح ،" دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، ***أبحاث اقتصادية وإدارية*** ، جامعة الشلف ،ع.2 (ديسمبر 2012)،ص. 10-50.

2) ***المكان نفسه.***

يتوقف إستكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل مختلفة البرامج بإعتبار أن إقتصاد هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسات في حالة إنهيار أسعار المحروقات. (1)

إن وضع نظام معلوماتي فعّال ودقيق ع لى مختلف مراحل إعداد وتنفيذ مختلف السياسات الإقتصادية والإجتماعية، سيؤدي الى إضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية تجاه هذه البرامج ممّا يضمن تحقيق العدالة الإجتماعية، كما أن إشتراك الخبراء والباحثين السياسيين والإجتماعيين والإقتصاديين في تقييم هذه السياسات سيساهم في تحديد نقائصها وبالتالي العمل على تجنبها مستقبلاً. (2)

إن التشغيل في الجزائر لا يزال رهين الحسابات السياسية، والتلاعب بالأرقام على حساب فئات كبيرة من الشباب، فئة تائهة تبحث عن من يدلها الحلول والحلول في البرامج والسياسات المتبعة هي عبارة عن جرعة أكسجين لتهدئة هذه الطبقة عن المجتمع. (3)

إن فرصة الجزائر في تحقيق عدالة إجتماعية مهددة لأنه من أجل تحقيق ذلك فإنه يلزم تخفيض نسب البطالة، ممّا يؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر، فطالما أن معدلات البطالة عالية في الجزائر وطالما أن المداخيل ضعيفة، فإن الرفاهية ستظل دائماً غائبة في ظل هذه الظروف يستحيل الوصول إلى تحقيق تنمية وكذا عدالة إجتماعية. (4)

---

1) ***المكان نفسه.***

2) ايناس بوسحلة ونسيمة بن دار، "دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة "، دراسة ميدانية، جامعة ورقلة، جامعة تبسة.متحصل عليه من الرابط ***« https://hrdiscussion.com جلسات للحوار »*** ***الركن المفتوح « مقالات وآراء*** بتاريخ 2018/05/10 سا 6:00.

3) ***المكان نفسه.***

العمل على إلغاء الفوائد البنكية وهي من العناصر التي جعلت الكثير من الشباب يختارون القروض بدون فائدة رغم أن سوء هذه القروض لا تكفي تكاليف المشاريع.[1]

توفير إطار قانوني يوفر الحماية لمؤسسات المجتمع المدني ويسمح لها بالتعبير عن آرائها وتوجهاتها بطريقة سلمية ومنظمة خاصة وأن القوانين والتشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني قليلة مقارنة بالدور الذي تسعى للقيام به من أجل تحقيق عدالة إجتماعية لذا تتوفر إطار قانوني ملائم بشكل يضمن الشركة الكاملة والمشاركة الحقيقية في وضع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع وضروري لكي يتم العمل بكيفية أفضل من أجل توسيع نطاق الديمقراطية ولن يتحقق ذلك إلاّ من خلال ما يلي:

* إعداد مشاريع قوانين تخول لمؤسسات المجتمع المدني حق الادعاء في حال التعدي على الحقوق الخاصة والعامة.

* إعداد مشاريع قوانين لإنشاء لجان برلمانية قطاعية خاصة بالشباب والمرأة والطفولة، التنمية، الصحة، البيئة ...الخ.

* إهتمام أكثر من قبل ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في متابعة إعداد الموازنة العامة ومراقبة تنفيذها. [2]

* ضرورة حصول المواطن الجزائري على المعلومات الضرورية في المجال التشريعي (لحق في الاطلاع)، وإن مؤسسات المجتمع المدني أكثر قدرة على قفل رؤية المجتمع ومواقفهم

---

1) بوسلحة، *مرجع السابق* .

2) مهنا كامل،" تجربة منظمات المجتمع المدني اللبناني : معوقات واقتراحات "، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الاقليمي حول، ***تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسات العامة*** (بيروت ، لبنان ، 22-24 مارس 2004).ص.14.

إلى المؤسسات التشريعية الأمر الذي يسهل عملية التعاون بين المجتمع المدني والسلطة، مع ضرورة القرار والتداول على السلطة. (1)

* إشراك مؤسسات المجتمع بإعتبارها القريبة من إنشغالات المواطن في إتخاذ القرارات بدل من العمل الإستشاري الشكلي والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون ويضمن السير الحسن للنظام العام. (2)

* ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن الإستقلالية وهي مستويات، إستقلالية الرواية والرسالة والأهداف وفق المصالح والأولويات، الإستقلالية الإدارية. (3)

* ضرورة إلغاء القيود الحكومية التي تتحكم في الأسعار والتقيد في إستخدام العمالة الأجنبية، وضرورة إستخدام الموارد المحلية رغم عدم جودتها. (4)

* الحضور المنتظم والفعال لممثلي القطاع الخاص في إجتماع الثلاثة بغية المساهمة في تزويد هذه الإجتماعات بالتطورات والإبتكار التي تعمل على تفعيل سياسات التوزيع وإعادة التوزيع وتنفيذها بما يحقق عدالة إجتماعية، كذا الخبرات التي تسهم في بلورة الحلول التابعة كل المشاكل التي تواجه المنشآت والأعمال، وكذا توفير المزيد من السبل التي من شأنها المساعدة على تنمية وتطوير القطاع الخاص.

* إستقرار مؤسسات القطاع الخاص بالمبادرة في تقديم مقترحات للحكومة بشأن سياسات التوزيع وإعادة التوزيع والتي تمس الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، والتي تتجاوب مع

---

1) صالح زياني،" واقع وافاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي "، ***العلوم الاجتماعية والانسانية***، ع. 09 (2003) ، ص ص 30-81.

2) مرسي مشري ،" المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعيله" ، ورقة بحثية قدمت في الملتقى حول : ***التمولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات*** جامعة الشلف ، الجزائر ، 16-17 ديسمبر 2008، ص 16.

3) بوحنينة قوي ،" السياسية التعليمية الجامعية رصد وملاحظات اولية" ، محاضر القيت بالملتقى العلمي حول : ***السياسات العامة وردودها في بناء الدولة وتنمية المجتمع*** ، جامعة سعيدة ، الجزائر ، 26-27 افريل 2009 ، ص09.

4) صلاح فهمي ، ***دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية ، تجارب عالمية*** (القاهرة ،د.د.ن، د.س.ن)، ص.23.

التطورات الإقتصادية والإجتماعية على جميع الأصعدة سوء الأقلية أو المحلية أو الدولية، وإن تقدم المشورة في مجال تحديد الخيارات الإقتصادية المتاحة وما يمكنها أن تقوم به من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية. [1]

ويتم ذلك من خلال إلتزام كل من الدولة ومنظمات القطاع الخاص بالشفافية والمشاركة في إتخاذ القرارات الفعالة والرشيدة بما يتوافق وتطلعات الأفراد وتحقيق الرفاهة والعدالة الإجتماعية يبنهم. [2]

* مراجعة السلم التصاعدي على الدخل الإجمالي وذلك برفع الدخل المعفي الغريبة والذي يجب أن يتناسب مع متوسط الإنفاق الإستهلاكي السنوي للأفقر 40% من السكان.

* الرفع من قيمة الإعتمادات المالية المخصصة للنفقات الاجتماعية. [3]

- الاستنتاجات:

تدور إشكالية البحث حول مضامين سياسات التوزيع وإعادة التوزيع التى ينتهجها صانعو السياسة العامة في الجزائر، من أجل تحقيق عدالة إجتماعية ‘خلال الفترة 2008-2017، وذلك أن البحث عن عدالة التوزيع أضحى إهتماما بالغ الأهمية من قبل كل الدول سوى المتقدمة أو النامية، والجزائر من بين هذه الدول قامت بالعديد من السياسات والبرامج في هذا الصدد من أجل تحقيق الهدف المنشود والذي تتطلع أليه كل المجتمعات،وهو تحقيق الرفاه الإجتماعي وكذا العدالة الإجتماعية ،وهذا الذي دفعنا لمعالجة الإشكالية في فصلين ،

1) مانع بن سعيد سيف القحطاني ،" دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل التمول في دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناعية "***أطروحة دكتوراه*** (جامعة القاهرة ، 2008)، ص236.

2) صفية حدوالي ، " مبادئ الادارة العامة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر" ، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : ***الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي*** ، ج2 ، سطيف ، الجزائر ، 08-09 افريل 2007، ص ص 12-18.

3) عبد الكريم بريشي ، " دور الفرنسيين في اعادة توزيع الدخل الوطني " ، ***شهادة دكتوراه***(جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2013 ، 2014)،ص. 240.

والتي تم فيها إستخدام المنهج والفرضيات،التي تم صياغتها في المقدمة والتي سوف نجيب عنها في الفقرات التالية : تطرقت الدراسة في الإفتراض الأول إلى إظهار فاعلية سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر من خلال أثر ذلك على المستوى المعيشي من حيث الضمان الإجتماعي والتشغيل والسكن وكذا المستوى التعليمي والصحي بالرغم من توفر الإعتمادات المالية المعتبرة من أجل تحقيق عدالة إجتماعية، وتبين لنا أن الجزائر من خلال هذه البرامج والسياسات لم ترقى إلى تطلعات المجتمع حيث نجد أنه مازال نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الإجمالي المقدر ب 4200 دولار ضعيف لكي يتمكن من العيش الكريم، وإن أكثر من 45% من الأجراء يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر .

أما الفرضية الثانية والمتعلقة بتفاقم ظاهرة الفساد والبيروقراطية ، وإرتباطها بنجاح أو فشل سياسات التوزيع وإعادة التوزيع ، تبين لنا أن الجزائر مازالت تحتل مراتب غير مشرفة من حيث الفساد، فهي بذلك تحتل المرتبة 108 من أصل 176 دولة في سنة 2016،مما ينعكس سلبا على مخرجات سياسات التوزيع و إعادة التوزيع ، ومن ثمة على العدالة الإجتماعية.

أما الفرضية الثالثة والمتعلقة بمدى تشاركية الفاع لين وكذا المساهمون في صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر، من أجل تحقيق عدالة إجتماعية ، تبين لنا وجود إهمال لمختلف السياسات، بالإضافة إلى ضعف قنوات الإتصال بين المواطن وصانعو القرار ،وهذا راجع إلى تغييب دور منظمات المجتمع المدني من حيث عدم تمتعها بالإستقلالية، وتقييد لحريتها أو تكتيم الأفواه أحيانا، أو شراء ذمم مسيّري هذه المنظمات، بالإضافة إلى ضعف الأداء البرلماني .

أما الفرضية الرابعة المتعلقة بنمط تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وإرتباطه بفاعلية سياسات التوزيع وإعادة التوزيع في الجزائر ، فإنه تبين لنا وجود فصل مرن بين السلطات لكن هناك تداخل كبير في الصلاحيات مما يعيق عملية تنفيذ سياسات التوزيع وإعادة التوزيع ، ويتضح ذلك من خلال تدخّل السلطة التنفيذية في صلاحيات السلطة التشريعية ، وذلك بالتعسف في إستعمال الحق، من خلال تدخّل الغرفة الثانية في إختصاصات الغرفة الأولى عن طريق الثلث الرئاسي ، وكذا الحق الدستوري الذي أختص به رئيس الجمهورية في

إصدار قوانين عن طريق الأوامر ،كل هذا وذاك يحول دون تحقيق عدالة إجتماعية على جميع الأصعدة، وفي جميع المجالات .

أما الفرضية الخامسة والمتعلقة بتقلص دائرة الطبقة المتوسطة وتحقيق العدالة الإجتماعية، فإنه تبين لنا وجود إتساع في الفجوة بين النظام السياسي والطبقة الفقيرة،وذلك بتقلص دائرة الطبقة المتوسطة الحامية لحقوق للطبقة الهشّة، مما أدى إلى جشع وتغوّل الطبقة البرجوازية والذي نتج عنه تهميش وإقصاء لبعض الفئات في المجتمع، وبروز مظاهر التفاوت في التوزيع واللامساواة بين الأفراد وعدم وجود عدالة إجتماعية.

قائمة الملاحق

شكل رقم (12): هيكل المستويات التعليمية في الجزائر.

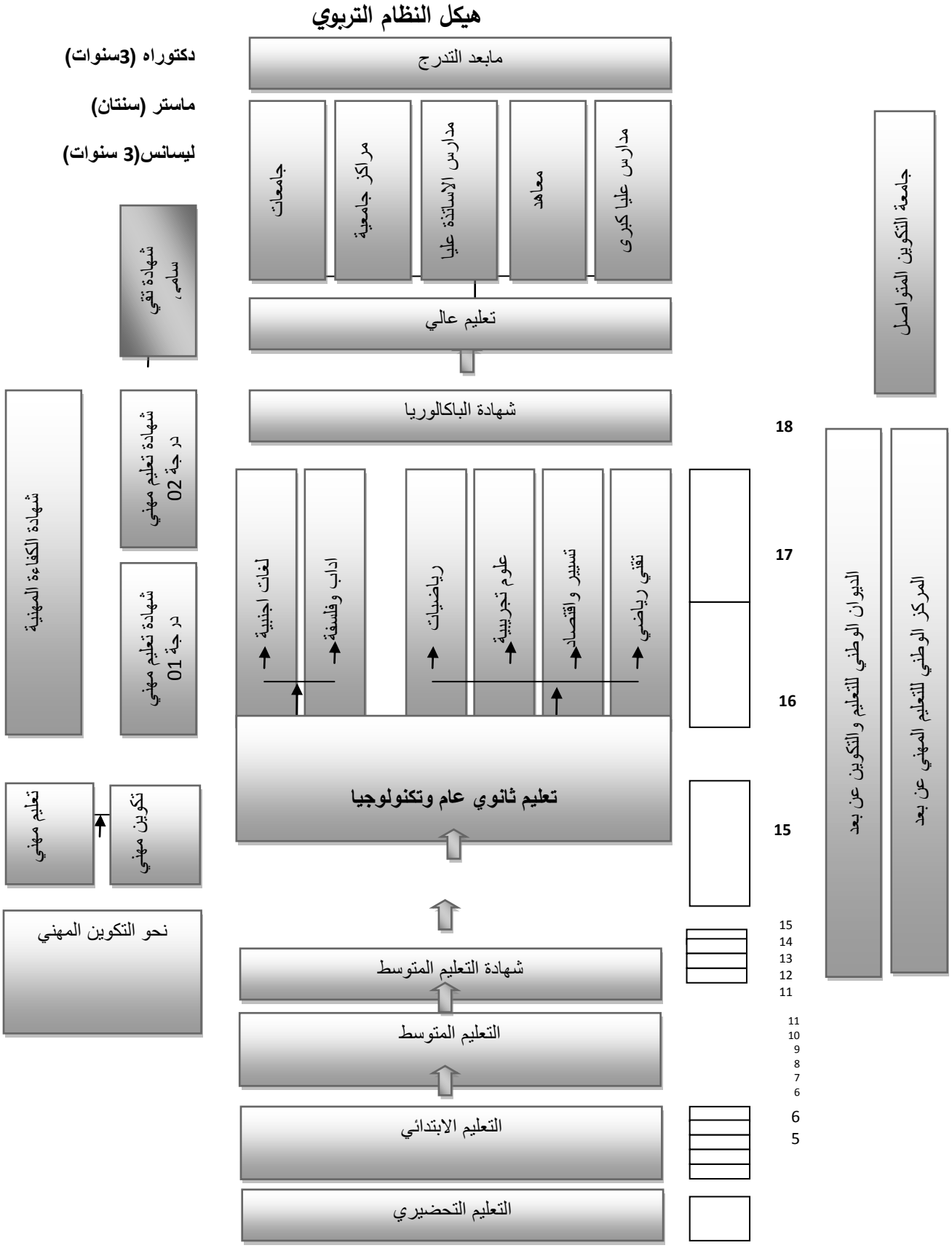

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

الوثائق الرسمية:

1 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، قوانين المالية 2008-2017.

من إعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، قوانين المالية 2008-2017.

2 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،نقطة الارتكاز الوطنية بالجزائر، الجزائر : 2008.ص.323.

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، قوانين المالية 2008-2015

4 -الأمم المتحدة الجمعية العامة، إعلان حق الإنسان في الحصول على المياه و الصرف الصحي ، الدورة 64 بعد 48 القرار 64/292 ، ،26 جويلية 2010.

5 -

وزارة الشؤون الدينية، الأمانة، السنة .05، ع.29-30 ، جانفي- فيفري 1976.

الكتب:

1 -أمارتيا سن، ***فكرة العدالة*** .الدار العربية للعلوم ناشرين، (ت.ر) : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2010.

2 -امقران عبد الرزاق ، في ***سوسيولوجيا المجتمع*** ، دراسات في علم الإجتماع .مصر : المكتبة العصرية، ط2، 2009.

3 -اندرسون جيمس، " ***صنع السياسات العامة*** " ، (ت. ر)، عمار الكبسي .عمان : دار المسيرة، 1999.

4 -بن محمد الرماني زيد، ***البطالة، العمالة، العمارة من منظور إسلامي*** . الرياض: دار طويقة ، 2001.

5 -بوقفة عبد الله ، ***أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري - دراسة مقارنة-*** " الجزائر: ،دار هومة، 2002.

6 -رجب وسام، ***حساب متوسط دخل الفرد والأسرة*** .العراق: جامعة الكوفى، د.س.ن ، د.د.ن .

7 -سعيد سلام، " ***نمو تنمية عادلة إجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*** " – ***من تنمية أكثر عدالة*** – بيروت: مؤسسة فريد بيت إبريت ، سنة 2017 .

8 -سلام إيهاب زكي ، " ***الوقاية السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني***.القاهرة: معالم الكتب، 1983.

9 -سلمان محمد، ***مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية آفاق حلها*** . سورية: دمشق، دار الفكر، 2001 .

10 – فرحات عباس، ***ليل الاستعمار*** ، (ت.ر): إبريكر رحال .المغرب: مطبعة المحمدية، 2002.

11 -فليح العلي عادل، ***المالية العامة والتشريع المالي الضريبي*** .الأردن: عمان، دار الحامد، 2007.

12 -فهمي صلاح ، ***دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، تجارب عالمية*** القاهرة: د.د.ن، د.س.ن.

13 -المحجوب رفعت، ***إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية*** .القاهرة: دار النهضة العربية، 1974 .

14 -محرزي محمد عباس ، ***إقتصاديات الجباية و الضرائب*** .الجزائر : بوزريعة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، ط.04 ، 2008.

15 -محمود رضوان عبد القادر، ***مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية*** .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

16 -مصطفى الجمل هشام، ***دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر*** . دراسة مقارنة . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2001.

17 -جندلي عبد الناصر ،تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية و الإجتماعية ،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005) .

18 -محمد السيد عبد السلام ، "الأمن الغذائي للوطن العربي، الكويت :سلسلة عالم المعرفة، 1998.

المجـــلات العلميـــة:

1 -***حقوق الإنسان والصحة والحد من الفقر*** ″ ، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، ع.5 (سبتمبر 2010)، ص ص 25-40.

2 -Rekel، ″ ***الإنفاق العام أنواعه وأقسامه*** ″. أبحاث الحقوق والقانون،ع. 04 (الأربعاء.ديسمبر 2010)، ص ص 18-25.

3 -بربري محمد أمين، كريفار مراد ، ″ ***دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر***″ إقتصاديات شمال إفريقيا،ع.17(2017)، ص ص 13-66.

4 -بن العارية حنين ، عن المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص ، **ceneap** حول التعليم ، ***الإقتصاد وإدارة الأعمال*** ، جامعة دراية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر: جانفي 2017.

5 -بن عبد الملك السلمان مهند، أحمد بوبكر البكر، " مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ″. قسم الإقتصاد، جامعة الملك سعود، ***إدارة الأبحاث الإقتصادية*** ، مؤسسة النقد العربي السعودي، ع.03 (2016)، ص ص175-185.

6 -بوبكر إدريس، " الإقتراع النسبي و أثره على التعددية السياسية ″ ، ***الفكر البرلماني*** ، ع.3(جويلية 2009)، ص ص 50-65.

7 -بوفليح نبيل، " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010″ ، ***أبحاث إقتصادية وإدارية*** ، جامعة الشلف،ع. 2 (ديسمبر2012)، ص.10-50.

8 -جبريل حسان ،" السكن في الجزائر ....أزمة تناوب عليها 35 وزيرا "، ***إقتصاد الدول العربية***،ع.104(مارس 2014)، ص ص 12-20.

9 -جوهنة كلثوم ، محمد بن عزه ،″ ***واقع قطاع الكهرباء في الجزائر- دراسة حالة -، مجمع سونلغاز***″ ، الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، ع. 06(2015).ص ص11-18.

10 -درسي اسماء ،" تطور الانفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013" ، ***الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية***،ع.06 (2015)، ص ص 135-149.

11 -زياني صالح، " واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي " ، ***العلوم الإجتماعية والإنسانية***، ع. 09 (2003)، ص ص 30-81.

12 -عدالة لعجال، وليد شرارة، " دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر" ، ***رؤى إقتصادية***، جامعة مستغانم.تلمسان، ع.07(،ديسمبر 2014)، ص ص 31-42.

13 -فوندي سميرة، " مفهوم التهميش الإجتماعي في المجتمع الجزائري" ، إشكاليات النظرية. جامعة باجي مختار، عنابة: ،ع.07(سبتمبر2016)، ص ص 14-20.

14 -قاتة الطاهر، ". ***تحقيق العدالة الاجتماعية من باب الملكية*** " ***الواحات للبحوث و الدراسات*** "المركز الجامعي: غرداية ، الجزائر، ع.05 (جوان 2009)، ص ص 75-90.

15 -قندلي رمضان، " الحق في الصحة في القانون الجزائري " ***– دراسة تحليلية مقارنة*** – جامعة بشار: ع.06. (2012)، ص ص 30-42.

16 -لعموري وسيلة ، " السيدا في الجزائر من مرض عابر إلى مرض مستقر" ، ***المرأة الجزائرية***،ع.02 (01 ديسمبر 2014)، ص.01-12.

17 -محبوب حمودة ،" أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي "، **الباحث**، جامعة الجزائر، ع. 05 (2017)، ص ص61-68.

18 -

التقارير والندوات:

1 -الأمم المتحدة الجمعية العامة، الدورة 64 بعد 48 القرار 64/292، إعلان حق الإنسان في الحصول على المياه و الصرف الصحي، 26 جويلية 2010.

2 -حورية بن شريف، "محاضرات سنة ثانية ماستر: تخصص إقتصاد النقل و الإمداد "، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2011.

3 – غضبان مبروك، الحق في التنمية والحق في الأمن " محاضرة في المقياس حقوق الإنسان لطلبة الكفاءة المهنية للمحاماة، جامعة باتنة السنة الجامعية 2008/2007، ص21.

4 -تقارير بنك الجزائرحول الناتج المحلي الاجمالي 2008-.2014

الرسائل غير المنشورة :

1 -بن خليل سكيك أشرف، محدودات تفاوت توزيع الدخل في الإقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2013، ***رسالة ماجستير غير منشورة*** .جامعة غزة، فلسطين ، كلية التجارة، 2015-2016 .

2 -بن سعيد سيف القحطاني مانع. دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الإقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل التمول في دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناع ية "، ***أطروحة دكتوراه*** ،جامعة القاهرة، 2008 ، ص236.

3 -بن عدة عبد المجيد، "مظاهر الإصلاح الديني والإجتماعي "، ***ماجستير غير منشورة*** .جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، 1992-1993)،

4 -بولافة حدّة ، "واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال"، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** (جامعة الحاج لخضر بباتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011 .

5 -بونوة نادية، " دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر" ، ***مذكرة ماجستير غير منشورة***،جامعة باتنة 1989-2009.

6 -خروبي بزارة عمر ، إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1990-2009، دراسة تحليلية، ***رسالة ماجستير غير منشورة*** (جامعة الجزائر3، 2013-2014).

7 -ضميري عزيزة، " الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسات العامة في الجزائر" ، ***رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة*** (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008).

8 – سيد أحمد كبداني،"أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية –دراسة تحليلية وقياسية،" ***أطروحة دكتوراه*** ،(جامعة تلمسان سنة 2012–2013)

الملتقيات والمداخلات :

1 –بريشي عبد الكريم، " دور الفرنسيين في إعادة توزيع الدخل الوطني "، ***شهادة دكتوراه*** (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، 2014).

2 –تقية محمد الهادي، ***مخبر المجتمع ومشاكل التنمية بالجزائر*** . ملتقى بعنوان الأمن الغذائي ..أمانة الأجيال جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 23–23 نوفمبر 2014.

3 –حاروش نور الدين،" ***ملتقى حول إستراتيجية المياه في الجزائر*** " ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 06–07 أفريل 2012.

4 –حدوالي صفية، " مبادئ الإدارة العامة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: ***الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي***، ج2، سطيف، الجزائر، 08–09 أفريل 2007، ص ص 12–18.

5 –العربي أشرف، " تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاءة والعدالة "، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدول ي بعنوان ***تحليل " أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية*** ، شركاء التنمية، القاهرة، مصر: 23 فيفري 2010.

6 –قوي بوحنينة، " السياسية التعليمية الجامعية رصد وملاحظات أولية "، محاضر ألقيت بالملتقى العلمي حول : ***السياسات العامة وردودها في بناء الدولة وتنمية المجتمع***، جامعة سعيدة، الجزائر، 26–27 أفريل 2009، ص09.

7 –كامل مهنا، " تجربة منظمات المجتمع المدني اللبناني في آلية تفعيل، معوقات وإقتراحات "، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الإقليمي حول " ***تأثير منظمات المجتمع المدنـي في العالم العربي في السياسات العامة*** (بيروت، لبنان ، 22–24 مارس 2004).

8 -مشري مرسي، " المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله "، ورقة بحثية قدمت في الملتقى حول : ***التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات*** جامعة الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008، ص 16.

الجرائد:

1 - طقطاقة شيرين، " الظواهر الإجتماعية- تعريف الفساد "، موضوع: أكبر موقع عربي، ع.25 (22 ديسمبر 2015) .

2 - محمد إبراهيم مطر حازم، " نظريات العدالة الإجتماعية، العالم الحر"، ع. 80 (08 جانفي 2016) .

3 - حمد عاشور أحمد، " ثقافة ومعرفة/إدارة واقتصاد"، شبكة الألوكة،ع.85(فيفري2016) .

4 - بودرع ياسر، " الواقع الصعب للشباب الجزائري "، يومية التحرير الجزائرية، ع.75(جويلية 2014).

5 - لحياني عثمان، " قوائم السكن الإجتماعي توقض الإحتجاجات في الجزائر"، العربي الجديد، ع.12(09 جويلية 2017).

6 - سامي ج، " توزيع 1330 وحدة سكنية إجتماعية بعد أيام من العيد "، يومية النصر، ع. 1586(جوان2017).

7 - مالك دليلة، " المسرح في الجنوب ..... طموح وبحث في الخصوصية "، يومية المساء الوطنية ،ع. 38(01 شباط 2015).

8 - بن زادي مولود، " أزمة اللغة والهوية في الجزائر وخطر إندلاع حرب الجزائر الأهلية الثانية "، رأي اليوم،ع.47(08 نوفمبر 2017).

9 - أبو عبد الله محمد، " أزمة السكن في الجزائر تهدد بإنفجار إجتماعي "، العربي الجديد،ع. 80 (الإثنين 26 أكتوبر 2015).

10 -الموعد، يومية وطنية، ع. 06،" تنصيب 35 وزيرا لقطاع السكن بالجزائر من 1977 إلى 2018 "، (الإثنين 12 مارس 2018).

11 -ض إيمان، " واقع الطرق في الجزائر، النهار الوطني "،ع.12(01 فيفري 2017).

12 –بعيوش سعاد ، " الصرف الصحي من خطر على البيئة إلى مصدر غير تقليدي "، جزا يرش، الشعب،ع 13(13 أوت 2017).

13 –طويقي صارة ، " 800 ألف تلميذ يعانون سوء التغذية في الجزائر"، الجزائر،ع.16(2010).

14 –بوقرون اسماء، " وفاة 26 ألف رضيع سنويا بالجزائر 80 بالمئة منهم مواليد جدد "، يومية النصر، ع.42(21 ديسمبر 2016).

15 –بوربيع سعاد، " 500 ألف تلميذ لم يلتحقو ا بالمدارس "، البلاد، ع. 35(19 سبتمبر 2017).

16 –أيسر أعمير، " ظاهرة التسرب المدرسي في الجزائر"، الميادين، ع.16(29 جانفي 2017).

17 –ربيع– ر، " الحكومة تبحث عن بدائل التمويل صناديق الضمان الإجتماعي "، النهار،ع.84 ،(10 فيفري2008).

18 –ح– ص، " وزارة الصحة تنطلق في تطبيق نظام الحصص "، الخبر اليومي،ع.17(20 أفريل 2008).

19 –لهوازي محمد، ″رجال أعمال ينافسون سياسيين في صنع القرار ″، الشروق، الجزائر،ع. 7050 (04 نوفمبر 2015).

20 –حسن خنساء، ما هو نقص المناعة، الرئيسية، ع .112(10 مارس 2015).

21 –بناصر خليف سميحة، مفهوم نقص التغذية، الرئيسية،ع. 112(20 ديسمبر 2015).

22 –يومية الخبر، حصيلة ثقيلة لحوادث المرور 2017 "،ع.76(01 نوفمبر 2017) .

23– شراق محمد، " الوضع مهدد بالإنفجار "، الخبر اليومي، ع .5224 (2008/01/22).

24 – ح.ق، " تراجع نسبة الأمية في الجزائر إلى 12.38 بالمئة "، الشروق،ع.2(07 جانفي2017).

المواقع الإلكترونية:

-1 مفهوم العدالة الاجتماعية متحصل عليه من الرابط :
http://www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/SocialJustice.htm ***بتاريخ*** 2018/03/17 15:05.

2- الحوري فادي، "ماهو الجوع"، متحصل عليه من الرابط :
" ***hunger ", www.dictionary.cambridge.org, Retrieved 8-1- 2018.***
Edited.
3- caryl Ehrlich,
" what is Hunger" ***www.psychcentral.com, Retrieved 8-1-2018. Edited***
4- كبداني سيد أحمد ، نقل عن:
Pierre baz hakh, saphi ghrarki, "Dectionnair de l'economie"la rausse paris 2000, p: 475
5- أ ديتيا أتو بكرمبار، ***مفهوم الإقصاء*** (ت.ر) بثينة الإبراهيمي، 16-04-2016، متحصل عليه من الرابط:
hekmah.org/ مفهوم-الإقصاء-أديتيأ أنوبكومار- ترجمة بتاريخ:2018/03/01. سا 00:12.
7- يومية الفجر ، " إستلام 6 آلاف سكن إجتماعي بالخروب في قسنطينة نهاية السنة "، متحصل عليه من:
https://www.djazairess.com/search/قسنطينة..++سكن+للقضاء+على+الأحياء+الهشة
8- " والي قسنطينة أكد توزيع 15 ألف وحدة في النصف الأول من 2018 "، يومية النصر،ع. 1586(21ديسمبر 2017)، ص01.
9- لحياتي عثمان، " مخاوف من بروز توترات بالجزائر على خلفيات إثنية ومذهبية "، قناة العربية .23 أغسطس 2013.
10- حداد عبد المالك، " أي مستقبل للفقراء بالجزائر"، متحصل عليه من الرابط :
montada.echoroukonline.com › المنتدى العام › نقاش حر
11- عاطشي حيدر، " فضائح تعبيد الطرقات في الجزائر تعري الإنجازات "، قناة الجزائر: 2009/05/17.

12- CNBC عربية ، الجزائر ستواصل حفر النفط الصخري ولن تتوقف ،08 فيفري 2015.

متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http//www.enbca arabica .com./§p=20335.

13- صندوق النقد الدولي، " إصلاح دعم الطاقة..الدروس المستفادة والإنعكاسات "، جانفي 2013، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http//www .inf. org/extrémal/ arabic/ np/pp.2013/01/2813a.pdf.

14- الإتحاد الوطني لجمعيات أولياء التلاميذ،" أزيد من 800 ألف تلميذ يعانون من سوء التغذية في الجزائر"، 2010/09/27، متحصل عليه من الموقع الالكتروني :

https://www.djazairess.com/djazairnews/19996

15- ع عمر، عزيز م، منيرة ط،" 800 إصابة بمرض السيدا في الجزائر سنويا"، يومي ة المحور، 30 نوفمبر 2015، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني :

elmihwar.com/ar/index.php/

تحقيقات/html42135.

16- موقع وزارة العلاقات مع البرلمان على الأنترنت " ***www.aqn.dz.org***

17- مهام تنظيم وسير الأمانة العامة للحكومة، تم فحص الموقع 2012/08/10

http://www.joadap.dz/har/sgg.htm>

18- موقع وزارة العدل على الأنترنت تم التصفح 2012/02/15

http//arabic.mjustice.dz/?p=juriction. بتاريخ : 2018/05/02 سا 00 :19.

19- بن بوزيد يوافق على أهم مطالب فيدرالية أولياء التلاميذ متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http://www.echoroukonline.com/madules.php?mame=nens8fils=articl.8sid=16065

20- راقدي عبد الله، " العصب والمؤسسات في الجزائر بين مقتضيات الداخلية والمحددات الدولية"، متحصل عليه من الرابط:

http://wwwgoocities.com/ragdiabdelah/faction.htm>

بتاريخ : 2018/05/03 سا 12: 00

21- صواليلي حفيظ، " برامج إصلاحات البنوك الجزائرية يقيت حبرا على ورق" ، متحصل عليه من الرابط:

http://wwwelkahar.com/quotidien/?ida=498ida=855682 data_insert=20091031>

23 -بوسحلة إيناس، نسيمة بن دار، " دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة "، دراسة ميدانية، جامعة ورقلة، جامعة تبسة ، متحصل عليه من الرابط ***https://hrdiscussion.com › جلسات للحوار › الركن المفتوح › مقالات وآراء***

24 -بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ،و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي، البنك الدولي متحصل عليه من الرابط :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD بتاريخ 14:05 2018/03/17

25 - خليفة الفهداوي ،ملخص لكتاب السياسة العامة، متحصل عليه من الرابط ***https://9alam.com › ... › العلوم الإجتماعية*** › العلوم السياسية و العلاقات الدولية

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Rufus B. Akindola, " Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," ***Journal of Developing Societies,*** v. 25, n. 2 (2009), pp. 121-50.

2- Deepak Lal and James S. Coleman, "Poverty and Development," Working Paper Prepared for the Kiel Institute Foundation of World Economics International Workshop on: the Ethical Foundation of the Market Economy (October 1993), p. 12.

3- activité et comptes de gestion. Consolidés 2010- direction exécutive Rapport d des finances et la comptabilité group –group sonelgaze.

4- bulletin d information édités par le direction de la communication et l image-sonelgaze-avril2013.p.03.

5-Amartya Sen, ***Development as Freedom*** (New York: Alfred A. KnopfInc., 4ed., 2000), pp. 3, 4.

6- Century analysais briefe Alegria .p.03.

ملخص:

تطرقت الدراسة إلى واقع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع وإنعكاساتها على العدالة الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2017 اذ تناولت الدراسة أهم مظاهر اللامساواة وعدم العدالة الاجتماعية في الجزائر، من خلال ابراز الواقع المعيشي والصحي والتعليمي للفرد الجزائري من جهة، والتطرق إلى مضامين تلك السياسات ومدى فاعليتها من جهة ثانية، ومن جهة أخرى خلصت الدراسة الى تقويم تلك السياسات من أجل تحقيق عدالة إجتماعية للفئات الهشة والمحرومة في جميع المجالات، ناهيك عن عدالة اجتماعية شاملة لكل أفراد وفئات المجتمع وطبقاته.

لقد كان للطابع العام للدولة الجزائرية أثر بالغ في ايلاء صانع القرار اهتماما واضحا للفئات الهشة في المجتمع، إذ أن الدولة الاجتماعية كانت الخيار المفضل لدى السلطة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال، الا أنه ورغم كل تلك الجهود الحثيثة لم ترقى السياسات والبرامج التنموية التي تم تنفيذها إلى تطلعات المجتمع ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، ويرجع ذلك لعدة أسباب أساسها تفاقم مظاهر الفساد والبيروقراطية، وغياب قنوات الإتصال بين المواطن ودائرة صنع القرار، وضعف منظمات المجتمع المدني، والتداخل في عمل السلطات وعدم الفصل بينها.

إن الواجب عمله اليوم هو تفعيل تشاركية الاطراف المساهمة في صنع سياسات التوزيع وإعادة التوزيع واشراك الفئات المعنية مباشرة من أجل تحقيق تنمية بهم ومن أجلهم، أي يكونوا الغاية والوسيلة في نفس الوقت، ولا يتأتى ذلك دون الحد من مظاهر الفقر والفساد والحرمان الاجتماعي بكافة أشكاله، وتفعيل آليات الحكم الرشيد كالشفافية والمساءلة والمحاسبة وإحترام حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية : – سياسة التوزيع وإعادة التوزيع – العدالة الإجتماعية

Abstract

The present study dealt with the case of distribution and redistribution policies and their impact on social justice in Algeria during the period between 2008 and 2017. It examined the most important features of inequality and social injustice in Algeria by highlighting the living, health and educational conditions of the Algerian individual, on the one hand, and addressing the contents of these policies and their effectiveness on the other hand. The study came up with an evaluation of these policies in order to achieve social justice for the fragile categories and disadvantaged in all areas, not to mention a comprehensive social justice for all individuals, groups and classes of society.

Since independence, the political authority in Algeria has opted for the social state giving clear attention to the fragile groups, however, and despite all these efforts, the development policies and programs that have been implemented have not met the aspirations of the society and have not achieved the desired objectives. This is mainly due to several reasons like corruption, bureaucracy, the lack of communication channels between the citizen and decision-making circles, the weakness of civil society organizations, and the overlap in the work of the different authorities and the lack of separation between them.

The solution is to activate the participation of the parties involved in the making of distribution and redistribution policies and directly involve the concerned groups in order to achieve development by them and for them. This cannot be achieved without reducing the features of poverty, corruption and social deprivation in all its forms, and activating the mechanisms of good governance such as transparency, accountability, and respect for human rights.

keywords : - distribution and redistribution policies - social justice

University of Echahid Hamma Lakhdar ,Eloued

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political Sciences

The Situation of Distribution and Redistribution policies in Algeria and its Effects on Social Justice

2008-2017
-Evaluative Study-

Master Thesis Submitted in Political Sciences and International Relations.
Option: public policy and local administration

Supervised by :
- Hafnaoui Attoussi
- Adel Saoudi

Submitted by:
Pr: Yacine Chekima

Committee:

Pr. Abdelfettah Helouadji president
Pr . Yacine Chekima supervisor and reporter
Pr. . Khalil zaghdi member

2018c/1439h